جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مطبوعة في مقياس:

تحليل الوثائق السياسية و المواثيق الدولية

موجهة لطلبة السنة الثانية

جذع مشترك علوم سياسية

من إعـــــــداد:

د/بن عيسى لزهر

السنة الجامعية: 2022/2021

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهدف من المقياس..... ص 04

مقدمة.....06

المحور الأول: دراسة مفاهيمية حول تحليل الوثائق .....ص 07

أولا: ماهية تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية .....ص 08

ثانيا: هل تحليل الوثائق السياسية علم أم فن؟.....ص 11

ثالثا: أهمية تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية.....ص 13

رابعا: أهمية الوثائق والمعلومات في إتخاذ القرار.....ص 15

خامسا: العوامل المساعدة على تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية.....ص 18

المحور الثاني: دراسة مفاهيمية حول الوثيقة والتوثيق .....ص 23

أولا: ماهية الوثيقة، أهميتها، عناصرها، أجزاءها وخصائص الوثيقة..... ص23

ثانياً: نبذة تاريخية عن التوثيق.....ص 39

ثالثا: أنواع الوثائق وتصنيفاتها.....ص 45

رابعاً: أنواع الوثائق السياسية.....ص 54

المحور الثالث: حول كتابة الوثيقة .....ص 63

أولًا: طرق كتابة وصياغة الوثيقة.....ص63

ثانيًا: طرق كتابة الوثيقة السياسية وصياغتها.....ص67

ثالثا: أنموذج لصياغة الوثيقة السياسية (المعاهدة الدولية).....ص 69

رابعًا: معيقات صياغة الوثيقة السياسية والمعاهدة الدولية.....ص 71

خامسا: أهم معيقات الاستفادة من الوثائق السياسية.....ص 72

سادسًا: أسباب الوثيقة السياسية.....ص77

المحور الرابع: منهجية تحليل الوثيقة السياسية والمعاهدة الدولية.....ص 80

أولا: أنواع تحليل الوثائق.....ص80

ثانيًا: خصائص التحليل.....ص 80

ثالثًا: تقنيات تحليل الوثيقة السياسية.....ص81

1- التقنيات التقليدية لتحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية.....ص81

2- التقنيات الحديثة (الكيفية) لتحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية.....ص 99

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3- التقنيات الحديثة الكمية لتحليل الوثائق السياسية.....ص 106
رابعًا: أدبيات تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية بين المقاربة القانونية والمقاربة السياسية.....ص 108
1-المقاربة القانونية لتحليل المواثيق الدولية.....ص 108
2- المقاربة السياسية لتحليل المواثيق الدولية.....ص 109
خامساً: أخطاء لا يجب الوقوع فيها أثناء تحليل الوثيقة السياسية.....ص 112
المحور الخامس: مناهج تحليل الوثيقة السياسية والمعاهدة الدولية.....ص 115
أولا: الفرق بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي.....ص 115
ثانيا: أهم مناهج تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية.....ص 115
1-المنهج التاريخي.....ص 115
2- المنهج المقارن.....ص 120
3- منهج تحليل المضمون.....ص 123
المحور السادس: المحور السادس: الجانب التطبيقي: أنموذج لتحليل وثيقة سياسية.....ص 137
الجانب التطبيقي01 تحليل: الاعلان العالمي لحقوق الانسان.....ص 137
الجانب التطبيقي02 تحليل: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.....ص 145
الخاتمة..... ص 153
قائمة المراجع:.....ص 154

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الهدف من المقياس:

يسرنا أن نضع لطلابنا وطالباتنا بجامعة محمد خيضر -بسكرة-، هذه المطبوعة بعنوان: (تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية) والذي يأتي ضمن سلة متطلبات الجامعة من مقررات السنة الثانية جذع مشترك علوم سياسية، ويهدف هذا المقرر إلى تعريف الطالب/ الطالبة بماهية الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، ومكانتها في الحجية ودورها القانوني، لتعزيز فهم الطالب/ الطالبة بطبيعة الوثائق السياسية والمواثيق الدولية؛ ومعرفة أثرها القانوني والسياسي، وتأثيراتها في مختلف المجالات، كلّ في مجال تخصصه فهم بناةُ المستقبل، ورواد العملِ الحكوميّ والقطاعِ الخاص في الأوطان العربية، وقد توسلنا إلى بيان ذلك من خلال ستة محاور.

حيث بدأنا هاته المحاضرات ببيان مفهوم وماهية تحليل الوثائق عمومًا وأهميتها ومكانتها، واستعرضنا مفهوم المعلومات وأثرها وأهميتها في اتخاذ القرار، كما تناول الوسائل التي تعزز تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، ثم استعرضنا كذلك للعوامل المساعدة في فهم الوثائق السياسية والمواثيق الدولية.

وللوقوف على أهمية الوثائق السياسية والمواثيق الدولية تناولنا ماهيتها؛ بيانًا لمعناها، وأدلتها، وأهميتها، وأثرها في المستويات السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، والحضارية (المحلية، الإقليمية والدولية)..

على أن يشترك طلابنا وطالباتنا في تحليل الكثير من الوثائق والمواثيق: من وثائق وطنية رسمية/ دستور – قرار أو خطاب سياسي، بالإضافة إلى: مواثيق دولية/ اتفاقيات، معاهدات، إعلانات، بروتوكولات (عالمية، إقليمية، ثنائية)– قرارات أممية.

وترسيخًا لأهمية تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، تعرضنا لأهم العوامل المساعدة على تحليلها، بالإضافة إلى مهارات الاشتغال على موضوع الوثائق السياسية، ومناقشة أهم العلوم المساعدة في تحليلها ونقدها: (علم المخطوطات، فقه اللغة، علم الوثائق، تحليل الخطاب، اللسانيات، الجغرافيا، علم الاجتماع، الاثنوغرافيا، علم الآثار...إلخ).

واستكمالًا لأهداف المقرر في إيضاح مفهوم تحليل الوثائق، وبيان أهميتها وأثرها، وكيفية تحليلها ونقدها، والتعرض لوسائل معالجتها وتحليلها، اختتمنا هاته المحاضرات حول تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية بدراسة تشريحية للمعاهدة الدولية؛ سيمَا مَا تعلّق بمفهوم المعاهدة وأنواعها، وشروط انعقاد المعاهدة، إلى تعديل المعاهدة وانتهاء العمل بها.

ولذلك فإنَّ هذا المقياس يسعى لتمكين الطالب من فهم وتحليل النصوص والوثائق السياسية و الدولية من خلال التحكم في الأدوات والمناهج الضرورية لذلك، بهدف التعرف على تأثيراتها (محلياً إقليميا دولياً).

كما تسعى هذه المادة إلى تمكين الطالب من تحليل الخطاب من خلال قراءة وفهم واستيعاب النصوص والتقارير السياسية.

فالهدف من الفحص هو الحصول على معلومات، وفي ضوء تلك المعلومات وتحليل النتائج الخاصة بها يتم التوصل إلى القرارات المناسبة.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبحوث الوثائق المبكرة كانت تتصف بالآلية والسطحية؛ لأنّها اعتمدت فقط على خرائط المادة المكتوبة والمطبوعة، ولكن تطور الأمر وبدأت تلك البحوث تقدم لنا أساليب تتصف بالدقة والمرونة بهدف الكشف عن العوامل المهمة، وتبرز لنا أهم تلك العوامل بأسلوب من التبويب لتلك البنود، والترتيب الجيد لتلك البنود، فكانت الدراسات الكيفية تتعلق بموضوعات أكثر تعقيدًا من الدراسات الكمية، ومن ثم فقد أثارت أسئلة متنوعة.

إثارة انتباه الطالب إلى أهمية تطور المعرفة السياسية عن طريق المؤرخين قديما وحديثا، ومن خلال تحليل الوثائق وتعريفه بأهم المحطات والمدارس والاتجاهات المعرفية في تحليلها.

إطلاع الطالب على مختلف الوثائق الموظفة في الدراسات التاريخية والسياسية، وطرق التعامل مع كل نوع من أنواعها، وذلك بهدف تنمية الحس التاريخي والوثائقي لدى الطالب وصقل قدرات الاستنباط والبحث لديه، وتمكين الطالب من الأدوات والمهارات الأساسية المرتبطة بتقنيات قراءة وتحليل الوثيقة السياسية والتاريخية على اختلاف أنواعها وكيفية توظيفها في البحث السياسي.

هذا، وقد حرصنا في هذه المحاضرات من خلال عرضنا لماهية وتحليل الوثائق السياسية والمعاهدات الدولية، أن نبرز أهمية الوثائق السياسية، والتركيز على المستويات المحلية، الإقليمية والدولية.

وقد آثرنا أن تكون مادة هاته المحاضرات مركزة المضمون، وواضحة الأسلوب، وواقعية الطرح، كما اجتهدنا في حسن العرض، والترتيب.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مقدمة:

إن إجراء أي بحث أو دراسة ميدانية كانت أم نظرية وفي شتى حقول المعرفة عامة، وفي فروع الدراسات القانونية والسياسية على وجه الخصوص تتطلب معرفة العديد من التقنيات والمهارات والإلمام بخطوات وقواعد منهجية، التي تعتبر المرحلة الأهم في إنجاز البحث العلمي، هذه القواعد والتي من بينها تحليل النص سواء كان قانوني أو سياسي كآلية يلتجأ إليها الباحث من أجل الإحاطة ما أمكن بفحوى النص واستيعابه وبيان أصله ومصدره وتحليل لغة كتابته.

مقياس تحليل المواثيق السياسية و القرارات الدولية عبارة عن وحدة منهجية، يقدم على شكل محاضرات خلال السداسي الرابع لطلبة السنة الثانية علوم السياسية والعلاقات الدولية، وتأتي الأهمية العلمية للمقياس من كونه ميدان منهجي معرفي مستقدم من تخصص الاعلام و الاتصال إلى مجال العلوم السياسية لدراسة وتحليل وتفسير مضامين مختلف الخطابات السياسية ومختلف القرارات الدولية وغيرها بطريقة منهجية؛ اعتمادًا على خطوات تقنية تحليل المضمون وارتكازا على وحدات تلك التقنية.

الغرض من ذلك التحليل المنهجي لمضامين مختلف الوثائق السياسية والقرارات الدولية و الخطابات الرسمية أو نحوها، هو محاولة الكشف عن ظروف وأسباب وخلفيات إعدادها وأهدافها ومراميها و المشكلات التي تعالجها؛ أو من خلال كشف نتائجها وتفسيرها بطريقة كيفية وكمية للوصول الى استنتاجات علمية تفيد الباحث.

وتتجلى بعض أهداف تدريس هذا المقياس فيما يلي:

-تمكين الطالب من اكتساب منهجية في عملية التحليل؛

-اكتساب مهارات التحليل لمضامين مختلف الوثائق السياسية والخطابات و المقالات المراد تحليل مضمونها بطريقة منهجية؛

-تمكين الطالب من توظيف خطوات تقنية تحليل المضمون بطريقة صحيحة؛

-طريقة تحليل المضمون هي أنجع الطرق المنهجية لاكتساب مهارة التحليل السياسي؛

-تساعد الطالب في إعداد تقارير التخرج ومذكرات نهاية الدراسة من خلال تحليل بعض الوثائق السياسية والمواثيق الدولية.

يهدف الأستاذ من خلال هذا المقياس إلى التطرق إلى بعض أدبيات الدراسة ذات العلاقة بموضوع المقياس، حيث تطرقنا في هذا الإطار النظري حول تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية إلى عدة عناصر وهي: ماهية تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية وأهميتها، أهمية الوثائق والمعلومات في اتخاذ القرار، وبيان العقبات التي تحول دون الاستفادة من الوثائق، ثم توضيح أهم الوسائل التي تساعد على تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، ومعرفة أثرها وكل ما يتعلّق بها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أولا: ماهية تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية:

يُتوقع بعد دراسة هذا المحور أن يكون الطالب قادرًا على:

1) معرفة مفهوم التحليل؛
2) إدراك أهمية التحليل الوثائقي ومكانته؛
3) بيان جوانب الصلة بين التحليل والعوامل المؤثرة في الظاهرة موضوع الوثيقة؛
4) أهمية المعلومات والوثائق في عملية صنع القرار؛
5) معرفة العوامل المساعدة على تحليل الوثيقة السياسية.

✓ **ماهية تحليل الوثائق:**

مفهوم التحليل لغة

مصدر قياسي على زنة " تفعيل " من الفعل الثلاثي (حلّل- يحلّل)، ويرجع إلى الثلاثي حلّ، و ما يهمنا في كلامنا ما ذكره الجوهري، قال " : حللت العقدة أحلّها حلاّ: فانحلّت، يقال: يا عاقد أذكر حلاًّ، فهي تعني: الفتح، وهو ضد الإغلاق، قال تعالى: ﴿ وَاحْلُلْ عُقْدَة منْ لسَاني يَفْقَهُوا قَوْلي﴾[1]، وقال الحسن البصري : وَاحْلُلْ عُقْدَة منْ لسَاني، قال: حلّ عقدة واحدة، ولو سأل أكثر من ذلك أعطي، وقال ابن عباس: شكا موسى إلى ربه ما يتخوف من آل فرعون في القتيل، وعقدة لسانه فإنه كان في لسانه عقدة تمنعه من كثير الكلام، وسأل ربه أن يعينه بأخيه هارون، يكون له ردءاً ويتكلم عنه بكثير مما يفصح به لسانه، فآتاه سؤله، فحل عقدة من لسانه[2]، والتحليل بهذا المعنى هو الفتح وإزالة الإبهام والعوارض، وتأتي للدلالة على التفكيك والتجزئة.

مفهوم التحليل اصطلاحا:

إنّ المعنى الاصطلاحي لمفهوم التحليل قريب إلى حدٍ ما من المعنى اللغوي له، فالتحليل يعني: إرجاع الأمر إلى عناصره المكونة له، فالمعنى يدور حول كلُ ما هو ضد الإغلاق.

التحليل هو عملية تقسيم موضوع أو مادة معقدة إلى أجزاء صغيرة من أجل الحصول على فهم وإستيعاب أفضل لهذا الموضوع أو المادة. تم تطبيق هذه التقنية في علوم الرياضيات والمنطق منذ القدم (ما قبل ارسطو–384 322 ق.م)، على الرغم من أن التحليل كمفهوم رسمي هو تطور حديث نسبياً.

تأتي كلمة "التحليل" في اللغة الإنجليزية **analysis** من أصول يونانية قديمة، حيث أنها ترجع الكلمة في الأصل إلى النطق اليوناني القديم من(**análisis**)، "الانفصال" أو من **untying**" ، "**ana–up** "، و " **lisis**"التخفيف. وكمفهوم رسمي، تم تخصيص ونسب الطريقة التحليلية بشكل مختلف إلى **Alzen**، و **René Descartes**)، تحت عنوان "خطاب حول الأسلوب"، وكان هذا المفهوم التحليلي منسوب أيضاً إلى **Galileo Galilei**، علاوة على أنه قد نُسب أيضًا إلى إسحاق نيوتن، (في شكل طريقة عملية للاكتشاف البدني).

[1] سورة طه، الآية 27.

[2] اسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، **تفسير القرءان العظيم**. ج 05، القاهرة: مكتبة الصفا، 2004، ص 165.

وهو كذلك أسلوب استقصائي يقوم به الباحث للوصول إلى حقيقة أمر ما و يختلف الأسلوب باختلاف الهدف من التحليل.

ويرى **حسين ظاهر** بأنَّ التحليل بشكل عام هو: الدخول في تفاصيل شئ ما، والتركيز في كل تفصيل وجزء، لمعرفة أشياء معينة يهدف اليها القائم بذلك التحليل. أمَّا التحليل في العلوم، يهدف الي معرفة مقدار أو حجم أو عدد جزء معين من مادة أو مركب يحتوي علي عناصر ومكونات عديدة .

و يقصد بالتحليل، في مجال الوثائق والمعاهدات الدولية، تلك العمليات العقلية التي يستخدمها **الباحث** في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها بعضا و معرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات و دلالاتها، لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل.

و تحليل الوثيقة يتطلب إلمام الدارس بمنهجية لها شروطها و ضوابطها العلمية في بحث الموضوع، وبها يتمكن الدارس من الحصول على مختلف أدوات و آليات البحث و التحليل و الإلمام بالتصورات و النضرة الكلية في فهم و تفسير و تعديل و تحليل مواضيع الوثيقة واكتساب المعرفة التاريخية والسياسية.

ولذلك يرى الأستاذ: قارة وليد♦ أنّه: "من أجل تحقيق الهدف من التحليل، نحث أن يتبع أول مرحلة و الخاصة بفهم النص، وتحديد مجالات موضوعه لتسهل وضع تصميم متين وتوسير عملية التحليل".[1]

يعتبر قراءة الوثائق والسجلات من أصعب الأمور لغير المختص، لكن بالنسبة للباحث يعد تحليل الوثائق متعة؛ لأنه من خلالها يتم استكشاف المصادر والمعلومات، ويربط بينها، فتحليل الوثائق في المستوى الوصفي بفحص السجلات الموجود، هو عنصر أساسي من عناصر المنهج الوصفي، فهي تهتم بالبعد الماضي للبحوث الوصفية الموجود في الوضع الراهن، **فما أنماط التحليل** التي سوف تستخدم في الدراسات أثناء تحليل الوثائق؟

تعتبر الوثائق في الدراسات المسحية عنصرًا أساسيًّا للمعلومات، وهي تمدنا بكم كبير من المعلومات، ممكن نحلل من خلالها قضايا، قوانين، قواعد، لوائح، أسلوب وأنماط التحليل المستخدم والتصنيف دائمًا ما تكون متعلقة بمشكلات، مثل المعلومات عن الشهادات، المعلومات حول الحوادث التي يتعرض لها الطلاب في المدرسة، وصف للممارسات والإجراءات الخاصة بالظروف داخل المدرسة موضوع البحث، كل ذلك ممكن يستمد من واقع السجلات، التقارير، اللجان والمحاضر.

- خطاب أو تصريح لشخصية سياسية أو تاريخية (رئيس دولة، وزير، زعيم حركة تحريرية).
- نصوص رسمية دولية (معاهدات، قوانين، مواثيق، قرارات).
- نصوص رسمية وطنية (دساتير، مواثيق).
- مبادئ دولية لمنضمات، لحركات.
- مقالات صحفية، حوارات، وثائق تاريخية (أرشيف).

♦ أستاذ القانون الدولي.

[1] وليد قارة، **منهجية تحليل المواثيق الدولية**. الجزائر: منشورات الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016، ص 01.

فالتحليل يعتبر علم قائم بذاته وله العديد من الطرق والمفاهيم التي تدعمه، كما أن له أهمية كبيرة بين العلوم الحديثة التي تخدم عملية التوثيق، لذا تعتبر عملية تحليل الوثيقة خطوة جوهرية في فهم وصياغة و حفظ الوثيقة بين ملايين الوثائق، و يمكننا تعريف التحليل بأنه العملية الذهنية التي يقوم بها الشخص المعني بالتحليل، فإذ كانت عملية التصنيف هي إمساك طرف الخيط المعقد مع بعضه، فإن عملية التحليل هي محاولة تفكيك ذلك التعقيد و ربط مختلف المصادر مع بعضها لكي نصل بالنهاية إلى استنتاج يخدم قضية البحث.

ويرى حسين موسى خلف:♦ بأنّ: **تحليل النص السياسي** عملية تختلف عن قراءة النص، وإن كانت القراءة هي نقطة البداية اللازمة للقيام بها. ويهدف تحليل النص السياسي إلى مساعدة غير المختصين للتعمق فى عملية فهم الوقائع والأحداث السياسية، كما أنه أمر لازم لعمل المختصين والممارسين للعملية السياسية من أجل ممارسة فعالة وذات كفاءة. وتفترض عمليه تحليل النص السياسي ضرورة توفر حد أدنى من الخلفيه الثقافية السياسية العامة[1].

فالتحليل هو العلمية المتعمقة في دراسة الوثيقة ويقوم بها أخصائي متخصص بدراسة الوثائق من خلال تحليلها، حيث يغوص المحلل بين ثنايا الكلمات ليكشف لنا ما لا يراه الآخرون وهو عمل فني جديد متطور أملته طبيعة البحث العلمي الحديثة.

الوثيقة في الأصل كمستند علمي مبني على أربعة أسس هي:

-تاريخ الوثيقة

-مصدر الوثيقة

-مُستقبل الوثيقة

-موضوع الوثيقة

ويمكننا هنا أن نعطي مثلاً على ذلك من خلال عرضنا لقصة "الحجر المؤابي" حيث رويَ في التوراة المحرفة أن الصهاينة لهم انتصارات ساحقة على العرب وأنهم أصحاب حق وهم من قاموا بإنشاء المدن وشق وحفر الآبار الطرق وبناء القلاع... إلى أخره.

إلى أن تم العثور في الأردن على حجر يعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد يعرف اليوم "بالحجر المؤابي" ووجد مكتوب به الحقيقة المنافية لكل ادعاءات اليهود الصهاينة كما زعموا، واعتبر هذا الحجر وثيقة في أثبات حق العرب وإبطال ادعاءات اليهود لأن العناصر الأساسية للوثيقة توفرت في هذا الحجر كالتالي:

- أن التاريخ مدون بالحجر وهو القرن التاسع قبل الميلاد.
- أن مصدر الوثيقة هي الأرض التي زعم اليهود بأنها ملك لهم.
- أن مُستقبل الوثيقة هم أحفاد من عصروا على هذا الحجر.
- أن موضوع الوثيقة يدحض الادعاء الكاذب من خلال ما تم كتابته على الحجر وتكذيب مزاعم اليهود.

♦ الباحث والمحلل السياسي: حسين خلف موسى، باحث فى المركز الديمقراطى العربى.

[1] حسين خلف موسى، « منهجية تحليل النصوص السياسية»، متحصل عليه من: (الموقع): https://bit.ly/37j5bnk بتاريخ: 2020/11/28.

وقد عرّفه كذلك الأستاذ: **عربي بومدين بـ:** تحليل الوثائق هو شكل من أشكال البحوث الكيفية، يحاول الباحث من خلالها تفسير أو ترجمة الوثائق، وذلك بإعطائها صوتا ومعنى حول الموضوع محل التقييم.

التحليل يعنى باختصار عملية تقسيم الموضوع الى عناصره الأساسية من خلال اتباع مراحل منتظمة تتم بأسلوب معين من خلال طرح مجموعة من الأسئلة ، فتحليل النص السياسي ينصب على نص سياسى معين نعيره اهتمامنا ونطرح عدة أسئله تتفاوت أهميتها وتسلسلها حسب الظروف ولكنها كلها تطرح فى الشكل اللغوى التالى: – من ؟ أين ؟ لماذا ؟ كيف ؟ من ؟ وتختصر فى كلمة " مما كل " وفى هذا الإطار نعطى معنى مفترض لكل من كلمات التساؤل المذكورة آخذين بعين الاعتبار طبيعة وأهداف النص ثم ننظم الأسئلة فى مسيرة متحركة من المعطيات الأولية إلى الخلفيات والنتائج[1].

فتحليل الوثيقة يعني تشريح الوثيقة، ومحاولة إحيائها بعد موتها وبعثها، من خلال استنطاقها وبث الروح فيها وعصرها وإخراج ما فيها، ومن أسباب **التشريح (Anatomie)**:

- ❖ الحصول على معلومات؛
- ❖ معرفة أسباب القرارات؛
- ❖ اكتشاف أسرار؛
- ❖ قرارات قد تغير مجرى التاريخ: بالإضافة إلى الحوار مع الوثيقة واستدراجها نحو البوح بأسرارها والمكنونات من خلال العمليات: التصنيف، الفهرسة، التكشيف (كلمات دالّة)، المكنز (وعاء الكلمات الدالة)♦

إنَّ تحليل الوثائق Document Analysis: هي تقنية يتم من خلالها تشريح الوثائق المتوفرة وتحديد المعلومات المرتبطة بها، وذلك بهدف استنباط تلك الخلفيات أو الأهداف. وهنالك العديد من الوثائق السياسية التي يمكن تحليلها للمساعدة في استنباط المواقف والحوادث التاريخية والسياسية وجملة الآثار المتعلِّقة بها.

ويُعَدُّ تحليل الوثائق خطوة حاسمة في فهم الحوادث، بحيث يقوم المحلل بمراجعة الوثائق للحصول على معلومات حول الوضع الحالي، ربطًا بالمعطيات التي يتحصل عليها المحلل، وعادة ما يتم تحليل الوثائق على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى هي مرحلة الإعداد (Preparation Stage) التي تتضمن تحديد المعلومات والأسئلة ذات الصلة المناسبة للتحليل. ويلي ذلك مرحلة المراجعة (Review Stage) التي تتضمن دراسة المواد والوثائق المرتبطة، وإدراج الأسئلة المُقدمة من المحلل والخبراء. وأخيراً، تتضمن المرحلة الختامية–(wrap up stage) مراجعة الملاحظات والكشف عن الأسرار والخلفيات وتحديد الأسباب الكامنة وراء الوثيقة ومآلاتها وتشعباتها الظاهرة والخفية.

وترى الدكتورة وردة معلم بأنَّ: " التحليل يصبح بالمعنى السابق نوعاً من الدارسة نقف بها على كشف خبايا الرسالة سواء كانت منطوقة أو مكتوبة أو مرئية، كما نقف على جزئياتها وعناصرها الأولية، ووظيفة كل منها بالشرح والتفسير والتأويل دون مبالغة في ذلك أو إخلال فيه"[1].

[1] حسين خلف موسى، مرجع سابق.

♦ سوف نتناولها بشيء من الإسهاب في المحور الثالث الخاص بالتوثيق.

فالتحليل هو عصف ذهني Brain storming، يُرادُ به تعرية حقيقة الوثيقة، لا الوقوف على ظاهرها أو جماليتها أو الاغترار بالكلمات أو الصور المُدرجة فيها: il faut toujours se méfier des apparences parce qu'elles souvent trompeuses.، وفي تحليل الوثيقة نعتمد على أربع قواعد أساسية هي:

1-التمييز الواضح للوضيفة بالتساؤل حول:

أ- من سيقوم بالمهمة ب – ما السياق الذي يتواجد فيه؟ ج – وإلى أين يتجه؟

2- تقسيم مكونات الوثيقة إلى عناصر بسيطة؛

3- الانسجام الذي يحققه الترتيب المنطقي للأفكار الأساسية وتسلسلها؛

4-النظرة الكلية بحيث نحصي مختلف اجزاء الوثيقة التاريخية و السياسية ، وننتقل من حكم الى اخر بطريقة تضفي الوضوح على المجموع.

فالهدف من تحليل الوثيقة هو:

- الانتقال من مجهول إلى معلوم؛
- إزالة لبس أو غموض؛
- الحصول على معلومات مفيدة و جديدة؛
- تغيير مستقبل ما، أو شيئ ما وفقًا لحقيقة ما؛
- معرفة أسباب الوثيقة.

ثانيا: هل تحليل الوثائق السياسية علم أم فن:

ما هو الفن ؟

الفن هو نشاط إنساني خاص ينبأ ويدل على قدرات وملكات إحساسية وتأملية وأخلاقية وذهنية خارقة ومبدعة، أو هو المهارة الخاصة في تطبيق المبادئ والنظريات العلمية في الواقع والميدان.

ومن الناحية الاصطلاحية، فإن الفن هو المهارة الإنسانية والمقدرة على الابتكار والإبداع والخلق والمبادرة وهذه المقدرة تعتمد على عدة عوامل مختلفة ومتغيرة مثل درجة الذكاء وقوة البصر وصواب الحكم والاستعدادات القيادية لدى الأشخاص.

إذن نلاحظ أن " الفن " مربوط بالعامل النفسي وهذا العامل يتمثل في المهارة الإنسانية.

وكما سبق ذكره آنفًا بأنَّ التحليل هو: تلك العملية التي يستخدمها الباحث في دراسته لظواهر والأحداث لمعرفة مجموعة المؤشرات والعوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة و عزل عناصرها عن بعضها البعض، وسمات هذه العناصر، وطبيعة العلاقات القائمة بينها و أسباب الاختلافات و دلالاتها لجعل الظواهر واضحة و مدركة من جانب العقل.

[1] وردة معلم، « أولا تحليل الخطاب»، المحاضرة الأولى، مقياس: تحليل الخطاب، السنة الأولى ماستر: تخصص: تحليل الخطاب، قسم اللغة والأدب العربي: جامعة 08 ماي 1945-قالمة، 2016/2015، ص 06، نقلا عن: لطيف زيتوني، **معجم مصطلحات نقد الرواية**. بيروت: دار النهار للنشر، 2020، ص 44.

ويعتمد تحليل الظواهر المختلفة على متغيرات يسعى الباحث لإيجاد العلاقات السببية التي تربط بينها و ذلك بقياس طبيعة و مستوى التغير الذي يحدث في المتغير التابع لدى حدوث تغير في المتغير المستقل.[1]
والتحليل مرحلة آلية يلجأ اليها الباحث من أجل الإحاطة بمحتوى النص واستيعابه وبيان اصله ومصدره و تحليل لغة كتابته.[2]

وهناك من يعرف التحليل بأنه **فن قراءة الوثيقة** ومن ثمَّ التنظيم الصحيح لسلسلةٍ من الأفكار العديدة من أجل الكشف عن الحقيقة واستنطاقها؛ حين نكون بها جاهلين أو من أجل البرهنة عليها للآخرين حين نكون بها عارفين.

وبالتالي تظهر فنية التحليل في تعريف التحليل في حد ذاته، وتظهر فنية التحليل في طريقة نظره التي يتصورها أي باحث عند دراسته للوثيقة وتصميمه للخطة –بعد قراءته لمجموعة من المراجع والمصادر، فهو يتعامل مع شيء جامد(**جماد**)، والقدرة على تحويله إلى كائن حي، ومن ثم يقوم بتصميم خطة بحث وقراءة شبكية للوثيقة، مثل المهندس الذي يرسم مخطط بنائه، فالخطة هي بمثابة المشروع الهندسي لبحثه.

إذن من خلال ذلك يمكن القول أن التحليل هو فن من هذا الجانب، وإذا كان كذلك فهل يمكن أن نفسره كعلم؟
عرفنا سابقا أن التحليل هي تلك العمليات العقلية التي يستخدمها الباحث في دراسته للظواهر و الأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها بعضا، ويحتوي التحليل على الأدوات والوسائل والمناهج للوصول إلى الحقائق والمعلومات الغائرة في الزمن وتشريح الوثيقة؛ فالتحليل على هذا الأساس هو **علم وفن** في آن واحد.

[1] أحمد بدر، **أصول البحث العلمي ومناهجه**. الكويت: وكالة المطبوعات، 1973، ص65.
[2] وليد قارة، مرجع سابق، ص 01.

ثالثا: أهمية تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية

إنَّ ارتكاز تدريس الوثائق على منهج التحليل يُساهم في:

– تحرر الطالب واستقلاليته وقدرته على ممارسة النقد السلبي والإيجابي؛

– يعطي لتدريس الوثائق بُعدًا تفسيريًا، –**تحليليًا**– وليس سرديا.

والنتيجة: اكتساب الطالب المهارات الضرورية لدراسة الوثائق (كفاية ترسيخ المهارات المنهجية والتواصلية اكتسابه كفاية تحليل الوثائق نتيجة لتراكم مهارات التعامل مع النصوص والوثائق من منظور بيداغوجي محدد وواضح).

– إنّ الوثائق والملفات والعينات المادية وغير المادية تمثل انعكاساً للمعتقدات والسلوكيات التي تشكل الثقافة، فهي تصف الخبرات الإنسانية والأفعال والقيم... فعلم السياسة في هذا المجال يتبنى أساليب المؤرخين في تحليل الوثائق وأساليب عُلماء الآثار في دراستهم الأشياء التي أوجدها القدماء. الوثائق تعد الذاكرة الفعلية للدول والأمم، لذا يعد الاهتمام بها هو أحد المقاييس المتعارف عليها في تحديد درجة تقدم الدول والشعوب، حتى أصبح الوعي الوثائقي مرتبطاً بالشعور الوطني. ومن أسباب تخلف بعض الأقطار في العالم، هو عدم الاهتمام بوثائقها، إذ إنها مرآة صادقة تعكس النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعوب. وبصورة مختصرة تعد الوثائق سجلاً رسمياً يعكس الخبرة الإنسانية على حد تعبير الأستاذ: .سليم درنوني.

عندما نقوم بعملية التوثيق لابد وأن يعقبها عملية تحليل بيانات الوثيقة بعد تصنيفها أي كان شكلها أو نوعها لنتمكن لاحقا من استرجاعها وفق أسس علمية ترتكز على أربع مبادئ لايمكن الاستغناء عنها وهي كالتالي[1]:

–تاريخ الوثيقة –مصدر الوثيقة –مستقبل الوثيقة –موضوع الوثيقة

وعندما يختل أي مبدأ من تلك المبادئ ويحيد عن الغرض المنشأ له أصلا تفقد عملية التحليل جوهرها وبالتالي تفقد قيمتها وقيمة الوثيقة التي قد تحمل من المعلومات والبيانات غاية في الأهمية، فلو ضربنا مثال على ذلك سنجد أن المعلومات التي تحتويها الوثيقة أن لم تصل لمتخذ القرار في السرعة و الدقة و التكلفة المناسبة قد تقود إلى قرار خاطئ يكلف الكثير وعند محاولة تعديل القرار المتخذ قد يكون له عواقب قانونية تحول دون إتمامه ناهيكم عن المشاكل الإدارية التي ستنشأ بعد ذلك، لذلك نجد أن هذه المبادئ الأربعة مرتبطة مع بعضها البعض برباط متوالي لا يمكن المساس بأي مبدإ من تلك المبادئ دون الإخلال بالعناصر الأخرى فيه، ومن هنا تكمن أهمية المحافظة على التوازن بين تلك المبادئ.

و تكتسي وحدة تحليل الوثائق أهمية بالغة في تكوين المقبل على تخصص تاريخ، فمن خلالها يتعرف على قيمة أهمية الوثائق كيفما كان نوع هذه الوثائق، ويتعلم كيفية قراءتها وتحليلها. وهو بذلك يحتك بالمنهج التاريخي عبر اكتساب أدوات وقدرات التمحيص أو التحليل، ويتعود على كيفية إصدار احكام عادلة في تفسير القضايا التاريخية[2].

[1] جمعية أصدقاء الأرشيف والمكتبات والمعلومات في اليمن، « أهمية التحليل في عملية التوثيق»، متحصل عليه من: https://bit.ly/2Vm5LLF بتاريخ: 2020/12/01.

[2] تاعرابيت، « تحليل الوثيقة»، محاضرات في وحدة تحليل الوثائق، طلبة السنة الثالثة ثانوي، 2018/09/27، ص 01.

إنَّ الوسيلة نصف مقياس تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، حيث ومنذ أن أصبح التركيز في الأدبيات الجامعية الحديثة على التعلم عوض التعليم؛ والتعلم الذاتي بدل التلقين، وتم بناء البرامج في هذا الاتجاه مع اعتماد التدريس بالكفايات وأساليب بناء التفكير والتحليل.

ولقد أضحى الاشتغال على الوثائق مكانة هامة في الممارسة التعليمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لما تسمح به من فرص غنية للتعلم الذاتي والتدرب على مهارات متعددة، كما أنَّها تؤهله لاكتساب لغة عصر الثورة المعلوماتية والإعلامية المعتمدة على تحليل الخطاب بشتى أنواعه: المكتوب – المسموع – المرئي، الذي يسهم في تثقيف الطالب في علم السياسة وقدرته على فهم واستيعاب الأحداث الماضية والحاضرة، تزامنًا مع سطوع نجم الدراسات الاستشرافية.

لذا فإن عملية التحليل لا يمكن الاستغناء عنها بتاتا طالما نحن نتحدث عن التوثيق لأنها وسيلتنا الوحيدة التي تمكننا من استرجاع تلك الوثيقة، وتعتمد عملية التحليل على مقدرة المحلل وفهمه للموضوع فهمًا واضحًا و صحيحًا، ويجب أن يكون المحلل لديه المقدرة على ربط المعلومات مع بعضها البعض ليستخلص بالنهاية ما هو مطلوب من تحليل الوثيقة، وتكمن أهمية دور المحلل على مقدرته بالربط بين الجزيئات المختلفة التي قد تتراءى للفرد العادي غير ذي أهمية ليستنتج منها ما هو مهم لاتخاذ قرار ما.

تسعى هذه المادة لتمكين الطالب من فهم وتحليل النصوص والوثائق السياسية من خلال التحكم في الأدوات والمناهج الضرورية لذلك[1].

مِمَّا سبق نستطيع القول أن التصنيف والتحليل هما عمليتين تهدفان إلى المساهمة في العمليات التوثيقية، وهنا نتساءل هل التصنيف هو مقدمة للتحليل؟ فالحقيقة العملية المؤكدة هي إنَّ التصنيف جزء لا يتجزأ من عملية التحليل لآن التحليل يهدف إلى تفحص و دراسة الوثيقة ومحاولة نقلها من شكلها الأصلي إلى حزمة من البيانات القابلة للقراءة و الاستدلال عليها من بين ملاين الوثائق، و من المسلم به أن الوثائق أي كان نوعها فهي ذات أشكال مختلفة تحمل في طياتها مواضيع متضاربة، الأمر الذي لا يسمح بحفظها دون معرفة جوهرها وتحديد موضعها وفقا لمعايير محددة على بطاقات تتوحد في أشكالها ومعلوماتها وأهدافها لغرض البحث العلمي أو للإعلام عامة، في ما تحفظ الوثائق في حافظات خاصة بها تدل على مكان وجودها على وسائط حفظ العصرية الإلكترونية أو التصوير المصغر الميكروفيلم.

من المؤكد أن عملية التحليل هذه ليست بالسهولة التي يتصورها البعض إذ من المفروض أن التحليل يؤدي إلى مادة فرعية عن الوثيقة الأم بالنسبة لموضوعها، وهذه المادة فرعية بالنسبة لجوهر المعلومات الأساسية المتوافرة في الوثيقة الأصلية وطبيعي أن المادة الفرعية تأتي متنوعة تبعا لدرجة إعدادها ودقتها ولطريقة التحليل المتبعة في حين أن عملية التحليل هذه تؤدي إلى إنشاء الملخصات بمعنى أنه من المحتم أن يلي التصنيف أيضا وضع الملخصات ليستطاع تحديد موضوعاتها في ضوء جوهر الوثائق فالملخصات وإن كانت تحمل

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **برنامج البيداغوجي: للتعليم القاعدي المشترك: السنة الأولى والثانية، ميدان الحقوق والعلوم السياسية–فرع العلوم السياسية**–. 2014، ص 23.

نتيجة تحليل للوثيقة وعلى نحو مكثف فمن المفروض أن تسجل ما يتفق والمنهج الوثائقي القائم في المركز أو في الدائرة.

إنّ عملية تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية تُسهِمُ في الكشف عن أهم الحقوق والحريات الأساسية المُحتواة في هذه الوثائق، "حيث يتمتع موضوع الحقوق والحريات الأساسية بأهمية كبيرة على المستويين الدولي والمحلّي، وذلك إيمانًا بأنّ الحق والحرية هما أسمى ما يُعبر عن الذات الإنسانية للفرد، ونتيجة لهذه الأهمية بدأت الدول بتكريس هذه الحقوق من خلال المواثيق الدولية والوثائق الدستورية، وقبل ذلك كان الإسلام سبَّاقًا في تقرير الحقوق والحريات الفردية الأساسية وطبّقها في عهود الدولة الإسلامية التي التزمت بالإسلام وطبّقت مبادئه"[1].

رابعاً: أهمية الوثائق والمعلومات في اتخاذ القرار:

مع تعدد مصادر الوثائق واختلاف أنواعها وتباين عصورها وتفاوت لغاتها فهي عامل فعال في خدمة الحضارة الإنسانية، لأنها ضمير الشعوب وعنوان بارز في تاريخها، وهي الذاكرة الواعية كما أنَّها أصبحت سجلاً حافلاً لتقدم الحضارة وتطورها ورسالة، تواصل بين أجيال مختلفة إلى جانب أنها عبرة للماضي ومدخل لاستقرائه من أجل بناء المستقبل[2].

ويمكن التحقق من أهمية الوثائق وأثرها فيم أكده العالمان الكسندر وبيرك أنه لو تحطمت كل الآلات الحديثة ومعامل الذرة وبقيت دور الوثائق والمكتبات لتمكن رجال العصر والعلماء من إعادة بناء الحضارة الآلية والذرية، ولكن لو ضاعت الوثائق والكتب فإن عصر القوى الآلية وعصر الذرة يصبحان شيئاً من آثار الماضي.[3]

ولا يختلف اثنان حول الآهمية القصوى للوثائق(بمعناها الواسع)، إذ لا يمكن كتابة التاريخ بدونها، لذا يقول مؤلفا كتاب المدخل الى الدراسات التاريخية Introduction aux études historiques: "لا تاريخ بدون وثائق ." ويؤكد ذلك أسد رستم قائلا" : إذا ضاعت الأصول(أي الوثائق) ضاع التاريخ"، كما يذهب مارو Marrou الى أن" التاريخ يصنع بالوثائق مثلما أن المحرك الداخلي الاحتراق لا يعمل إلا بالوقود ."ولعل من أبرز الدلائل على قيمة الوثائق وأهمية حفظها وصيانتها أننا نجد الدول العظيمة كذلك بحجم الوثائق التي تضمها دور محفوظاتها وعراقة تقاليدها في المضمار الوثائقي، بينما الدول المتخلفة متخلفة أيضا بالنظر إلى ضحالة رصيدها من الوثائق وارتخاء صلاتها بموروثها الوثائقي[4].

لذلك فإن أهمية الوثائق تكمن في قيمتها المعلوماتية والتاريخية التي تحتويها تلك الوثيقة، أما أهميتها في اتخاذ أي قرار فإن توفر المعلومة المطلوبة في الوثيقة يعتبر من الأساسيات التي تشد عود تلك الوثيقة وتعطيها مكانة عالية من بين مختلف الوثائق التي تحمل مختلف المعلومات، ولذلك يتضح أن هناك ترابط كبير بين الوثيقة وما

[1] نواف كنعان، **حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية**. عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2008، ص 14.

[2] عبد المجيد محمد الحويج، « الوثائق مفهومها، أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي»، مجلة كلية الآداب، الجزء الثاني، العدد التاسع والعشرون، جامعة الزاوية، يونيو 2020، ص 217.

[3] المرجع نفسه.

[4] مصطفى سعداوي، « المحاضرة الخامسة: جمع الوثائق الجزء الأول: الوثائق التاريخية وأنواعها »، محاضرات في مقياس: تقنيات البحث التاريخي، السنة الأولى ماستر، تخصص: تاريخ وسيط، (قسم العلوم الإنسانية، جامعة البليدة 2 (لونيسي علي)، ماي 2020)، ص 02.

تحمله من معلومة وبين سلامة اتخاذ القرار المطلوب، وهنا يمكننا أن نتخيل لو اتخذ قرار مبنى على معلومة في وثيقة غير متكاملة الأركان ويشوبها الشك في صحة معلوماتها ويمكن الطعن بها بكل سهول، ماذا يمكن أن يكون شكل وقوة القرار الذي قد يرتبط بمصير دولة أو سيكلف الكثير من المال ؟ فلو أردنا أن نأخذ مثال على أهمية الوثيقة والمعلومات في اتخاذ القرار فلا نجد أفضل من المعلومة التي سربت بقصد أو بدون قصد للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية عندما دست كلمتين في أحد الخطابات الهامة التي ألقاها؛ وقال بها: أن العراق استورد يورانيوم من النيجر لصنع قنبلة نووية، وأتضح لاحقا أن هذه المعلومة يشوبها شك كبير وقد يفقد منصبه نتيجة لهذه الكلمات، أما توني بلير رئيس وزراء بريطانيا قال: أن العراق يستطيع استخدام أسلحة الدمار الشامل في غضون خمسة وأربعين دقيقة وأتضح لاحقا أن هذه المعلومة غير دقيقة واعتبر انه ضلل البرلمان وقد يفقد منصبه بسبب هذه المعلومة غير الدقيقة.[1]

و من هنا فإن أهمية الوثائق والمعلومات أصبحت في يومنا هذا من أهم الوسائل التي يعتمد عليها الكثير من القرارات ذات أهمية مصيرية؛ فكلما كانت الوثيقة ومعلوماتها دقيقة كلما كان القرار سليم والعكس صحيح.

ولذلك فإنّ أهمية الوثائق تبرز، في أهمية ما تحتويه من معلومات حيث يقول **نابليون بونابارت**♦: إنَّ معلومة مهمة مناسبة في وقت مناسب ومكان مناسب خير من جيش.

كما أنّ الأستاذ مصطفى عليان♦♦ يرى بأنّ: الدول المتقدمة تعتبر المعلومات من المصادر الطبيعية الأخرى من حيث الأهمية وإمكانية مساهمتها في زيادة الدخل القومي لأي بلد[2]... ويضيف كذلك بأنها: تستعمل في الجانب الوائقي للدلالة على الوثائق أو غيرها من المسجلات المطبوعة التي تسجل المعلومات من أجل الرجوع إليها والإفادة منها... وتختلف أنواع المعلومات باختلاف الإفادة منها، ... فالمعلومات السياسية هي مركز قضية **وعملية اتخاذ القرار**[3]. وتعتبر العنصر الأساسي في **اتخاذ القرار** المناسب وحل المشكلات[4].

كما أنَّ رواد التحليل النسقي الاتصالي (تحليل النظام السياسي)، يعتبرون **المعلومات** هي وحدة التحليل وهي قابلة للتحديد والتقدير الكمي...، وعليه فإن الحكومة (الجهاز السياسي الجهاز الحكومي) لها أجهزة استقبال لتلقي المعلومات (الرسائل) ثم تقوم بتحويلها إلى مركز اتخاذ القرار "Decision Center" (الجهاز الحكومي)

---

[1] منتدى الوثائق والمعلومات، « أهمية الوثائق والمعلومات في اتخاذ القرار»، متحصل عليه من: https://bit.ly/36T4G4r بتاريخ: 2020/12/07.

♦ نابليون بونابرت (بالفرنسية) Napoléon Bonaparte: أو نابليون الأوَّل (بالفرنسية) Napoléon Ier: واسمه الأصلي نابليوني دي بونابرته (بالإيطالية) Napoleone di Buonaparte؛ النطق الإيطالي[napole'one di bwɔna'parte] : (هو قائد عسكري وسياسي فرنسي إيطالي الأصل، برز نجمه نطق فرنسي [napɔleõ bɔnɑpaʁt] خلال أحداث الثورة الفرنسية، وقاد عدَّة حملات عسكرية ناجحة ضدَّ أعداء فرنسا خِلال حروبها الثورية. حكم فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر بصفته قنصلاً عامًا، ثم بصفته إمبراطورًا في العقد الأول من القرن التاسع عشر، حيث كان لأعماله وتنظيماته تأثيرًا كبيرًا على السياسة الأوروبية. هيمن نابليون على الشؤون الأوروبية والدولية خِلال فترة حُكمه، وقاد فرنسا في سلسلة انتصاراتٍ مُبهرة على القوى العسكريَّة الحليفة التي قامت في وجهها، فيما عُرف بِالحُرُوب النابليونية، وبنى إمبراطوريَّةً كبيرة سيطرت على مُعظم أنحاء أوروبَّا القاريَّة حتَّى سنة 1815 عندما سقطت وتفكَّكت.

♦♦ أستاذ علم المكتبات والمعلومات وعميد كلية العلوم التربوية بجامعة الزرقاء الخاصة– الأردن– لغاية 2009.

[2] مصطفى عليان ربحي، **طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي**. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2009، ص 26.

[3] المرجع نفسه، ص ص 25–26.

[4] المرجع نفسه، ص 26.

الذي يعتمد على ذاكرته (معلومات مخزنة) في التوصل إلى قرار سياسي ثم يبعث به إلى أجهزة التنفيذ " Effectors" التي تتخذ أفعالاً كفيلة بتنفيذ هذا القرار[1].

نستخلص من تحليل الوثائق السياسية و التاريخية جملة من الفوائد نذكر منها:

1. اكتساب معارف نجهلها و تدعيم و تعميق فهمنا للمعارف التي اكتسبناها؛
2. التعود على المحاكمة العادلة في تفسيرنا للأحداث التاريخية والسياسية الموضوعية؛
3. التعرف على صيرورة التاريخ و حوادثه عبر عصور مختلفة و التي لا يمكن ملاحظتها مباشرة في الحاضر إلا ببعث هذا الماضي و دراسة حيثياته حسب تعبير المؤرخ الفرنسي « ميشلي »؛
4. يولد النص في نفوسنا الرغبة و حركة القيام ببعض الأعمال المفيدة لقضايا مجتمعنا و تخليصه من خطاياه العديدة المتكررة؛
5. التعرف على الوسائل و الكيفيات التي استعملت في زمانه و هي حاجة ما تكون معقدة و مبهمة مقارنة بعصرنا الحاضر و لفهمه يجب تخليل الشروط التي أوجدتها إذ لا توجد حوادث منعزلة لذاتها بل هي حوادث تؤلف قضايا حسب مفهوم توينبي للتاريخ؛
6. توقيف الفكر و نقله من التصديق العامي إلى التعود على النزاهة والأخذ بمبدأ الشك والنسبية والحد من الإنسياق وراء ضجيج الأفكار والقناعة بالحدث بعد التمحيص و التحليل؛
7. لعل أكبر أهمية لتحليل النصوص التاريخية والسياسية، تكمن في اعتبارها وسائل كفيلة بمعرفة الحدث التاريخي، السياسي و الإستفادة من الماضي لبناء المستقبل.
8. بالإضافة إلى المزايا الأربع التالية[2]:

- ❖ توضيح العناصر الأساسية فى النص السياسى؛
- ❖ توضيح المفردات ذات الدلالة فى النص السياسى؛
- ❖ فهم وتجميع غايات النص السياسي بعد الفحص والتنقيب، وليس انطلاقاً من عموميات أو أحكام أوليه؛
- ❖ التعليق على النص السياسي وتحديد موقفنا منه بعد فهم غاياته إذا ظهرت تباعًا أو وضحت بعد التقسيم الموضوع.

ويمكننا أخيراً اعتبار الوثائق هي مصدر أصيل للقوانين، وإذا انتقلنا للحديث عن المواثيق الدولية ومختلف الاتفاقيات التي صادقت عليها الدول فإنّه يمكن أن نتلمس من خلالها تلك القيم والمبادئ الواردة في الشرائع القديمة وخاصة شرائع بلاد الرَّافدين[3].

---

[1] بتصرف عن: عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة: " دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة"**. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص 195.

[2] حسين خلف موسى، « منهجية تحليل النصوص السياسية»، مرجع سابق.

[3] عبد المالك سلاطنية وآخرون، **تاريخ النظم في الحضارات القديمة وأثرها على التشريعات والمواثيق الدولية**. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص 433.

لماذا التوثيق والتحليل؟

سؤال تم تداوله بين المهتمين بالشأن التوثيقي لما يمثله من أهمية بالغة في العصر الحديث، فبعد اتساع رقعة المعرفة وزيادة الاتصال والتواصل بين مختلف الأدوات العلمية وتطورها لدرجة أصبح هناك ما يعرف PAPERLESS SOCIETY أي مجتمع بلا ورق، وأصبحت الحاجة ماسة للتوثيق سواء كان ذلك توثيقا لأحداث أو توثيقا فنيا لوثائق الإحداث، ونظرا لتعقد الأمور وتطورها بسرعة مذهلة والاندفاع التكنولوجي غير المسبوق حتم علينا إن نتطور معه ونواكبه بعملية توثيق لكي تسهل علينا عملية استرجاع تلك الإحداث و وثائقه، وهنا انتقل التوثيق من والحجري إلى الورقي إلى فلمي وإلى ضوئي ومن ثم توثيق آلي أو الكتروني مما خلق حاجة ماسة لاتساع رقعة التوثيق بشكل مكثف ومعمق، لكي نصل بالنهاية إلى ما نحتاجه من معلومة معينة بين ملايين المعلومات التي يحتويها وعاء الحفظ، لذلك لا بد من التوثيق كمرحلة أولى وبعدها يتم حفظ الوثاق أو الوثيقة على أي من وسائط الحفظ المعروفة والمتداولة في مراكز حفظ الوثائق، ومن ثمّ تحليلها لسهولة استخدامها واستغلالها والاستفادة منها.

و مع التأكيد على أن الوثائق الكتابية مهمة مهما كانت قيمة ما تحتويه إلَّا أن هناك اختلاف بين الخبراء حول الكتاب والكتيب من حيث قيمتها التوثيقية، فيرى الغالبية منهم أنه لا الكتاب ولا الكتيب يعتبر وثيقة إلَّا إذا كان نادرا ومفقودا ويؤكد على ثوابت يقرها العلم ويطمئن إليها العقل.

خامسا: العوامل المساعدة على تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية

إن تجسيد عملية تحليل الوثائق السياسية، لا يمكن تحقيقه إلَّا إذا توفرت عوامل مُساعدة facteurs d'aides؛ ذلك لأن الوثيقة السياسية، التاريخية تبقى صامتة غير مفيدة ما لم تفكك رموزها و تترجم بأسلوب بسيط، يسلط الأضواء على الجوانب الخفية فيها، – بحيث تجعل هاته العوامل المساعدة من الوثيقة–:

- مادة علمية؛
- سند تاريخي؛
- شاهدٌ على التاريخ وشاهد عيان؛
- قيمة مضافة.

و من غير هاته العوامل تصبح الوثيقة في حكم المعدومة، وخير مثال على ذلك: وثائق ويكيليكس، وبنما، والإتفاقيات السرية ومخططات اللوبي اليهودي في أمريكا: AIPAC، و من بين العوامل التي تبسط مضمونها جملة من الشروط لا بد من توفرها في دارس الوثيقة ليتمكن من التعامل معها و الإستفادة منها ويمكن الحصول على هذه الخلفية النظرية عن طريق الآتي:

1/ ضرورة الإلمام بالفترة التاريخية المراد دراستها: و معنى هذا أن يكون للدارس رصيد من المعلومات يساعده على رصد الحقائق و معالجتها معالجة نزيهة و موضوعية، و يتحقق ذلك من خلال القراءة المستفيضة للمادة التاريخية[1]؛

2/ اكتساب القدرة على التحليل و استنابط المعلومات و مقارنة الأحداث و التركيز عند معالجة دون الإعتماد على الأسلوب الوصفي و السرد الأدبي؛

3/ ربط الظاهرة السياسية أو الحدث السياسي –المراد تحليله في الوثيقة– بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والحضاري والثقافي والروحي وهكذا[2]؛

4/ معرفة اللغة معرفة جيدة: و ذلك يتوقف على تحكم الدارس في اللغة و إلمامه بفنونها حتى يحيط بالأبعاد التي يرمي إليها النص المراد تحليله؛

5/ دراسة علم الآثار و الحفريات: لما لها صلة وثيقة بالتاريخ والسياسة؛

6/ التعرف على قراءة الحروف القديمة: لقراءة المخطوطات و النقوش التي تعود إلى حضارات ضاربة في أعماق التاريخ البشري؛

7/ يتعين على الطالب التعرف على التطور الحاصل في المعرفة والمنهج التاريخيين، وعلى الحصيلة العلمية والمعرفية التي راكمها علم التاريخ، والتي تمكن من تفسير الأحداث والظواهر عبر الانتقال من مستوى المعطى الخام الذي توفره الوثائق إلى مستوى المفهوم[3]؛

8/ قراءة المؤلفات السياسية، التي توضح الخطوط السياسية العريضة، أو تحلل حدثا سياسيا ماضيا.. أو مذكرات قيادات سياسية شاركت في صنع الواقع السياسي المحلي أو الدولي.

فالدول الكبرى وبالخصوص الديمقراطية بين الفينة والأخرى تكشف النقاب عن مجموعة من الوثائق السرية أو الأخبار الخاصة عن أحداث ماضية.. فمعرفة الأحداث وملاحقة أسرارها مفتاح ضروري لفهم الحاضر؛

9/ الإطلاع على المدارس الأدبية: معرفة مراحل تطورها و الوقوف عند أغراضها نظرا لصلة التاريخ بالأدب في كثير من الحالات سواء تعلق الأمر بالدراسات النثرية أو القصائد الشعرية كما نرى ذلك في تاريخ الجزائر من خلال مقالات الشيخ البشير الإبراهيمي و قصائد الشاعر محمد العيد آل خليفة و غيرهما[4]؛

10/ متابعة الأخبار والتقارير السياسية والخبرية (جريدة – مجلة – راديو– تلفاز) وما أشبه، وملاحقة الأخبار الخفية والأسرار السياسية والأحداث التي تجري خلف الكواليس.. ونلاحظ أهمية ذلك حين تحليل حدث اقتصادي كتقييم مسيرة تنموية، أو تقويم مجموعة إجراءات اقتصادية.. إذ نجد مثلا البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي يحاولان دائما الترويج لآرائهما وربطها بنماذج تنموية اقتصادية ناجحة.. وفي الوقت ذاته تعمل هذه القوى الدولية على تقويض أسس التنمية المستقلة والاقتصاد السليم في ذلك البلد.. كل ذلك بأساليب خاصة لا يعلن عنها..

[1] عمر جبري، « النص التاريخي»، المحاضرة الأولى، مقياس: مدخل إلى النصوص التاريخية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ والآثار: جامعة محمد لمين دبّاغين– سطيف–، بتاريخ: 2020/03/09.

[2] بتصرف عن: عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، مرجع سابق، ص 01.

[3] تاعرابيتي، مرجع سابق، ص 02.

[4] عمر جبري، مرجع سابق، بتاريخ: 2020/03/09.

فمثلا دعاية البنك الدولي عن تجربة كوريا الجنوبية في التنمية.. إذ يزعم البنك أن هناك ربطا بين معدل النمو المرتفع والانفتاح الواسع على الخارج.. بل تدعي أن سر النجاح هو بالذات هذا الانفتاح، كأنه شرط ضروري وكاف لارتفاع معدل النمو.. كل ذلك يحدث باسم العلم والخبرة الاقتصادية، ويستخدمون في سبيل ذلك جميع التبريرات لتمرير سياساتهم ومخططاتهم.. لذلك فالمحلل السياسي يحتاج دائما إلى ملاحقة الأسرار السياسية والأحداث التي تجري خلف الكواليس.. وهكذا فإن أغلب سيناريوهات الأحداث السياسية وبالخصوص الخطيرة والمصيرية منها، تقع نطفتها الأولى تحت الكواليس وبعيدا عن الأضواء ..ويكفي أن نعرف أن مشروع تقسيم المشرق العربي في عشرينيات هذا القرن بين فرنسا وبريطانيا (سايكس – بيكو) كان سرياً ولم يكشف النقاب عنه إلَّا عن طريق قوة ثالثة وهي الاتحاد السوفياتي بعد ثورة أكتوبر عام 1917 م.. من هنا نجد أن الدول الكبرى وبالخصوص الديمقراطية بين الفينة والأخرى تكشف النقاب عن مجموعة من الوثائق السرية أو الأخبار الخاصة عن أحداث ماضية.. فمعرفة الأحداث وملاحقة أسرارها مفتاح ضروري لفهم الحاضر.. فدائرة الأسرار المرتبطة بالأحداث السياسية تظل على علاقة وثيقة بما يحدث فوق الأرض وفي العلن.. كما أنه ينبغي الاهتمام بالأحداث الصغيرة بوصفها أنها نطفة وبداية الأحداث الكبيرة والضخمة.. ففي أوروبا القرون الماضية، كانت المناوشات الصغيرة بين دويلات الإقطاع ممرا إلى الحروب الضخمة الدولية.. واختراع المدفع غيّر معادلة الواقع الاقتصادي والعسكري برمته آنذاك، حيث ضمن تفوق الملكية على الإقطاعية ووضع حدا لغزوات المغول والتتر على العالم الأوروبي.. كما أن طاحونة الهواء وطاحونة الماء وكدانة الجر أسهمت إلى حد بعيد في تحسين شروط حياة الفقراء في القرون الوسطى.. ويقول "**أرنست جونجير**♦":عندما يستمر تساقط الثلوج كل الشتاء، تكفي رِجل أرنب لتحدث انهيارا ثلجيا جارفا..

11/ مراجعة الأرشيفات والمستندات السياسية، من أجل دعم التحليل السياسي بالوثائق والبراهين الدامغة، وبيان تاريخية الحدث، لكي تكون النظرة السياسية عميقة ومستندة إلى معطيات تاريخية وواقعية..

12/ معرفة التاريخ السياسي للنظام الدولي: ولكي نفهم أهم التطورات والتحولات التي طرأت على النظام الدولي، ومن أجل إيضاح جملة من الحقائق التاريخية التي مازلنا نعيش فصولها وآثارها.. فلابد من معرفة التطورات التي حدثت في ميزان القوى، وعلى التبدل والتحول الذي طرأ على المحور الأساسي للنظام الدولي.. والأسباب التي أدت إلى هذا التحول والتبدل، والنتائج التي ترتبت عليها.. والنظريات والسياسات الاستراتيجية، التي نشأت مع النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه..

13/ معرفة القوانين الدولية والسياسية: ما من شك أن للقوانين الدولية بمختلف أنواعها وأشكالها ،تأثيرا في مجمل الأحداث السياسية التي تجري على وجه البسيطة.. لذلك ينبغي أن يكون المحلل على اطلاع واسع على

♦ ارنست يونغر(بالألمانية) Ernst Jünger :(1998 - 1895)، هو كاتب وروائي ألماني. ولد يوم 29 مارس 1895 بمدينة هايدلبرغ جنوب ألمانيا، وهو أحد أكثر كتاب ألمانيا غزارة في إنتاجه وغرابة في أطواره. قدم يونجر مايقارب 100 كتاب ورواية، واشتهر بعدائه للديموقراطية وتمجيده للرايخ وإعجابه بأدولف هتلر، حتى كاد يُقدم للمحاكمة كمجرم حرب نازي في أعقاب الحرب العالمية الثانية .كما عُرف بحبه الشديد لحشرة "الخنفساء" وكان يربي منها الآلاف، ويصف أبطال رواياته بأنهم كالحشرات وتحديدا كالخنفساء!! ومن كتبه «عاصفة الرصاص » توفي يوم 17 فبراير 1998 بمدينة ريدلينغن جنوب ألمانيا.

هذه القوانين، ليتسنى له جعل الحدث السياسي في قالبه الصحيح، وليتمكن من معرفة أهم الثغرات والفجوات الموجودة في القوانين والمؤسسات الدولية..

14/ على الطالب أن يعرف مفهوم الوثيقة وأنواعها وكيفية التعامل معها عبر الاحتكاك بمنهجية تحليل الوثائق[1]؛

15/ مساءلة أهل الاختصاص والخبرة لكي يكون الرأي السياسي ناضجا ونابعا من مناقشات مستفيضة وحوارات عميقة .. والمحلل الناجح هو الذي لا يتخذ المواقف السياسية إلَّا بعد المداولات والمناقشات من أهل الخبرة والاختصاص، لكي يعمق فهمه، ويركز رأيه، ويؤصل نظرته وموقفه السياسي .. بهذه الأمور تتكون لدى المحلل السياسي الخلفية النظرية الكافية والخبرة السياسية اللازمة ،التي تؤهله لممارسة عملية التحليل السياسي بنجاح..

ومن العلوم المساعدة على تحليل الوثائق: (علم المخطوطات، فقه اللغة، علم الوثائق، تحليل الخطاب السياسي، اللسانيات، الفقه، الجغرافيا السياسية، علم الإجتماع، علم الآثار، التحليل السياسي، الإثنوغرافيا...إلخ)

16/ بالإضافة إلى أهم مهارات الاشتغال على الوثائق وهي[2]:

- معرفة خطوات تحليل النص التاريخي، الجغرافي، والسياسي؛
- الوصف اعتمادا على وثيقة معينة؛
- التفسير من خلال توظيف المخزون المعرفي؛
- تحويل معطيات خطاطة أو جدول أو خريطة أو مبيان أو شكل إلى فقرة إنشائية؛
- تحويل فقرة إنشائية إلى خطاطة أو جدول أو خريطة أو مبيان؛
- تطبيق قواعد حسابية مثل نسبة التطور، نسبة التغطية أو التمثيل، تحويل قيمة عددية إلى نسبة مئوية أو العكس، إلخ...
- إنجاز المبيانات (المنحنى، الأعمدة المنفصلة أو المتصلة، الشريطان المتلامسان، الشريط الواحد المتراكم، الدائرة و نصفها)؛
- توطين الرموز المناسبة على الخريطة الصماء، مع وضع مفتاح وعنوان مناسبين للخريطة؛
- تسمية الدول والمناطق والمدن والأنهار الرئيسية والبحار والمحيطات.

17/ يرى ميلود ولد الصديق♦ بأنه لتمكين الطالب في العلوم السياسية من تحليل الخطاب من خلال قراءة وفهم واستيعاب النصوص والتقارير السياسية، عليه أن يحصل على تكوين قاعدي في الفلسفة والاقتصاد والتاريخ

[1] بتصرف عن: تاعرابتي، مرجع سابق، ص 02.

[2] البوبكري، « خطوات تحليل النص التاريخي»، متحصل عليه من: https://www.startimes.com/?t=27930601 بتاريخ: 2020/12/15.

♦ الدكتور: ميلود ولد الصديق أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة- والمكلف بتدريس مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية للموسم الجامعي: 2019-2020.

المعاصر والمفاهيم الإدارية والقانونية والتكوينات ذات الصلة التي تساعد على دراسة العلوم السياسية[1]؛ بالإضافة إلى تكوين الطالب في المفاهيم والمبادئ العامة التي تحكم العلاقات الدولية[2]؛

18/ يجب على الطالب الاعتماد على السندات المتنوعة لاستثمارها في استخلاص المعلومات، تجنُبًا للسرد والحفظ الآلي، ليتمكن من تنمية مهارات التحليل والتركيب والتقويم لأنّه سيعتمد في عمله على أسئلة: من؟_ماذا؟_متى؟_أين؟_كيف؟–لماذا؟[3].

19/ وكذلك من العوامل المساعدة:

- التفكير بخمس طرق مختلفة على الأقل لتحليل وثيقة معينة.
- إطرحوا الكثير من الأسئلة.
- تمرن على اتخاذ القرار والنتيجة.
- الانفتاح الفكري وهو خلاصة (التفتح الذهني).

[1] ميلود ولد الصديق، « رقم 01 منشور تعريفي بالمقياس »، محاضرات في مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية ليسانس علوم سياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر–سعيدة–، 2019–2020، ص 01.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، **مواءمة عرض تكوين ماستر أكاديمي**. الميدان : كلية الحقوق والعلوم السياسية، الفرع: العلوم السياسية، التخصص : العلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2017–2018، ص 25.

[3] بتصرف عن: فاطمة بومعراف، زرزور سرغيني، **كتاب التاريخ**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2020، ص 05.

المحور الثاني: دراسة مفاهيمية حول التوثيق

يُتوقع بعد دراسة هذا المحور أن يكون الطالب قادرًا على:

1) معرفة مفهوم الوثيقة وعناصرها؛
2) إدراك أهمية الوثيقة وخصائصها؛
3) معرفة أنواع الوثائق وتصنيفاتها المختلفة؛
4) معرفة أنواع الوثائق السياسية

أولا: ماهية الوثيقة، أهميتها، عناصر وخصائص الوثيقة

1/ تعريف الوثيقة:

أ- لغة:

بالرجوع إلى دلالة اللفظ في اللغة العربية، وبالعودة إلى الفعل: وثق، فالثقة مصدر قولك: وَثِقَ به يثق وثاقا وثقة أي ائتمنه، و وثقت فلانا إذا قلت أنه ثقة، وأرض وثيقة: كثيرة العشب موثوق بها، والوثاقة مصدر الشيء الوثيق المُحكَم، والفعل اللازم يوثق وثاقة، والوثاق اسم الإيثاق[1].

يقول الله تعالى في كتابه العزيز: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ﴾[2].

والوثيقة: في الأمر إحكامه والأخذ بالثقة، والجمع الوَثَائِقُ. والوثيقة: الإحكام في الأمر والجمع وثيق عن ابن الأعرابي وأنشد:

عطاءً وصفقاً لا يُغبّ كأنما ***** عليك بإتلافِ التَّلاد وَثِيقُ[3]

الوثيقة: مؤنث الوثيق. و-ما يُحكم به الأمر. و- في الأمر: إحكامه. يُقال: أخذ بالوثيقة في أمره: بالثقة. وأرضٌ وثيقةً: كثيرة العشب موثوق بها. و- الصك بالدَّين أو البراءة منه. والمستند وما جرى هذا المجرى[4].

وثَّق فلاناً: قال فيه: إنَّه ثقة. والعقد ونحوه: سجله بالطريق الرسميّ فكان موضع ثقة[5].

وفي معجم المقاييس في اللغة لأبي الحسين أحمد بن زكريا: وثق: الواو والثاء والقاف كلمة تدل على عَقْدٍ وإحكام. ووثقت الشيء: أحكِمْتُه. والميثاق: العَهْد المُحكَم[6].

الميثاق: العهد، والجمعُ (المواثيقُ) و(المَيَاثِقْ) و(المياثيق). والمواثقة: المعاهدة، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمِيثَٰقَهُ ٱلَّذِى وَاثَقَكُم بِهِۦٓ ﴾[7]. ويقال أخذ (بالوثيقة) في أمره أي بالثقة و (وَثَّقَ) الشيءَ (توثيقًا) فهو (مُوَثَّقٌ)[8].

---

[1] ابن منظور الإفريقي المصري، **لسان العرب**. ج 04، الجمهورية التونسية: الدار المتوسطية للنشر والتوزيع، 2005، ص 4219.

[2] سورة محمد، الآية 04.

[3] ابن منظور الإفريقي المصري، مرجع سابق، ص 4219.

[4] إبراهيم أنيس وآخرون، **المعجم الوسيط**. ط2، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 1982، ص 1054.

[5] المرجع نفسه.

[6] أبي الحسين أحمد بن زكريا، **معجم المقاييس في اللغة**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د.س.ن]، ص 1082.

[7] سورة المائدة، الآية 07.

[8] محمد بن أبي بكر الرازي، **مختار الصحاح**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001، ص 289.

ولذلك فالوثيقة تُعرّف في اللغة بأنّها ورقة مكتوبة أو مطبوعة، وتحمل الشكل الأصلي، أو الرسمي، أو القانوني لشيءٍ ما، ويمكن استخدامها من أجل تقديم معلوماتٍ وأدلةٍ مهمة، والوثيقة مؤنث كلمة وثيق، وجمعها وثائق، وهي ما يحكم به المرء، ويقال أرض وثيقة أي كثيرة العشب، كما يُرَادُ من الوثيقة الصَّك بالدَّيْن أو البراءة منه، والوثيقة هي المستند أيضاً.

حيث يَعْتَبِرُ المؤرخ صانع فعاليات التاريخ تتشكل عدته في صناعة البناء التاريخي من الوثيقة التي يعلو بها صرح هذا البناء.

ب- اصطلاحًا:

وقد اختلف علماء التوثيق المعاصرون في تعريف الوثيقة بمعيارها التاريخي[1]:

أولا: تعاريف الروّاد:

1-عرفها الألماني " مولر " بقوله: (كل ما هو مكتوب أو مرسوم أو مطبوع، والذي يصدر أو يستلم من أي دائرة أو مؤسسة رسمية، والذي تقرر الاحتفاظ به لأهميته وفائدته لتلك الدائرة)؛

2-عرفها الإيطالي " يوجينو " بقوله: (التجميع المنظم للوثائق الناتجة عن فعاليات الدوائر والمؤسسات أو الأشخاص، والتي تقرر حفظها لأهميتها السياسية أو القانونية أو الشرعية لتلك الدائرة أو الشخص)؛

3-عرفها الألماني " أودلف برنيكه " بقوله : (كافة الأوراق والسجلات التي وجدت وتجمعت خلال الأعمال القانونية أو الرسمية للمؤسسات الحكومية والتي تقرر حفظها بصورة دائمة في مكان معين كمصدر إثبات للماضي)؛

4-عرفها الدكتور محمد ماهر حمادة بقوله: " صك يحتوي على معلومات تصدرها هيئة رسمية معترف بها . ومعترف لها بالحق في إصدار تلك الأشياء. ويحمل من السمات العائدة إلى تلك الهيئة ما يمكن الاطمئنان إلى صحة صدورها عن تلك الهيئة لقطع دابر التزوير".

وحسب الدكتور العلمي حرّاق فإنَّ للوثيقة معنيان عامّان: معنى حسي ملموس- وهو الأصل- متمثل في الحبل أو القيد الذي يشد به الأسير أو الدّابة، ووسيلة الشد في هذا المعنى شيء محسوس ملموس وهو الحبل أو القيد، ومعنى معنوي غير حسي متمثل في العقد أو الربط الذي يشد المتعاقدين بعضهم ببعض على ما اتفقوا عليه من تصرفات ومعاملات جرت بينهم، أي أن وسيلة الربط والعقد في هذا المعنى شيء غير محسوس ولا ملموس وهو الوثيقة المكتوبة والخط المرسوم بإحكام وتوثيق ووثاق. وعليه صارت الوثيقة تطلق ويراد بها التصرف أو المعاملة التي أبرمت بين متعاقدين، أو تطلق ويراد بها وسيلة هذا التصرف أو المعاملة[2].

ج- التعريفات العامّة:

هناك العديد من التعريفات التي قدمت للوثيقة، حيث عُرِّفت عمومًا:

[1] فائز البدراني، « أهمية الوثائق لتاريخنا الحاضر»، 2017/10/19، متحصل عليه من: https://bit.ly/3mIPgo0 بتاريخ: 2020/12/23.

[2] محمد زروال، « عناصر الوثيقة في القواعد الفقهية وقواعد القانون»، نقلا عن: العلمي الحرّاق، **التوثيق العدلي بين الفقه المالكي والتقنين المغربي وتطبيقاته في مدونة الأسرة**. الرباط: مطبعة دار السلام، 2005، ص 165. متوفر على الرابط: بتاريخ: https://bit.ly/3taqTnJ 2021/01/30.

1- تعني لفظة وثيقة: document ورقة أو مجموعة أوراق: Codex أو مجلداً أو سجلات: Registres فالوثيقة سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة فإنَّها تمثل جميع الأنشطة التي تقوم بها هيأة أو مؤسسة رسمية أو غير رسمية.

2- فالوثيقة هي كل ما يعتمد عليه، ويرجع إليه لإحكام أمر وتثبيته وإعطائه صفة التحقق والتأكد من جهة، أو ما يؤتمن على وديعة فكرية أو تاريخية تساعده في البحث العلمي، أو تكشف عن جوهر واقع ما، أو تصف عقاراً أو تؤكد على مبلغ، أو عقد بين اثنين أو أكثر[1].

3- و يمكن تعريف الوثيقة أيضا: بأنها ورقة مكتوبة من خلال وسائل عدة مثل الطباعة والكتابة وتحتوي على معلومات نصية مثبتة كما وتحمل الوثيقة أشكال عدة مثل الشكل القانوني الأصلي والرسمي وغير الرسمي، كما تستخدم الوثيقة من أجل تقديم معلومة أو تعزيزها بالأدلة المهمة لذلك، كما أن للوثيقة درجة اعتماد كبيرة حيث يعتبرها البعض مرجع يُرجع إليه وقت الحاجة.

و حسب الأستاذة خديجة دوبالي الوثيقة هو تسجيل المعلومات وتحريرها حسب طرق علمية متفق عليها [2].

4-إنّ مصطلح وثيقة " DOCUMENTUM" يفيد كل ما يساعد في التثقيف. وهو أيضاً الشيء الذي يرشدنا للمعلومة أو يخبرنا عنها. وفي القاموس: « كل مكتوب يتخذ كدليل للإعلام والشهادة»[3]

والوثيقة يمكن أن تكون في صورة ورقية أو إلكترونية أو مادية.

فالوثائق التي يتم توليدها أثناء قيام المؤسسة أو الهيئة بنشاطها ما هي إلا تعبير حقيقي عن الوسائل أو الخطط المرسومة كافة من قبل تلك المؤسسة للوصول على تحقيق الأهداف التي تسعى إليها . وعليه فإن الوثائق المنتجة من قبل المؤسسة رسمية أو غير رسمية، ما هي إلا تعبير عن وجودها ومزاولته لنشاطها في واقع الأمر، ولهذا فإن تراكم الوثائق يتم بشكل طبيعي على البيانات والمعلومات الخاصة بتلك المؤسسة أو الهيئة في المجتمع، وعليه يمكن إضافة: إن الوثيقة عبارة عن سجل مدون سواء كان رسمياً أو غير رسمي قانونيا أو غير قانوني.

4- وهي أيضا أي ورقة تتضمن معلومات مباشرة أوغير مباشرة خطّت باليد، أو طبعت بالآلة الكاتبة، أو بالحاسب الآلي، مضى على ظهورها الأول ثلاثون عاماً أو أكثر، وسواء خُطت أو طبعت على البردي أو على الورق أو نقشت على معدن.

5- وإنَّ معجم المصطلحات الأرشيفية يشير إلى تعريف الوثيقة بأنها عبارة عن وحدة أرشيفية غير قابلة للتجزئة، ومن ثم فإن الوثيقة عبارة عن وعاء للمعلومات والبيانات يشتمل على تفاصيل ما قد حدث في حد المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية في المجتمع بحيث تعكس تلك الأنشطة التي كانت تقوم بها إحدى المؤسسات في المجتمع في زمان ومكان محددين.

[1] مبجل لازم المالكي، **علم الوثائق**. عمان: مؤسسة الوراق، 2009، ص 17.

[2] خديجة دوبالي، « العلاقات الإجتماعية بين الرعية والسلطة في بايلك التيطري أواخر العهد العثماني من خلال الوثائق»، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3-4، ص 12.

[3] معجم المعاني بتصرف.

وهذا هو مصدر أهمية الوثيقة الأرشيفية فهي تساعدنا على إلقاء الضوء لمعرفة تلك الأحداث والظروف التي كان قد مر بها المجتمع فالمعلومات والبيانات التي تشتمل عليها الوثائق تعتبر ذات قيمة هامة باعتبارها مصدراً للتاريخ الاجتماعي الاقتصادي والسياسي في البلاد خاصة وأنه يوجد قول مأثور ينص على أنه: "لا وجود لتاريخ من دون وثائق"، ويتضح ذلك جلياً من سجلات المحاكم الشرعية في بلادنا التي تعتبر من أهم المصادر التاريخية لاعتبارها وثائق رسمية، فهي وثائق غير مشكوك في مصداقيتها، ويمكن الحصول منها على المعلومات المهمة كافة من العادات والتقاليد المتبعة في المجتمع بالإضافة إلى الأسماء والألقاب والملابس والمهور وحلي الزينة للنساء..؟

فالوثيقة عبارة عن المستندات التي تصدر من جهة رسمية أو من قبل أي أشخاص يتمتعون بصفة رسمية، والوثيقة التاريخية مثلًا كل ما خلفه الحدث التاريخي من أحداث وكل ما يتركه السلف من آثار، فهذه الوثائق هي الشاهد على التاريخ، وتعتمد عليها الدراسات التاريخية بشكلٍ كبيرٍ وأساسي، لكونها المصادر التاريخية التي يعتمد عليها أي باحث في دراسته، ونظرًا لأهميتها فقد أصبحت علمًا يدرّس، وهناك عدة أنواع من هذه الوثائق، وسيتم تقديم معلومات حول أنواع الوثائق التاريخية.

الوثيقة بالمعنى العام هي ورقة يتم تدوين اتفاق ما عليها بين طرفين أو تعهد من قبل طرف واحد بشيء ما على المستوى البسيط، أما في مستوى أعلى فهي ورقة يتم **الإتفاق عليها بين منظمات معينة أو دول،** يتم الإتفاق فيها على قواعد معينة في التعامل فيما بينها، وعادة ما تكون الوثيقة ناتجة عن أزمات حصلت في مناطق على **إمتداد جغرافي** واسع وحلاً لهذه الأزمات تقوم القيادات في هذه المناطق بخط وثيقة تضمن بعض الأمور لحماية مصالحها وأمنها، وفي حال كتابة هكذا وثيقة فإن جميع الأفراد يتعهدون بالإلتزام بما نصت عليه، وأي خرق لبنودها يعرض صاحبه لعقوبات معينة منصوص عليها أيضا داخل الوثيقة، ومن الممكن أن تكون الوثيقة عبارة عن تعهد بضمان الحقوق لشعب ما تم غزوه من قبل قوة أخرى، كالوثائق التي تكتبها الدول التي تقوم بحروب على دول أخرى أو كالوثائق التي تمت كتابتها في زمن الفتوحات الإسلامية، وللوثيقة عدة أسماء منها **الإتفاقية،** أو **العهدة.** على مر التاريخ كتبت وثائق كثيرة وكانت هذه الوثائق في كثير من الأحيان حلا جذريا للأزمات او النزاعات، واعتبرت فعالة جدا لفترات طويلة، حتى تم نقضها أو فنائها.

أمَّا جمعها وهو كلمة وثائق، فهي كلمة تطلق عادة في الدوائر الحكومية للبلدان ومتفق عليها بأنها مجموعة الأوراق الرسمية الخاصة بشخص معين كالأوراق الرسمية التي يعرف بها قانونيا عن نفسه داخل الدولة أو وثائق الملكية لما له وما عليه من أملاك وذمم، وهي ذات طابع رسمي معترف به دولياً ومحلياً وتعمل على تنظيم شئون الأفراد وحماية حقوقهم أو متابعتهم قانونيا على الصعيد المحلي أو الدولي، وهي بطبيعتها صادرة عن الدولة ولا يسمح لشخص بصنع أوراق مشابهة لها وإلا سيتعرض للمسائلة القانونية بتهمة **التزوير** والتي هي تعد من التهم المتعلقة بجهاز أمن الدولة وبشكل عام فإن الشخص الراشد مسئول عن وثائقه الرسمية بشكل رسمي وهو مطالب بالتبليغ فوراً في حال ضياعها أو تلفها تجنبا لإستغلالها من قبل شخص آخر مما قد يعرض

صاحبها للوقوع في مشاكل قانونية عدا عن ضرورتها له شخصيا في التعاملات الرسمية وإثبات الشخصية على النطاق العام والحكومي لجميع الدول.

تسمى الوثائق سياسيًا دعامات وحجج تفسيرية (بيانية)، كما أنَّها أداة ضرورية لفهم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، بحكم أن كل وثيقة هي بمثابة " حامل " **support** لمعلومة معينة أي أن الوثيقة كيف ما كانت لها وظيفة معينة و محددة و هي اطلاعنا على معلومة ما.

وبالتالي ديداكتيكياً إذا كان الدرس/ الفرض أو الامتحان كبناء فإن الوثيقة أداة من أدوات البناء في **علم السياسية ولا يمكن الاستغناء عنها**، أي أن الوثائق في تدريس علم السياسة بمثابة التجربة في العلوم الطبيعية أو الفيزياء، من خلالها نؤكد أو نتمرن أو نختبر تعلمات و معلومات ولما كانت نفس المعلومة يمكن أن تختلف من حيث تقديمها أي أن المعلومة تبقى هي رغم تعدد الوثائق التي تعبر عنها ومن هنا لابد من التعرف على أنواع الوثائق: النص السياسي، التاريخي أو الجغرافي، الخريطة تاريخية أو جغرافية، الجدول، الخط الزمني، الرسوم البيانية، الخطاطات التوضيحية، الصور و الرسوم المختلفة (فتوغرافية، كاريكاتورية)...

أمَّا اللفظة الأجنبية (الفرنسية والانجليزية) Document فهي كلمة اشتقت من أصل لاتيني Docere بمعنى يعلم، ولهذه الكلمة Document عدة معان تتسع وتضيق: فهي في معناها الحرفي الضيق تعني كافة أوراق الدولة الرسمية التي تضم القوانين والمعاهدات والمعاملات، أما المعنى الأوسع لهذه الكلمة فيشمل كافة الأوراق المكتوبة والمصورات والبقايا الأركيولوجية والروايات الشفوية، وكافة ما يمكن للمؤرخ أن يستعين به من مادة في كتابة التاريخ[1].

وعليه فالوثيقة ذات معنى واسع وضيّق، وتشمل تصويرها وشهادتها عن أحداث وحقب تاريخية وتفصيلها لوقائع سياسية واجتماعية واقتصادية، فهي تجمع بين تثبيتها للوقائع المادة واللامادية.

الوثيقة إذن لا تعني النص المخطوط أو الخبر المروي فقط، بل إن مضمونها أوسع من ذلك، فهي تشمل: القبور والأبنية والأسلحة والأدوات والملابس والسجلات الرسمية والمعاهدات والاتفاقيات والوثائق السياسية، وكلها آثار مادية كما تشمل الوثيقة أيضا الروايات والقصص والأساطير والأقوال والحكم سواء أكانت مروية أم مكتوبة، فضلا عن الوثائق الكتابية أو اليدوية مثل التصاوير والمشاهد التاريخية وبعض الحفلات والكتابات والنقوش[2].

مما سبق يتبين بأن مفهوم الوثيقة يتراوح بين معنيين: أحدهما ضيق والآخر واسع، أمَّا المفهوم في المعنى الضيِّق فنعني به ذلك الأثر المكتوب، بينمَا في المعنى الواسع هي تعني كل ما يمكن للباحث وللمؤرخ أن يستعين به في توصيفه للأحداث من خلال تحليله للوثائق والمعاهدات والاتفاقيات وغيرها.

[1] عبد الرحيم الحسناوي، «الوثيقة التاريخية إضاءة إبستيمولوجية»، مجلة الدراسات التاريخية و الاجتماعية، العدد 13، ديسمبر 2016، ص ص 65-79.

[2] المرجع نفسه.

2/ أهمية الوثيقة:

إن الحديث عن الوثائق والعناية بها، حديث ذو شجون، فعلى الرغم من تطور الوسائل الحديثة ودخول التكنولوجيا في جميع الحقول إلَّا أن هذا الجانب بالتحديد لم يلق الاهتمام الكافي به في عالمنا العربي، لكي يستطيع الباحثون الاستفادة من الوثائق والتعامل معها بطريقة تمكنهم من تطوير بحوثهم في هذا الجانب، ولعل الباحث المستقل هو المتضرر الأكبر من عدم وجود عناية كافية بالوثائق أينما وجدت.

إن الوثائق علم بحد ذاته وعالم مختلف كلياً عما نتعلمه في عصرنا الحالي، فتجد فيها كل ما هو مفيد عن العصور الماضية[1].

إن الوثائق القديمة تاريخية كانت أم سياسية، مفيدة في معرفة التاريخ وتفسير الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، و هي الركيزة الحقيقية التي يعتمد عليها الباحثون عن الحقيقة، ففيها نجد كل شيء نجهله عن القرون الماضية، وهو ما أكدت عليه الكثير من الوثائق التي حصلت عليها البشرية.

فليس الغرض من دراسة التاريخ هو سرد القصص والاستمتاع بها، بل الهدف الأساسي من دراسة التاريخ هو فهم الواقع، فأحداث التاريخ تفسر لنا طلاسم الحاضر[2].

الذاكرة رصيد الشعوب ومادته الأولى وهي العنصر الرئيس المكون للوعي التاريخي والوثائق تعد ذاكرة الأمم، ومن أهم مصادر المعرفة، وهي الأصول النزيهة التي يجد العلماء والباحثون بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات الناقصة ويستكمل منها الحلقات المفقودة، وتعد الوثائق من المصادر الأصلية والأساسية لدراسة التاريخ والحضارة والسياسة لكونها منبعاً مادياً أصلياً يجد فيه الباحث، والمحلل، والمؤرخ الكثير من الحقائق الأصلية التي تحتوي على معلومات تاريخية تتناول مسائل السياسة والاقتصاد والتجارة وعادات الشعوب وتقاليدهم ونظم الحكم، وكل ما يتعلق بالحقائق العلمية والحضارية عن الماضي، فهي الذاكرة الحية للأوطان تعين في فهم الماضي والكشف عن أسرار قواعد العلوم وأصولها في كل المجالات الطب، الفلك، النظم السياسية، الاقتصاد، والمال والفن والثقافة...إلخ

ويجمع العلماء العرب على صحة القول: «إذا بحثت ففتش وإذا كتبت فقمش»، الذي يؤكد على حكمة بالغة، فالبحث والتفتيش لا يكونان إلا في الوثائق، والتقميش لايصح إلا في ما كتب أو جمع، وكأننا بالعقل العربي الذي عاين البحث والتفتيش والكتابة والتقميش قد وضع أساساً ثابتاً في الدراسة العلمية للوثائق والحفظ قبل أن يأخذ هذا العلم دوره في التقنية المعاصرة[3].

ومع تعدد مصادر الوثائق واختلاف أنواعها وتباين عصورها وتفاوت لغاتها، فهي عامل فعّال في خدمة الحضارة الإنسانية، لأنها ضمير الشعوب وعنوان بارز في تاريخها، وهي الذاكرة الواعية كما أنها أصبحت سجلاً حافلاً لتقدم الحضارة وتطورها ورسالة تواصل بين أجيال مختلفة إلى جانب أنها عبرة للماضي ومدخل لاستقرائه من

[1] بتصرف عن: فائز البدراني، مرجع سابق، بتاريخ: 2020/12/23.

[2] جهاد الترباني، **مائة من عظماء أمة الإسلام غيروا مجرى التاريخ**. مصر: دار التقوى للنشر والطبع والتوزيع، 2010.

[3] عن: قسم المكتبات والمعلومات، كلية التربية والعلوم- جامعة ترهونة-، « مفهوم الوثيقة»، متحصل عليه من: https://bit.ly/38zQQDC بتاريخ: 2020/12/23.

أجل بناء المستقبل، ويمكن التحقق من أهمية الوثائق وأثرها فيم أكده العالمان الكسندر وبيرك أنه لو تحطمت كل الآلات الحديثة ومعامل الذرة وبقيت دور الوثائق والمكتبات لتمكن رجال العصر والعلماء من إعادة بناء الحضارة الآلية والذرية، ولكن لو ضاعت الوثائق والكتب فإن عصر القوى الآلية وعصر الذرة يصبحان شيئاً من آثار الماضي♦.

وتعد الوثيقة المادة الوحيدة التي تعكس صورة الماضي بكل ما فيه؛ مما جعلها المرجع الأساس للبحث العلمي في أحداث سياسية ووقائع توصف بأنها تاريخية ذات بعد سياسي، وأصبحت أهميتها تعتمد في الأساس على المعلومات التي تحملها، والحقيقة التي لا يرقى إليها الشك أن الوثيقة هي المعين الذي يستمد منه الباحث مصادره التي يركز عليها في دراساته وأبحاثه ويؤكد على جوهرها وتمده بالحقائق الصائبة أو تفتح له مجال النقد، فيتوصل من خلال دراسة الوثيقة إلى دحض فكرة شائعة أو التأكيد على نظريات قائمة تتفاعل مع الحضارة الإنسانية فتغير في وجهات نظر، أو تثبت حقائق قائمة.

الوثائق هي التي تسجل بها أحداث الدولة وأعمالها الرسمية، وغير الرسمية، ولاشك أنها اكتسبت قيمتها التاريخية والسياسية فيما دون فيها من حقائق ثابتة ينتفع بها في دعم حق من الحقوق أو البرهنة على رأي والاستدلال على حالة من الحالات، ولقد أتاحت الفرصة أمام المؤرخين والسياسيين في إثبات الحقوق السياسية للأمة العربية، ومثال على ذلك لمصر عندما أرادت إثبات حقوقها في الحدود عند طابا، فإن اللجان التي شكلتها الحكومة المصرية وكلفتها بالبحث عن الوثائق عثرت على الخرائط التي تبين مواضع العلاقات المتنازع عليها عند الحدود، وأيضاً الوثيقة التي عثر عليها في الأردن وتعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد تناهض ادعاءات اليهود وما قيل في التوراة، وهي ما عرفت باسم "الحجر المؤابي"[1].

إنَّ العلاقة بين علمي التاريخ والوثائق علاقة عضوية تربط بين المؤرخ وعالم الوثائق برباط الهدف الذي يسعى إليه كل منهما وهو الوصول إلى الحقيقة، ولقد أصبح المنهج الوثائقي أحد الروافد الأساسية في مجرى الحقائق التاريخية فبدون الوثائق وأشكالها المختلفة والمخطوطات لايمكن كتابة التاريخ، وأي تاريخ يكتب في غياب الوثائق والمخطوطات تاريخ ينقصه الكثير من الحقائق، ولذلك فالتحليل السياسي يوصف دوما بأنه فن البرهنة، ذلك أن الوثيقة هي عبارة شاهد حي على الأحداث والوقائع.

كما أنَّ الوثائق الأرشيفية هي مصادر تاريخية تمثل ذاكرة المجتمع وتحافظ عليها خدمة للحاضر والمستقبل. ومنذ اندلاع الثورة الفرنسية حرصت معظم الدويلات الأوروبية على الاهتمام بالوثائق، وفي هذا الصدد، فإن الفضل يرجع على رجال الثورة الفرنسية الذين حافظوا على وثائق الأسرة المالكة والإقطاعية ليس إحساساً منهم بأهميتها الثقافية والتاريخية بل لغرض الاستفادة منها شخصياً في تسيير الأمور الإدارية في بداية حكم رجال الثورة للبلاد. مما أدى إلى الاهتمام بتأسيس دور الأرشيف لحفظ تلك الوثائق والحيلولة دون وصول الغوغائيون إليها، وبالتالي فقد أسهمت الثورة الفرنسية من دون قصد في نشر الاهتمام بالوثائق. ثم أخذت الدويلات

♦ سبق الإشارة إليهما في الصفحة 15 من المحور الأول في العنصر المتعلق بـ: أهمية الوثائق والمعلومات في اتخاذ القرار.

[1] عبد المجيد محمد الحويج، مرجع سابق، ص 219، نقلا عن: مبجل لازم المالكي: مرجع سابق، ص 75.

الأوروبية الأخرى تحذو حذوها، فقامت بتخصيص أماكن لحفظ وثائقها نتيجة لنمو الشعور القومي بين تلك الشعوب.

يقال (لا تاريخ بدون وثائق)، بل يذهب أحد الوثائقيين الأوروبيين وهو " بوستر" إلى القول بأن البحث عن الوثائق والعناية بها بالحفظ والصيانة الدورية مرتبط ارتباطاً وثيقاً ب (الحس الوطني)، فالوثائق إحدى المصادر التاريخية المهمة لأي مجتمع أو لأي جزء منه، وتزداد أهمية الوثيقة التاريخية إذا ما إندرجت ضمن مجموعة من الوثائق وفق موضوع واحد، أومرحلة تاريخية، أومجال محدد، أو حسب وجهة وفكرة البحث العلمي في شأن ما؛ مثل وثائق تاريخ تطور القضاء في تجمع بشري ما في فترة زمنية ما، وهي وعاء معلوماتي تزودنا بمعلومات دقيقة وواضحة عن جوانب متعددة، أهمها:

- تعد الوثائق المكتوبة هي المصدر الأول لأيّ بحث تاريخي، بل هي شاهد العيَان الذي ينقل تفاصيل الحدَث التاريخي بزمانه ومكانه وأشخاصه وجزئياته فالوثيقة هي تسجيل ثابت للحدث ساعة حدوثه بما يحفظ تفصيلات الموضوع ويحميها من عوامل التغيير والزيادة أو النقص الذي يطرأ نتيجة لتبَدُّل الأفكار والتوجهات وتأولات المتأخرين وتحريفاتهم إمّا قصداً نتيجة الأهواء الشخصية أو بدون قصد نتيجة الجهل أو نتيجة النسيان الذي هو من طبيعة النفس البشرية وقد نبّه القرآن الكريم إلى أهمية الكتابة والتوثيق في حيَاة الانسان في عدّة مواضع منها قوله تعالى[1]: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ ۚ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ ۚ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ ۚ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا ۚ فَإِن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ ۚ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَىٰ ۚ وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا ۚ وَلَا تَسْأَمُوا أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ ۚ ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا ۖ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا ۗ وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ۚ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ ۚ وَإِن تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ ۗ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (282) ﴾[2].

- الأعلام من الجنسين في مختلف المجالات.
- القوانين والأعراف والتقاليد والعادات لمجتمع معين في الماضي، أو لِمُجتمعات اندثرت.
- تاريخ الأماكن والمواقع البرية والبحرية في حيز جغرافي محدد، وأحداثها وعمارتها، وأخبارها، وثقافتها المعمارية.
- تطور أعمال الكتابة نفسها، وأدواتها، وأساليبها، والأهم أوعيتها.
- تكمن أهمية الوثائق في حفظ النصوص التاريخية والوثائق النصية وغيرها، وفي العصر الحالي أصبحت الوثائق علم يتم تدريسه بالجامعات والمعاهد المختلفة، حيث أن العلوم الوثائقية تحتل مكانة رفيعة وذلك لدورها الكبير في عملية البحث التاريخي والسياسي حيث أن المؤرخ والباحث السياسي لا يمكنه الاستغناء عن الوثائق والاستعانة بها في مصادر بحثه، كما أنَّ معظم المكتبات الموجودة في العالم تحتوي على وثائق لها

[1] فائز البدراني، مرجع سابق، 2020/12/23.

[2] سورة البقرة، الآية 282.

صلة بالتاريخ معين إذ يقوم عليها متخصصون في علم الوثائق ويعملون على تصنيفها وفهرستها وفهم رموزها وترجمتها؛

- الحفاظ على محتويات التاريخ والتراث والروايات على هيئة نصوص؛
- فهم الوقائع والأحداث والقدرة على تصويرها وتحليلها انطلاقاً من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية؛
- إثراء عملية البحث التاريخي والسياسي وتزويدها بكل ما يحتاج إليه القائم عليها من معلومات؛
- ا

لأخذ بيد الباحث التاريخي والسياسي وتمكينه من التفرقة ما بين المعلومات التاريخية والسياسية الصحيحة من غيرها؛

- الاطلاع على ثقافات العصور الغابرة والتعرف على الطريقة المتبعة في تلك الفترة في الكتابة والمصطلحات؛
- الوثائق في العلوم السياسية عناصر أساسية لبناء الوحدات، و أدوات ضرورية للإشتغال على اكتساب المهارات و القدرات و المعارف، فهي أدوات للتعلم لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لدورها المركزي ليس في بناء الوحدة فقط بل كذلك في عملية إنجاز البحوث والدراسات والتثبت من بعض الأحداث السياسية السابقة واللاحقة، و التمكن من استعمال الوثائق في العلوم السياسية يستوجب تدربا متواصلا كما ينبغي التسلح بمنهجية واضحة تمكن من الاستثمار الأمثل للوثيقة؛
- تعتبر الوثيقة مصدر من مصادر علم السياسة، لهذا كان من الواجب على من يمتلك الوثيقة أن يوفرها للباحثين وخاصة الوثائق القديمة فهي الأهم من حيث كونها المصدر الذي يرتكز عليها في البحث وكذا على المثقفين زيادة المجهود للعناية بالوثيقة سواء أكانت عربية أو أجنبية لها صلة بالوطن العربي، فإذا أردنا أن نجعل التاريخ مجدياً وقريباً من تفكير إنسان اليوم الذي لم يعش ذلك الماضي الذي يتحدث عنه التاريخ؛ أن نسبغ على الماضي جسراً من الحقيقه حتى يستطيع القارئ فهم المجتمع وطبيعة التغير وأي مشكله سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية يواجهها المجتمع في العصر الحاضر لابد من إلقاء الضوء عليها من نافذه تاريخها الماضي لمعرفة أصولها والطرق التي يمكن بها معالجه هذه المشكله. كذلك فإن تفسير الحاضر على ضوء الماضي يساعد كثيراً بل هو الأساس في التخطيط للمستقبل سواء كان الفرد أو المجتمع[1]؛ ودراسة التاريخ من الوثائق تعد جسراً لفهم الماضي ويساعد على تهيئة الفرد لفهم التاريخ وتفسيره للحاضر الذي يعيش فيه على ضوء الماضي وبذلك تعين الوثائق التاريخية دارس التاريخ على تذوق المدنية والحضارة التي يتمتع بمزاياها ويقاسي عيوبها. فالوثائق تجعل دراسة التاريخ حيوية لأنها تنقل القارئ أو الدارس إلى مواقع الأحداث فيتعرف على الحقائق ويستقر في ذهنه دقائق التاريخ فهي تضفي على التاريخ حقيقه يلمسها الفرد لأن التاريخ لايرى ولا يلمس.

[1] بتصرف عن: عبد الرحمن بن أحمد عبد اللطيف، « الوثيقة ودورها في تأصيل التاريخ»، مجلة السيف، العدد الثالث، يناير 2013، ص 05.

إنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات سمح بالوصول من وإلى الوثائق والمخطوطات ومواد الدّليل والأرشفة وإتاحة الوصول إلى المواد الثقافية والتاريخية لتوليد وتحسين الاهتمام بالحياة الثقافية والتراث العربي الذي هو جزء من التراث الحضاري الطبيعي للأمة الإسلامية[1].

وعن أهمية الوثائق يقول الباحث والمؤرخ فائز بن موسى البدراني: " تعد الوثائق المكتوبة هي المصدر الأول لأي باحث تاريخي بل هي شاهد العيان الذي ينقل تفاصيل الحدث التاريخي بزمانه ومكانه وأشخاصه وجزيئاته فالوثيقه هي تسجيل للحدث ساعه حدوثه بما يحفظ تفصيلات الموضوع ويحميها من عوامل التغيير والزياده والنقص"[2]؛ كما ذكر الأستاذ الباحث نايف الوسمي: أن الوثائق هي الركيزة الحقيقية التي يعتمد عليها الباحثون عن الحقيقه ففيها نجد كل شيء نجهله عن القرون الماضية وهو ما أكدت عليه الكثير من الوثائق التي حصلنا عليها[3].

تعد الوثائق من بين أهم مصادر المعلومات خاصة أنها تشتمل على معلومات وحقائق أساسية يجب الاعتماد عليها فى تقنية إجراء البحوث العلمية في كافة أنواع ومجالات المعرفة، فالوثائق هي عبارة عن شواهد نعتمد عليها من أجل تأكيد مصداقية فرضيات البحوث لدراسة الماضي وهي المادة الوحيدة التي تعكس صورة الماضي بكل ما فيه مما جعلها المرجع الأساس للبحث العلمي، وأصبحت أهميتها تعتمد في الأساس على المعلومات التي تحملها، والحقيقة التي لا يرقى إليها الشك أن الوثيقة هي المعين الذي يستمد منه الباحث مصادره التي يركز عليها في دراسته وأبحاثه ويؤكد على جوهرها وتمده بالحقائق الصائبة أو تفتح له مجال النقد فيتوصل من خلال دراسة الوثيقة إلى دحض فكرة شائعة أو التأكيد على نظريات قائمة تتفاعل مع الحضارة الإنسانية فتغير في وجهات نظر، أو تثبت حقائق قائمة، فهي المرجع والمعين الذي يقوم من خلالها الباحثون والمؤرخون بالاعتماد عليها في أبحاثهم وتلك الوثائق هي التي تمدهم بالمعلومات المختلفة والمتنوعة والتي تجعلها المراجع الأساسية في البحث العلمي التي يعتمد عليها في تدوين التاريخ[4].

والخلاصة أن الوثيقة تعد بمثابة الهوية الشخصية للأمم والحضارات السابقة، فرغم التطور والتقدم الحاصل في مختلف بلدان العالم، إلا أن الوثيقة والمخطوطة التاريخية والسياسية ظلت ولا تزال مصدرا أساسيا للمعلومات التي ترتكز عليها الدراسات والبحوث العلمية المختلفة، وكما هو معهود بأن الشعوب والأمم التي تولي وثائقها وتراثها الإنساني أهمية كبيرة هي أمة فعاله وحاضرة على مر العصور، لِمَا للوثائق والمخطوطات من أهمية كبيرة، حيث تعتبر الزاد الحقيقي للشعب، لما لها من أثر إيجابيا على المجتمع الذي يستمد منه قيمه وأخلاقه وهويته على مر لأجيال.

[1] الهادي دوش، **تكنولوجيا الإعلام والثورة المعلوماتية**. الوادي: مطبعة منصور، 2022، ص 45.

[2] فائز البدراني، مرجع سابق، بتاريخ: 2020/12/23.

[3] عبد الرحمن بن أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 05.

[4] عبد المجيد محمد الحويج ، مرجع سابق، 2018.

3/ التفرقة بين المخطوطة والوثيقة

يفرّق بين المخطوطة / المخطوط والوثيقة بأن المخطوطة تكون بخط اليد فقط، فتعرف بأنها: " النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف بخط يده، أو سمح بكتابتها أو أقرّها، أو ما نسخه الورَّاقون بعد ذلك في نسخ أخرى منقولة عن الأصل أو عن نسخ للأصل" كما أن المخطوط يتكون من عدد من الأوراق المرتبطة مع بعض ويضمهما غلافان بعنوان، وفي موضوع واحد، مثل مخطوط عن الخيل، أو عن علم الفلك، أومذكرات شخصية وماشابهها.

الوثائق الأرشيفية هي عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سندها المادي، أنتجها أو استلمها أي شخص كان طبيعيا أو معنويا أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها[1].

تختلف تعريفات المخطوطات، كما تتنوع حسب حواملها ولغاتها، والفترة الزمنية التي كتبت فيها، وهذا ما يجعلنا في البداية نشير إلى تحديد مفهوم المخطوطات، والمخطوط لغة، manuscritle بالفرنسية، the manuscript بالأنجليزية، جمعه مخطوطات manuscripts، من خط يخط، بمعنى كتب أي صور اللفظ بحروف هجائية، بخط اليد سواء كان كتابا، وثيقة، نقشا على حجر، ولهذا فالمخطوط هو نص مخطوط باليد، لا بالمطبعة، والمخطوطة هي النسخة المكتوبة باليد، والكتاب المخطوط مصطلح لأي وثيقة مكتوبة باليد، خاصة تلك الكتب التي كتبت قبل عصر الطباعة، وتعني المخطوطات كتب لم يدرك مؤلفوها عصر المطبعة، فدفعوا بها إلى النساخ، أو أنهم أدركوا عصر المطبعة ولم يستطيعوا أو لم يريدوا لسبب أو لآخر تقديمها – أي كتبهم المخطوطة –للمطبعة، إذا فالمخطوطة هي كل كتاب قديم تركه مؤلفه بخط يده ولم يتم طبعه بعد، أو ناسخ غيره أو بخط من سمعه ونقله عنه، ومن هنا يمكن القول أن المخطوط هو كل أثر علمي أو فني، كتب بخط اليد، سواء كان رسالة، أو كتابا، أو صورة على ورق، أو ما شابه من حجارة، وألواح طينية، جلود، رق، والتي لم تنسخ في نسخ متعددة، قبل عصر الطباعة، مع اختلاف إنتشارها، حسب الزمان والمكان.[2]

حيث تختلف الوثيقة عن المخطوطة في مجموعة العناصر التالية من خلال الجدول التالي:

جدول يمثل الفرق بين الوثائق والمخطوطات

الوثائق	المخطوطات
مخطوطة أو مطبوعة	مخطوطة فقط
في شكل صفحة واحدة أو عدة صفحات	المخطوط ورقة أو أوراق عديدة على شكل كتاب كبير أو صغير
قد تكون سياسية أو	حسب الفنون، أو الموضوعات

[1] محمد مولاي، « الوثائق الأرشيفية والمخطوطات»، مجلة علم المكتبات، المجلد الرابع، العدد الأول، [د.س.ن]، ص 98.

[2] المرجع نفسه، ص 100.

اقتصادية أو اجتماعية أو دينية	
مصدرها من طرف إلى طرف آخر	مصدرها مؤلف النص لينتفع به الباحث أو القارئ ومن بعد المؤلف
فريدة (لا تتوفر في عدة نسخ)	تتوفر في عدة نسخ لكن ليس بحجم الكتاب المطبوع
لا توجد بالوثائق الأرشيفية علامات المقابلة	المقابلات عنصر هام في التوثيق بالمخطوطات
عمر الوثائق الأرشيفية قصير	المخطوطات عمرها طويل
الوثائق الأرشيفية لا ترقم بأي شكل من الأشكال	المخطوطات ترقم بالتعقيبة، أو بحساب الجمل، الحروف
لا توجد مسودات للوثائق الأرشيفية	هناك مخطوطات لها مسودات، ينسخها النساخ فيما بعد
التزوير في الوثائق الأرشيفية خطير	التزوير أقل خطرا لأنه قد يكون غير مقصود
تكتب الوثائق الأرشيفية غالبا بلون واحد، حيث لا نجد فيها رسومات أو تصاوير أو زخرفة وتذهيب	تكتب المخطوطات بعدة ألوان، وتزخرف بماء الذهب، كما تجلد به أيضا، وهذا يعطيها قيمة فنية
يكتب الوثائق الأرشيفية ناسخ واحد	تكتب المخطوطات على مراحل من طرف عدة نساخ
كاتب الوثيقة الأرشيفية شخص موثوق منه	قد يكتبها وراق أو نساخ أو كاغذي أو القراطيسي أو الكتبي
تتناول الوثائق الأرشيفية أعلام من عامة الناس	تتناول المخطوطات علماء وأعلام بارزين في علوم وتخصصات معينة
تكتب الوثائق الأرشيفية بالعامية وباللغة الفصحى	لغة المخطوطات فصيحة فقط
لا تحتوي الوثائق الأرشيفية على منهج للكتابة	المخطوطات تكتب وفقا لمنهج علمي معين في التأليف
تفتقد الوثائق الأرشيفية إلى عناوين بداخلها	نجد عنوان المخطوطة في داخلها في المقدمة أو الخاتمة
نجد في الوثائق الأرشيفية شهود كعقود الزواج، البيع	تفتقد المخطوطات إلى الشهود
لا تحتوي الوثائق الأرشيفية على صيغ التملك	نجد على المخطوطات تمليكات للأشخاص، أو أختام المكتبة التي تملكها

معلومات الوثائق الأرشيفية ذات طابع خاص بالأشخاص الماديين أو المعنويين ولا يمكن الاطلاع عليها إلا من قبل منشئيها أو أشخاص مؤهلين ومرخص لهم بذلك	تنقل معلومات ذات طابع عمومي يمكن الاطلاع عليها من قبل العامة
للوثائق الأرشيفية قيمة إدارية على الأقل عند نشأتها (بما في ذلك القيمة القانونية) وتتعلق مواضيعها بنوعية نشاط الجهة المنتجة	قد تنشأ بدون قيمة أو قيمة نسبية ترتبط بقيمة مصدرها أو بقيمة استخدامها، بحمل معلومات (معارف) عامة في شتى المواضيع، أو إنتاجا فكريا خاصة (شعر، روايات)
تنشأ الوثائق الأرشيفية نتيجة لنشاط الجهة المنتجة لها وتتجمع بصفة طبيعية، أي تتراكم تبعا للنشاطات التي تتعاطاها المؤسسات لا باختيار منشئيها أو متلقيها	تنشأ بإرادة منتجيها وباختيارهم، يقع اقتناؤها عن طريق الشراء أحيانا والإهداء والتبادل أحيانا أخرى، وكذلك عن طريق الإيداع القانوني والإيداع الشرعي
أصلية، لا تعوض إذا ضاعت أو أتلفت أصولها	يمكن تعويضها في حالة تلفها أو ضياعها

المصدر: بتصرف عن: محمد مولاي، مرجع سابق، ص ص 101- 103.

4/ عناصر الوثيقة:

ويمكن تحديد عناصر الوثيقة بالتالي:

1- أن تكون مصدر للمعرفة: أي أنها تحتوي على معلومات تمكن المستفيد من الاعتماد عليها في إثبات حجة أو دفع شبهة أو رد على رأي أو الحصول على معلومة جديدة تفيد في البحث العلمي.

2- أن تمتلك قوة الإثبات: حيث يمكن أن تحتوي بيانات للمسؤولية أو أن تكون مسجلة في الدوائر المختصة أو أن تكون قد حققت سابقاً.

3- أن تكون قابلة للانتفاع حيث تقدم معلومات هي موضع حاجة لدى الباحث مهما كانت صفته. وتشمل أنواع الوثائق الوثيقة المكتوبة والوثيقة المرئية والوثيقة المسموعة والرسومات والخرائط والوثائق المحسوبة (HARD DISK - FLOPPY DISK - CD - DVD إلخ.....) والمايكروفورميات (ميكروفيلم/ مايكرو فيش / SLIDE).

5/ أجزاء الوثيقة

يرى الأستاذ محمود عباس حمودة♦ بأنّه يمكن تقسيم الوثيقة إلى جزئين[1]:

الجزء الأول: النص: Text

والجزء الثاني: البرتوكول Protocole:

والنص تحدده الطبيعة القانونية للوثيقة وهو يختلف تبعًا لشكل الوثيقة العام، وتبعًا للموضوع القانوني.

أمّا البروتوكول فهو لايختلف إلّا تبعًا لما يجري عليه الأفراد أو الدواوين، بحيث أنّه لو أرسلت وثيقتان في يومٍ واحد من ديوان واحد إلى مستلم واحد، فغنهما قد يحويان نصين مختلفين، ولكن البروتوكول فيهما واحد. ولذلك كان نقد البروتوكول من الناحية الوثيقية نقدًا آليا، في حين ان النص هو الذي يتيح فرصة للنقد سواء كان هذا النقد قانونيًا أو تاريخيًا– وتقسيم الوثيقة إلى هذين الجزئين الرئيسيين النص والبوتوكول ليس تقسيما حديثًا، بل قال أنه اكثر من واحد من كتاب دواوين الإنشاء في العصر الوسيط، ولكنهم أطلقوا على هذين الجزئين أسماء اخرى، فأطلقوا على النص: البنود أو الفصول وعلى البروتوكول الاشهاد أو الإعلان.

وينقسم البروتوكول إلى قسمين[2]:

(أ) البروتوكول الافتتاحي:

يشمل الصيغة التي ترد في أول الوثيقة وتشمل البسملة والتعريف بالفاعل القانوني والمخاطب والتحية.

(ب) البروتوكول الختامي:

يشمل علامات الصحة والإثبات كالتوقيعات والأختام والتاريخ والدعاء الختامي (مثل الحسبلة). هذا ويشمل النص على المدخل والتنويه والعرض ثم موضوع التصرف الذي يبين الفاعل القانوني العمل القانوني الذي يريد القيام به، ثم الفقرات الختامية، وهي عبارة عن صيغ معينة تلي التصرف وترمي إلى أغراض أهمها:

(أ) الاحتفاظ بحقوق الفاعل القانوني.

(ب) ضمان ما ورد بالتصرف.

(ت) إعلان الصفة الرسمية للوثيقة.

وما اتخذ في سبيل ذلك من الإجراءات وهذه الفقرات الختامية تتأثر عادة بالقوانين القديمة أو الشرع أو القوانين الحديثة.

♦ أستاذ الوثائق–كلية الآداب، جامعة القاهرة سابقًا.

[1] عباس حمودة، **المدخل إلى دراسة الوثائق العربية**. القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1995، ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص 26.

6/ خصائص الوثائق:

تتميز الوثائق بجملة من الخصائص يمكن أن نحدد أهمها كالتالي:

1. عدم التحيز impartiality بحيث يتم تحريرها بكل موضوعية من قبل الجهة الرسمية التي تنتجها، وبهذه الصفة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من نشاط الجهة الرسمية التي أنتجتها أو تلقتها؛
2. الدقة والصحة أو المصداقية authenticity تشتمل على معلومات صحيحة خالية من الشك بسبب أنها قد خضعت للوصاية Legal Custoody من قبل الجهة الرسمية التي أنتجتها أم من ينوب عنها شرعيا، وكمثالٍ على ذلك ادعاء يهود خيبر إسقاط الجزية عنهم في كتاب وأنه لرسول الله صلى الله عليه و سلم بإسقاط الجزية عن أهل خيبر وفيه شهادات الصحابة وأن خط علي بن أبي طالب فيه، حيث أورد ابن القيم رحمه الله تعالى بطلان ذلك من خلال: "أن أئمة الحديث والنقل يشهدون ببطلان هذا الكتاب، وأنه زور مفتعل وكذب مختلق، ولما أظهره اليهود بعد **الأربع مائة** على عهد **الحافظ أبي بكر الخطيب البغدادي** أرسل إليه الوزير ابن المسلمة فأوقفه عليه فقال الحافظ: هذا الكتاب زور فقال له الوزير: من أين هذا ؟ فقال: فيه شهادة سعد بن معاذ ومعاوية بن أبي سفيان وسعد مات يوم الخندق قبل خيبر، ومعاوية أسلم يوم الفتح سنة ثمان، وخيبر كانت سنة سبع. فأعجب ذلك الوزير"[1]؛
3. الطبيعة Naturalness تتكون الوثائق طبيعياً من خلال مزاولة الجهات الرسمية لأنشطتها اليومية؛
4. العلاقات المتبادلة Interrelationship: ترتبط الوثيقة الأرشيفية بعلاقات وطيدة مع بقية الوثائق الأخرى سواء كانت داخل المجموعة الأرشيفية أو خارجها. لذلك يكون من الصعب جداً فهم محتويات وثيقة ما من دون الرجوع إلى بقية الوثائق التي ترتبط معها وللمحافظة على وحدة الوثائق الأرشيفية وعدم تشتيتها ثم الأخذ بمبدأ المنشأ أو الأصل (Principle of provenance) في ترتيبها بالأرشيف العام؛ أي أن الوثيقة ذات علاقة ترابطية مع الكثير من الوثائق، الشارحة أو المكمّلة، والتي تكون داخل أو خارج المجموعات المتشابهة، وربما صفة عدم التجزئة هي الأكثر أهمية من بقية الصفات، وهي التي تميزه من الأنواع الأخرى من المخطوطات[2]؛
5. الترتيب المستمر: بمعنى انها تتميز بالتماسك الموضوعي ومرتبة ترتيبا منهجيا يسهل معه الإستفادة من الوثيقة؛
6. أداة لإنجاز عمل: بمعنى أنه هناك هدف جراء هاته الوثيقة، كإلزام طرف معين أو التخلي عن شيء ما أو انسحاب أو تنفيذ أمر ما...إلخ
7. الحفظ القانوني؛
8. الحجية: بحيث تحمل الوثيقة في طياتها الحجج والادلة والبراهين على إثبات حقوق أو ترسيم حدود، وذلك من خلال الفترة التاريخية وكمية الحجج الموجودة على متن الوثيقة بحيث لا تترك مجالاً للشك أو الريبة.

[1] شمس الدين ابن قيم الجوزية، **أحكام أهل الذمة**. ج 01، الدمام: رمادي للنشر، 1997، ص ص 93-94.

[2] بتصرف عن: محمد مولاي، مرجع سابق، ص 99.

9. من خصائص الوثيقة أنها ليست جامدة، أي أنها قابلة للتعديل والتطوير تبعا للظروف التي تتطلب ذلك، ولكن لا يتم تطويرها أو تعديلها إلا بمعرفة وموافقة كل الأطراف وتقريرهم لموافقتهم على الصياغة الجديدة لها.

10. إحترام المؤسسية: رغم بعض الظروف السياسية والميدانية القاسية التي قد تمر بها الدول والكيانات في أزمنة مختلفة، ومحاولات إسقاطها وإفشالها، ومحاولات مطاردتها واجتثاثها ومحاصرتها، ومعاناتها الصعبة في بيئات محلية، إقليمية ودولية مضطربة؛ فإنه يجبُ أن تُقدم الوثيقة سياسية ناضجة وتطبخ على نار هادئة، وفي أجواء تحترم العمل المؤسسي وتلتزم بمخرجاته، مع ما يجب أن تكون الوثيقة قد حظيت به، من نقاش واسع ومعمق في كل أطرها المعنية في الداخل والخارج، وأقيمت لها ورش عمل في بلدان عديدة، وقد قامت الجهات المختصة بإدخال التعديلات والتحسينات على النصوص في عدة مسودات وقراءات، إلى أن يتم اعتمادها نهائياً بعد جولاتٍ مراطونية. ويمكن التدليل على ذلك بحسب تعبير محسن صالح♦؛ حول الوثيقة السياسية لحركة حماس والتي أطلقتها في مايو 2017 كالتالي: " فإنه يُحسب لحماس أنها قدمت وثيقة سياسية ناضجة طبختها على نار هادئة، وفي أجواء تحترم العمل المؤسسي وتلتزم بمخرجاته "[1].

♦ خبير في الدراسات السياسية والاستراتيجية.

[1] محسن صالح، « عن الجدل حول الوثيقة السياسية لحماس»، 2017/05/30، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2Yh2WwU بتاريخ: 2021/01/26.

ثانياً: نبذة تاريخية عن التوثيق

بعد التوسع الهائل في نِتاج الفكر الإنساني و ما تمخض عنه من كتب و نشرات و دوريات و أبحاث و غيرهما من النتاج الفكري الإنساني الذي فاق الملاين؛ لا بل المليارات من المعلومات، أصبح هناك حاجة ماسة لترتيب هذا النتاج الهائل من الفكر وتبويبه وحفظه إثر ذلك بحث المختصين بجزئية هذا الترتيب، وصلوا لقناعة بأن ترتيب و تصنيف هذا النتاج لا بد منه، وعندما توغلوا بهذا الترتيب اكتشفوا بأن عليهم الغوص والتعمق **بجزئيات** لم يتطرق لها أحد من قبل to delve into parts that no one has ever discussed before، لذلك أوجدوا ما يعرف الآن باسم التوثيق الذي يقوم به [متخصصون] لكي يوفروا لنا ما نريده من معلومات قد يتطلب البحث عنها فترات طويلة وقد نجدها بين ثنايا الكتب والمجلدات والبحوث المتخصصة أو لا نجدها وفق العرف البحثي التقليدي[1].

وأيضا فرضت الحاجة على العلماء بأن يقوموا بما عرف لاحقا **بالتحليل**، أي تحليل هذه البيانات لكي يستنبطوا منها ما يساعدهم على استرجاع هذا الكم الهائل من المعلومات والبيانات، وفي أثناء هذه المرحلة من التاريخ أيضا اضطر العلماء والباحثين إلى استخدام بعض الآليات التي تعينهم على الرجوع إلى المعلومة المطلوبة من خلال استخدام ما عرف باسم الفهرسة والتكشيف التي قادتهم لعمل قوائم برؤوس الموضوعات واستنباط الكلمات الدالة عن موضوعات البحث مما شكل دافعا قويا ليكون هناك كنز عظيم من الكلمات و مرادفتها لكي ييسر عملية البحث والتقصي عن جزئية لا يمكن الوصول لها دون استخدامه، وهذا الكنز العظيم من الكلمات أطلق عليه اسم المكنز خصوصا عندما دخلت التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد على استخدام الأدوات العصرية من حاسبات آلية ونظم تطبيقية ومصغرات فيلمية ووسائط حفظ مختلفة ساعدت الباحثين والعلماء على الوصول إلى تلك المعلومة بأقل جهد وأسرع وقت و اقل تكلفة و هذا ما يهدف له علم التوثيق بنهاية المطاف[2].

ونَهدفُ إلى التعرف على علم التوثيق منذ نشأته، وكذلك التعرف على بعض الدراسات والأبحاث المقدمة من قبل مجموعة العلماء والمختصين في هذا المجال.

منذ فجر التاريخ أحس الإنسان بحاجة ماسة إلى توثيق الأحداث التي مر بها إثباتاً لدوره في المشاركة و صنع تلك الإحداث و تأثيره عليها، ولولا عملية التوثيق التي قام بها الإنسان على مر العصور لما استطعنا أن نتعرف على الحضارات المختلفة السابقة ولما وصلت إلينا أخبارهم، ونستطيع القول بأن بداية عملية التوثيق المعروفة حاليا كانت مع الحضارات الأولي حيث استخدم الإنسان طرق وأساليب مختلفة باختلاف الأدوات والمقومات المتاحة في ذلك الوقت والتي تعتمد على الظروف البيئية المحيطة بكل فترة زمنية، و يتجلى ذلك بوضوح في الآثار والعملات والمخطوطات القديمة التي عثر عليها والتي تضمنت معلومات تشير إلى الحقب

[1] نصير موسي، « التوثيق: المنهجيات و النظم في علم تحليل الوثائق»، 2021/03/22، متحصل عليه من: https://2u.pw/qfPKH2rg بتاريخ: 2021/04/10.

[2] المرجع نفسه.

الزمنية التي كان يعيش بها صانعي تلك الآثار والتي علمنا من خلالها تفاصيل حياتهم اليومية وثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم[1].

ورغم وجود التكنولوجيا الحديثة التي يسرت عمليات البحث والتحليل التي كانت مستحيلة في السابق يفاجئنا العلماء كل يوم باكتشاف جديد يساهم في التعرف على الحضارات المختلفة وحل الألغاز المحيطة بها والتي ما زالت قيد البحث والدراسة في عصرنا الحاضر، ونتيجة لذلك ظهرت في هذا المجال علوم ساهمت في قراءة التاريخ وفق تسلسلها الزمني، وأفرزت تلك العلوم عن ظهور مجموعة من العلماء والباحثين والأخصائيين اللذين حرصوا على استخدام أساليب ووسائل مختلفة للتوصل من خلالها إلى استكشاف الأحداث التي ما زالت منطوية بين ثنايا التاريخ لتوثيقها، بالإضافة إلى توثيق كافة المستجدات في عصرنا الحالي[2].

نشأ هذا العلم في العصور الوسطى، بحيث كان مُحتوى الوثيقة لا يُعبّر عن مصداقيتها، بل كان يُنظر إلى المصداقية من خلال المكان الذي يُحفظ به المستند ويُخزّن به، ومن الأمثلة على الأماكن التي كانت موثوقة المعابد والمكاتب العامة والأرشيفات، هذا الأمر مهد لأصحاب الدّوافع السيئة بحفظ المستندات المُزيفة في الأماكن التّابعة للسلطات، من أجل ذلك تمّ وضع معايير حتى يتمّ الوصول إلى مصداقية الوثائق من خلال التّحليل المنطقي لأشكالها الخارجية والدّاخلية، يعود نظام علم الوثائق إلى مابليون عام 1681، بحيث سعى مابيلون إلى دراسة هذه الوثائق وتحقق من مصداقيتها، وخلال العصور الوسطى شاع إصدار الوثائق وغير ذلك من المُستندات، وبالتالي أدت أعمال مابيلون إلى خلق وعي أكثر من أجل كشف إن كانت المستندات مزيفة أو حقيقية خاصّة في مجال التّاريخ والقانون[3].

تعريف علم التوثيق:

أخذ علم التوثيق يتوسع بشكل عنكبوتي شمل العالم كله بشبكة مترابطة مع بعضها بشكل غير مسبوق في تاريخ البشرية وقد بدأ ذلك مع بداية البشرية، ففي أواخر القرن التاسع عشر أصدر العالمان أو تليت ولافونتين ببليوجرافية بغرض تجميع الإنتاج الفكري المنشور، بعدما أحسوا بأن المكتبات التقليدية عاجزة عن تقديم خدماتها بشكل مرضي عنه.

وتعتبر الببليوجرافية التي قام به العالمان أول عمل موثق وأطلقوا على ذلك النشاط الذي قاما به توثيق، و تتالت بعد ذلك الدراسات والأبحاث المهتمة بعلم الببليوجرافية وتطورت إلى إن وصلت ما هي عليه ألان حيث يُمكننا الحصول على المعلومة بأسرع وقت واقل كلفة وجهد، وهذه العملية بحد ذاتها تعتبر إنجاز للبشرية إن قورن بما كان يحدث قبل ذلك، فمع تطور العلم ومخرجاته الحديثة أصبح التخصص في مثل هذه العلوم من المتطلبات الرئيسية والأساسية.

فإذ كان العالمان أو تليت و لافونتين ومن جاء من بعدهم من علماء قد قدما لنا خلاصة فكرهم منذ القرن التاسع عشر فإن القرن الحادي والعشرين يتطلب منا المزيد من الجهد والسعي لتطوير هذا المجال، و في بحثنا هذا

[1] عبد الغني نعمان، « التوثيق الرياضي مهمة مهملة فمن المسؤول عنها»، دنيا الوطن، فيفري 2016، ص 01.

[2] المرجع نفسه.

[3] مصطفى الربايعة، «تعريف الوثيقة وأهميتها»، متحصل عليه من: https://bit.ly/39mcopg بتاريخ: 2020/11/28.

حاولنا البحث والخوض في علم التوثيق وهي جزئية تستحق البحث والدراسة علنا نثير اهتمام العلماء لها ونحفزهم للنقاش حولها، ومن هذا المنطلق نعتقد جازمين إن التوثيق أصبح من ضروريات العصر الحديث.

وهناك الكثير من التعاريف التي أطلقها علماء أفاضل يعرفون بها التوثيق سوف نتطرق للبعض منها و إن اختلفت في صياغتها الغوية، إلّا إنها تتفق في مضمونها و من هذه التعريفات ما يلي[1]:

1- تعريف موريتمر تاوبة TAUBE:

يعرف موريتمر التوثيق بأنه مجموعة العمليات التي يشتمل عليها توصيل المعلومات المتخصصة و التي تتضمن العمليات التي تكون العمل المكتبي المتخصص إلى جانب العمليات المبدئية الخاصة بإعداد و نسخ المواد وما يتبعها من عمليات التوزيع.

2- تعريف جيمس ماك jams mack و روبرت تايلور :ROBART TAYLOR

عرفا العالمان التوثيق بأنه مجموعة من العمليات الأزمة لتجميع و تنظيم و توصيل المعرفة المتخصصة وذلك لغرض توفير أقصى استخدام ممكن للمعلومات التي تشتمل عليها.

3- تعريف براد فورد:BRADFORD

يرى براد فورد إن التوثيق هو عملية جمع و تصنيف جميع سجلات المعرفة و المعلومات الحديثة و تيسير استعمالها لمن يحتاجها من الباحثين و المخترعين.

4- تعريف قاموس وبستر :WABASTR dictionary

يعرف قاموس وبستر التوثيق بأنه تجميع للمعرفة المسجلة و ترميزها و بثها على إن تعامل هذه المعرفة بطريقة شاملة و بإجراءات متكاملة و مع الاستعانة بعلم المعاني و الوسائل الآلية بأساليب التصوير المختلفة و ذلك حتى تنال المعلومة اكبر قدر من الإتاحة و الاستخدام.

5- تعريف شبرا:SHERA

يرى شبرا إن التوثيق هو شكل أخر من العمل المكتبي يمتاز عن سابقة بكونه أكثر عمقا في التناول و التحليل الموضوعي و الاهتمام بالتغطية الشاملة في تجميع مصادر المعلومات بصفة خاصة للمتخصصين في مجال تغطية مركز التوثيق.

و من مطالعاتنا لهذه التعريفات نرى أنها قد أعطتنا صورة واضحة عن ما هية التوثيق بشكله الواسع منذ القرن التاسع عشر إلى ألان، إلا إننا نرى إن هذه التعريفات لم تتناول الجزئية التي نطمح للوصول إليها والتي تعطينا المقدرة على التفريق بين التوثيق كعملية إجرائية تمارس على الوثيقة نفسها والتوثيق كعملية ميكانيكية لحفظ ذلك المستند، مما يعطي انطباعا وخلطاً مابين التوثيق و التحليل، لذا نرى إن عملية التوثيق هي العملية أو الإجراء الذي يتيح لنا تحليل الوثيقة نفسها و استخلاص المفاتيح الرئيسية التي تسهل عملية الرجوع لها دون الدخول في ميكانيكية حفظها[2].

[1] أنور عبد القادر عبد العزيز الرشيد، « التوثيق: المنهجيات و النظم في علم تحليل الوثائق »، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3FddBNd بتاريخ: 2021/01/07.

[2] المرجع نفسه.

إذن التوثيق هو العملية الفنية التي تسهم في تحديد العناصر الأولية الموجودة في قلب الوثيقة و التي تتيح لنا الأستدل عليها من بين الملاين من الوثائق بكل سهولة ويسر.

ما هو التوثيق؟

التوثيق هو العملية المتعمقة في دراسة الوثيقة ويقوم بها أخصائي متخصص بدراسة الوثائق من خلال تحليلها، حيث يغوص الموثق بين ثنايا الكلمات ليكشف لنا ما لا يراه الآخرون وهو عمل فني جديد متطور أملته طبيعة البحث العلمي الحديثة.

مدخل إلى علم الوثائق: علم الوثائق من العلوم الأساسية لدراسة التاريخ وقد اتفق العلماء والباحثون على تعريف الوثائق من خلال معنيان كالتالي:[1]

1- المعنى العام للوثائق: اصطلح على أن الوثائق في معناها العام هي كل الأصول التي تحتوي على معلومات تاريخية؛

2- المعنى الدقيق للوثاق: اصطلح على أن الوثائق في معناها الدقيق هي الكتابات الرسمية أو شبه الرسمية مثل الأوامر والقرارات والمراسيم والبراءات والاتفاقيات والمراسلات السياسية، والوثائق الشرعية، والكتابات التي تناول مسائل الاقتصاد أو التجارة أوعادات الشعوب أو نظمهم وتقاليدهم أو المشروعات أو المقترحات المتنوعة التي تصدر عن المسئولين في الدولة أو التي تقدم إليهم أو المذكرات الشخصية أو اليوميات.

ونشأت في عصرنا الحديث العديد من المجالات لخدمة علم التوثيق مثل[2]:

-العمليات الفنية

-التصنيف

-التحليل

-الفهرسة

-التكشيف

-المكنز

وفيما يلي سوف نقوم بتعريف كل من المجالات السابقة ومدى أهمية كل منها في عملية التوثيق[3]:

العمليات الفنية:

ينبغي على دارس علم الوثائق أن يكون على علم ودراية بالعمليات الفنية التي تمكنه من التحقق من جودة الوثيقة التي بين يديه كالتالي:

1- معرفة نوع المداد المستعمل في الكتابة و تركيبته والأقلام التي كتبت بها.

2- أنواع الورق المستعمل وخصائصه.

[1] أنور عبد القادر عبد العزيز الرشيد، « التوثيق: المنهجيات و النظم في علم تحليل الوثائق »، مرجع سابق، بتاريخ: 2021/01/07.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

3- العلامات المائية والألياف التي تتضح عند تعرض الورق للضوء

أهمية العمليات الفنية في التوثيق:

من خلال معرفة العمليات الفنية السابقة يمكن للباحث التثبيت من صحة الوثائق التي تحت يده أو بطلانها وذلك باستخدام بعض الوسائل التي ساهمت في التحقق من الوثيقة مثل بعض العدسات المكبرة الخاصة، وبواسطة المجهر والتحليل الكيميائي يمكن للدارس معرفة عمر الورق، وأحيانا يمكن الاستعانة ببعض أنواع الأشعة الحمراء والبنفسجية لإظهار الخطوط غير الواضحة، أو المطموسة، أو المغيرة عمداً، ولا شك في أن هذه الوسائل قد أسهمت في مساعدة الباحث على التثبيت من صحة الوثائق أو بطلانها.

التصنيف:

يعتبر التصنيف هو العمود الفقري لعملية التوثيق، و تكمن أهمية التصنيف في عمليات التوثيق في وضع الموضوعات المتشابه و المتداخلة و المتشابكة في غالب يمكننا من تسهيل عملية الرجوع إلى الوثيقة، لأنها تعتبر مثل إمساك طرف الخيط المعقد ببعضه، و تقوم عملية التصنيف على أساس وضع كل موضوع بمكانه المناسب و تجميع ما يتفق مضمونه مع بعضه البعض لكي يسهل لنا عملية البحث عن ما هو مطلوب، لذلك تعتبر عملية التصنيف هي الخطوة الأولى في عملية التوثيق التي لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها.

والتصنيف يقوم على أساس الموضوع الرئيسي و يتفرع منه عدد من الأفرع ألا متناهية مما يتيح لنا المجال بتتبع الموضوعات وفق منطق الأصل و الفروع .

أهمية التصنيف في عمليات التوثيق:

تكمن أهمية التصنيف في عمليات التوثيق كون إنها من العمليات الأساسية في عمل التوثيق، حيث إننا نقوم بعملية التوثيق لحفظ المعلومات والمستندات الداعمة لها و عليه لا بد من إتباع أنجع و الطرق و الوسائل التي تسهل لنا عملية استرجع تلك الوثائق و المعلومات وعلى ذلك لا بد وأن نفرز ونصنف تلك الوثائق والمعلومات وفق منطق لا يمكن لأي موثق إلا أن يتبعه من خلال وضع ما هو متجانس و متلائم مع بعضه البعض.

إذاً التصنيف هو عملية تنظيم وترتيب الأشياء في مجموعات وفقا لتشابهها، وهذه العملية هي عملية ذهنية تتلخص في تجميع الأشياء المتجانسة وتنظيمها وفقا لتشابهها والتفريق فيما بينها لدرجة الاختلاف.

ولذلك تعتبر كل من نصيرة بن جلول و عبد الغفار بن نعيمة بأنّ: " علم الوثائق من أهم أوعية حمل المعلومات سواء التاريخيّة، أو الجغرافية، أو الفقهيّة...إلخ"[1].

التحليل: ANALYSES

يعتبر التحليل علم قائم بذاته وله العديد من الطرق والمفاهيم التي تدعمه، كما أن له أهمية كبيرة بين العلوم الحديثة التي تخدم عملية التوثيق، لذا تعتبر عملية تحليل الوثيقة خطوة جوهرية في فهم وصياغة و حفظ الوثيقة بين ملايين الوثائق، و يمكننا تعريف التحليل بأنه العملية الذهنية التي يقوم بها الشخص المعني بالتوثيق، فإذ

[1] نصيرة بن جلول، عبد الغفار بن نعيمة، « تحليل وثيقة فقهيّة لابن زكري المالكي (ت 1914 م) حول صحة الوقف»، المجلة الجزائرية للمخطوطات، المجلد 13، العدد 01، جوان 2018، ص 361.

كانت عملية التصنيف هي إمساك طرف الخيط المعقد مع بعضه، فإن عملية التحليل هي محاولة تفكيك ذلك التعقيد و ربط مختلف المصادر مع بعضها لكي نصل بالنهاية إلى استنتاج يخدم قضية البحث.

الفهرسة:

عملية الفهرسة أيضا جزء لا يتجزأ من عملية التوثيق بمعناها الشامل، وهي عملية إنشاء أدلة الاسترجاع أي كان نوعها أو حجمها، حيث يعتمد الموثق في عملية الفهرسة على محتوى مادة البحث والأدوات الفنية لمعالجة الوثاق.

وهناك العديد من الأدوات الفنية التي تجرى لفهرسة الوثائق وفق منظور علمي، ويمكن تحديدها على الشكل التالي-:

قوائم التصنيف

التصنيف العشري الكامل

التصنيف التوسعي

تصنيف مكتبة الكونجرس الأمريكية

التصنيف الموضوعي

التصنيف التوضيحي

التصنيف الببلوغرافي

قوائم رؤوس الموضوعات، وهي تعتمد على ثلاثة شعب قائمة على التفرع من ثلاثة أجزاء وهي كالتالي-:

-الموضوع الرئيسي وهو بمثابة الرأس.

-التفريع الأول وهو الفصل.

-التفريع الثاني وهو فرع.

التكشيف:

التكشيف هو احد العمليات التوثيقية التي يستقى منها الكلمات الدالة على الموضوع المراد توثيقه، وتعتبر ضرورية ومتممة لإعداد الفهارس، وعملية التكشيف هي جزء لا يتجزأ من عملية التوثيق التي تساعدنا بعملية استرجاع المعلومات من خلال الكلمات الدالة و مرادفتها.

المكنز:

المكنز هو من الأدوات الرئيسية في عملية التكشيف، فأي تحليل موضوعي للوثيقة لا يمكن الاستغناء عن المكنز و كلماته الدالة و مرادفتها، بحيث يستخرج المُكشف الموضوعات الرئيسية ويعبر عنها بواصفات المكنز وهذه الواصفات ستكون مفاتيح البحث داخل قواعد البيانات عن الموضوعات المشمولة بالوثيقة.

إذاً المكنز هو الوعاء الذي تتجمع به الكلمات الدالة مرادفتها ومشتقاتها التي تأتي نتيجة عملية التكشيف والتحليل الموضوعي للوثيقة بحيث يمكننا من البحث عن الكلمة ومشتقاتها ومرادفتها فلو أخذنا مثالا كلمة برمجة

الحاسوب كما جاء بمكنز جامعة الدول العربية يندرج تحتها العديد من المشتقات والمسميات، بحيث تصبح كالتالي-:

1- برمجة الحواسب الإلكترونية 2-البرمجة المصغرة 3-أنظمة البطاقات المثقبة 4-إدارة برمجة الحاسوب 5-برامج الحاسوب 6-البرمجة الرياضية 7-البرمجة الخطية 8-البرمجيات 9-تحليل النظم 10-تشخيص الأخطاء في علم الحاسوب 11-توثيق و معالجة البيانات 12-الحواسب الخوارزمية 13-لغات البرمجة 14-معالجة البيانات

ثالثا: أنواع الوثائق وتصنيفاتها

إنَّ الوثيقة مهما كان شكلها مختلف إلَّا أنَّها تتفق بالمضمون الوثائقي الذي يغير من فكرة معينة و وجهة نظر مترسخة؛ و من هنا يمكننا أن نعدد أنواع الوثائق و أشكالها على أنها تنقسم إلى خمسة أنواع رئيسية وهي كالتالي:

التصنيف الأول:

1 – قيمة الوثيقة: 1-وثائق أولية: كالمراسيم والقوانين، 2-وثائق ثانوية: كالقوانين العضوية، والنشريات ... ؛

2-صحة الوثيقة: وتنقسم إلى قسمين:

* **وثائق رسمية (الوثائق العامة):** وهي جميع الوثائق الصادرة عن الأجهزة الحكومية الرسمية كافة فهي وثائق صحيحة رسمية لأنها تمثل النظرة الرسمية للدولة فلا يمكن أبداً الشك في مصداقيتها لأنها تتصف بالتنظيم والتنفيذ؛

* **الوثائق غير الرسمية (الوثائق الخاصة):** هي عبارة عن الأوراق الصادرة عن الأفراد كافة وتكتسب صفة شبه رسمية نظراً لاعتمادها من قبل الجهات الرسمية بالتصديق عليها فهي بذلك تعتبر وثائق شبه رسمية أو "أوراق عرفية" مثل أوراق البيع والشراء التي يتم تبادلها ما بين الأفراد عقب عقد الصفقات التجارية كما يضيف البعض بأن الوثيقة هي عبارة عن وسط غير جار يشتمل على معلومات نصية أو مرسومة أو مصورة، بحيث يشمل هذا التعريف جميع الوثائق ذات الأهمية الدائمة والصادرة عن الهيأة (المؤسسة) بالإضافة إلى بقية الوثائق التي كانت قد تلقتها خلال تأدية عملها بشرط أن تكون قد خضعت جميعاً لوصاية المنظمة ذاتها أو من ينوب عنها لغرض حفظها لاستعمالها في البحث أو للمراجعة المستقبلية.

3- مصدر الوثيقة: وثائق حكومية، وثائق غير حكومية، وثائق شخصية.

4- موضوع الوثائق: 1- وثائق تاريخية، 2- وثائق ثقافية 3- وثائق إدارية: (سياسية، قانونية، عسكرية، تنظيمية، تنفيذية)

التصنيف الثاني:

وهو ذات التصنيف الذي اختاره الأستاذ: مصطفى سعداوي♦، وهو كالتالي[1]:

-الوثائق المكتوبة: تشمل كل ما هو مكتوب كالأرشيف الرسمي والمخطوطات والصحف المعاصرة (للفترة المدروسة)، ألخ ... وهذا الصنف من الوثائق هو المحبذ لدى المؤرخ لما يتميز به من وضوح ودقة أكثر من غيره، وكان يطلق عليه تسمية" الوثائق "بشكل حصري الى غاية مطلع القرن العشرين .وهو ينقسم الى صنفين:

-صنف يعد مصدرا أوليا ومرجعا من الطراز الآول، وهو لا يحتمل الكذب لكون وثائقه وضعت لذاتها، ولم تكتب بغرض أن تكون شاهده على التاريخ، وهذا الصنف -عادة -ما تتضمنه دور المحفوظات (الأرشيف) على غرار محاضر الجلسات الرسمية ومراسلات مختلف الادارات والتقارير السرية وأصول المعاهدات الدولية والدفاتر الجبائية ووثائق الحالة المدنية والآحكام القضائية، إلخ...

-أمَّا الصنف الثاني، فعبارة عن مصادر مشتقة نقلت عن مصادرٍ أولية لم تعد موجودة كالمخطوطات والمصنفات القديمة والصحافة المعاصرة.. وهي تحتمل الكذب لأنها كتبت بغرض أن تكون شاهدة على التاريخ.

-الآثار المادية: كالمباني والجسور والطرقات والعملات والمسكوكات والأواني وقطع نسيج ومحتويات القبور والملابس والآسلحة إلخ.. وهي تعد مصادر أصلية موثوق بها لأنها تعكس الواقع مجردًا عن ميول الباحث.

-الأعمال الأدبية والفنية: مثل القصص والروايات والملاحم والأشعار والرسومات والنقوش وأعمال النحت، إلخ .. وهي توفر معلومات في منتهى الآهمية للمؤرخ عن الآوضاع المعاصرة للأديب أو الفنان؛ وفي هذا الاطار، يكفي أن ننوه بأهمية إلياذة هوميروس♦ في التعرف على الكثير من جوانب حياة الإغريق في القديم، وكذا دور الشعر الجاهلي في تسليط الآضواء على أوضاع العرب قبل الاسلام، كما أن قصص وروايات الآدباء الروس كتولستوي ودستوفسكي.. تفيد في التعرف على المجتمع الروسي في القرن 11 وذات الأمر يسري على الأعمال الفنية، حيث لوحات الرسامين الايطاليين(ليوناردو دا فينشي، ومايكل أنجلو-)...على سبيل المثال لا الحصر - تساعد على فهم عصر النهضة الأوربية.

-الروايات الشفوية: يعتمد مؤرخ الفترة المعاصرة بشكل كبير على الشهادات الشفوية لشهود عيان إما شاركوا في صنع الأحداث وإمَّا على الأقل عايشوها، بيد أن هذا النوع من الوثائق يتضمن أخطارا عديدة، إذ يعتر الذاكرة التي هي مصدر الرواية الشفوية [العديد من النقائص] بالأخص النسيان والانتقائية.

هذا علاوة على غلبة الذاتية على الشاهد ونزعته الى تمجيد أعماله والدفاع عن نفسه؛ غير أن هذا لا يقتضي العزوف على هذا النوع من المصادر كما يدعو الى ذلك البعض، وإنَّما الأخذ بأسباب الحيطة والحذر في التعامل معها، كالإحاطة بدوافع الشاهد، ومقارنة شهادته مع غيرها من الشهادات، ووضعها في سياقها التاريخي...

♦ أستاذ تقنيات البحث التاريخي في جامعة البليدة2 (علي لونيسي) في الموسم الجامعي: 2019-2020.

[1] مصطفى سعداوي، « جمع الوثائق»، المحاضرة الخامسة، مقياس: تقنيات البحث التاريخي، الجزء الأول: الوثائق التاريخية وأنواعها، السنة الأولى ماستر: تخصص: تاريخ وسيط، قسم العلوم الإنسانية: جامعة البليدة2 (علي لونيسي)، ماي 2020، ص ص 03-06،

♦ هوميروس بالإغريقية: Ὅμηρος : شاعرٌ ملحمي إغريقي أسطوري يُعتقد أنه مؤلف الملحمتين الإغريقيتين الإلياذة والأوديسة بشكلٍ عام.

-الوثائق السمعية-البصرية: هذا النوع من الوثائق في تطور مطرد في وقتنا الحالي بفضل الاستعمال المكثف للراديو والتلفزيون والسينما والفيديو ...إلا أنه من المطلوب التعاطي معها بحذر لأنها هي الآخرى قابلة للتزوير بسهولة عن طريق عملية التركيب[1]... Montage

-وثائق آخرى: إضافة الى ما سبق ذكره، هناك أنواع أخرى كثيرة جدّا من الوثائق على غرار: الجداول والوثائق الاحصائية، والتحليلات الكيماوية، والفحوص الجيولوجية، والمعطيات الجغرافية، والبيانات البيولوجية(الجينات والزمرة الدموية)...، ومظاهر الثقافة الشعبية(العادات، التقاليد، الفلكور)... ، ألخ..؛ "وهو ما ذهب إليه المؤرخ الفرنسي **لوسيان فافر** إذ يقول" : لا شك أن التاريخ يكتب اعتمادا على كل ما يستطيع الباحث بمهارته وحذقه أن يستنبطه من أي مصدر: من المفردات والرموز، من المناظر الطبيعية، من تركيب الآجر، من أشكال المزارع ومن الآعشاب الطفيلية، من خسوفات القمر، من مقارن الثيران، من فحوص العالم الجيولوجي للأحجار، من تحليلات الكيماوي للسيوف الحديدة[2]."

التصنيف الثالث:

أ - **الوثيقة الكتابية:** لا شك في أن هذا النوع هو الذي يعتد به، ويعتمد عليه لأنه يقوم على واقع ثابت لا يحتاج إلى دراسات مطولة، أو اجتهادات، أو خبرات خاصة قائمة على الترجيح أو التخمين. ويقصد بالوثيقة الكتابية كل ما دون كمخطوط أو مطبوعة، فالرسالة والدورية في علم التوثيق تعني كل نشرة تحتوي على عدة موضوعات لعدد من الكتاب، أو المحررين ولها اسم خاص هو عنوانها الذي تعرف به، وتظهر بأجزاء متتابعة وفي مدد محددة، ولزمن معين، وتشتمل عادة:

-الصحف "الجرائد" والتي تهتم بملاحقة الأخبار المحلية أو الدولية ونشرها، وفي نطاق ذلك تظهر المجلات على تعدد موضوعاتها واهتمامها؛

-المذكرات وهي ما يدونه المرء سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو عالما أو أديبا أو فنانا، يدونون فيها خواطرهم والأحداث التي عاشوا واقعها، ومحاوراتهم وذكرياتهم؛

-التقارير وهي صورة لنتائج علمية، أو تحقيقات إدارية أو عرض لواقع صحي، وبعبارة أخرى كل ما يشتم منه صفة التقرير؛

-البيانات وهي ما يعرض فيها وجهات نظر خاصة ومعينة تميط اللثام عن أمر غامض، يحاولون فيها نشر ما ينير أفكار الناس نحو موضوع واحد على الأغلب فيه التأكيد وجهة نظر معينة أو نفيها، والبيانات وإن اخذ بها البعض كوثائق لاسيما بعد أن يتقادم عليها العهد وتصبح موضع للدراسات النقدية، لا تعتبر دورية حسب المفهوم الفني لأنها لا تصدر على شكل واحد، وفي زمن محدد أسبوعي، أو شهري، أو فصلي، أو نصف سنوي، وحتى حولي؛

- **الوثائق الوطنيةٌ الرسمية: الدستور، القرارات، مراسيم، أو خطاب سياسي، نشريات...إلخ**

[1] مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 05.

[2] المرجع نفسه، ص ص 5-6.

- الوثائق الدوليةٌ : الاعلانات المعاهدات الاتفاقاّت البروتوكولات- - - - (عالمية، إقليمية، ثنائية) قرارات أممية.

إنَّ السجل الثقافي الذي يدون عادة النشاطات الفكرية ويسجل الندوات العلمية، والمناظرات الأدبية، والمحاورات السياسية، وهو أيضا إحصائية تثبت تحقيقات عددية، كما هو تقرير رسمي يتناول الحياة الفكرية على أوجهها جميعا وربما كان ولا ريب مجموعة محاضر لجلسات المؤتمرات والاجتماعات، وبعبارة أدق فإن الوثيقة الكتابية هي كل ما يعيين الكشف حول حقيقة تاريخية أو علمية. و مع التأكيد على أنَّ الوثائق الكتابية مهمة مهما كانت قيمة ما تحتويه إلا أنَّ هناك اختلاف بين الخبراء حول الكتاب والكتيب من حيث قيمتها التوثيقية، فيرى الغالبية منهم إن لا الكتاب والكتيب لا يعتبر وثيقة إلا إذا كان نادرا ومفقودا ويؤكد على ثوابت يقرها العلم ويطمئن إليها العقل.

ب - الوثيقة التصويرية: هذا النوع من الوثائق في درجة تلي الوثيقة الكتابية والتي تعتبر في علم التوثيق وثيقة مساعدة بمعنى لا يعتد بها وحدها ويعتمد عليها لأن الجوهر فيها موضع ترجيح وتشكيك، ولا ينظر إليها إلا في حال استطاعت أن تنير جانبا من البحث، وهكذا تساعد على التحقيق والكشف، وهي على الغالب: رسم ما نقل بالزيت، أو بالقلم، أو بالفحم، وصورة، أو نقش في الحجر، أو كفت في النحاس، أو تنزيل بالخشب، أو تكوين في الجص، وربما كانت هذه الوثيقة المساعدة صورة شمسية تعين على التحقيق، فالهوية الشخصية، وجواز السفر لا يعتد بهما كوثيقتين في إثبات الشخصية بالرغم من صدورها عن دائرتين رسميتين إلا إذا كان كل منهما يحمل صورة الشخص، والصورة مصدق عليها من مرجع قانوني وممهورة بخاتم الإدارة الرسمية، فالصورة الشمسية جاءت هنا مساعدة للوثيقة الكتابية التي هي الهوية الشخصية، أو جواز السفر.

في ظل هاتين الوثيقتين الهوية الشخصية و جواز السفر، نجد أنهم كثيرا ما يتم تزويرهم، ولكن مع ذلك لا نستطيع أن ننكر أن الهوية وجواز السفر ليس كل منها وثيقة أصلية، وأخرى مساعدة بالرغم من التزوير الحاصل فيها، لأنَّ هذا التزوير يكتشفه عادة علم السجيلوغرافيا " SIGILLOGRAPHY " الذي له كتبه وخبراؤه خريجو مدارسه المتخصصة في علم التزوير والجريمة.

ومع الصورة الشمسية فاللوحة أيا كان شكلها، والخيالة "السينما"، أو التلفزة اللتان تحتفظان والى أجيال بحقائق عن معارك وحروب في حال تسجيلا حيا، فهي عندئذ أشرطة وثائقية تعيين على إيضاح جانب كبير من تاريخ ما تعرض له، أما إذا كانت مهيأة في المعامل فلا يعتد بها لاسيما وأنها تعرض وجهة نظر تتفق والمصدر، وعندئذ فلا بد للخصم هنا من أن يصور فيلما آخر مناقضا، وبين الشريطين يمكن التوصل مع الوثائق الكتابية إلى ما تطمئن إليه النفس، ويثق به العقل.

ج - الوثيقة التشكيلية: تعتبر هذه الوثيقة كسابقتها في إطار الوثائق المساعدة وربما جاءت في منزلة الوثيقة التصويرية لأنها مماثلة لها في كثير من المقومات، و غالبا ما يكون لها قيمة مالية كبيرة خصوصا عندما تكون قد صيغت بيد احد المشاهير في العلوم التشكيلية، فالوثيقة التشكيلية في الغالب تشتمل على:

-**الآثار المعمارية:** كقصر الحمراء في غرناطة، ومسجد قرطبة، وقصر أشبيلية، وجامعة القرويين في فأس وقبر السند باد البحري قرب بغداد، وأهرام الجيزة، وجامع شيرشاه في دلهي، وبرج الحسن الثاني في الرباط، وكنيسة باسيل الطوباوي في موسكو وكنيسة القيامة في القدس وقوس قسطنطين في روما وغيرها من المعالم الخالدة.

هذه المعالم وإضرابها في أنحاء المعمورة تعتبر من الوثائق المساعدة، إذ تساعد على دراسة حضارات الأمم القديمة، وتحدد مظاهر الرفاه، أو مستوى التدين عندها وربما يتوصل الأثريون في الكشف عن تاريخها إلى نتائج مذهلة في إدارة العمارة ومعرفة أسرارها، والمواد التي استخدمت في إقامتها بعد أن فقدت الوثائقية الكتابية التي خططت لهذه المعالم العظيمة، هذه إذا وجدت في الأصل.

"إنَّ الآثار القديمة التي يدرسها علماء الآثار مكنتنا من تحديد الأزمنة ومخلَّفات الإنسان الأثرية المتعددة في التاريخ للعصور الممتدة من ظهور الأرض إلى اختراع الكتابة"[1].

تعتبر الآثار بمثابة كنز أو ثروة لأي دولة تملكها، لذلك فإنّ اكتشافها وصيانتها وترميمها أصبح أحد أهم المتطلبات في السنوات الأخيرة، وذلك من أجل الحفاظ على قيمتها التاريخية والحضارية والثقافية. وتُعَدُّ الخرائط إحدى الوسائل الهامة المستخدمة في توثيق الآثار[2].

فالآثار هي كل الأشياء التي خلّفها الإنسان القديم فهي انعكاس لنفسه ومظهر لحضارته وبالتالي فهي لسان ينطق به التراث الذي هو ميراث السلف للخلف لإتمام مسار البناء[3].

-**التماثيل ومستوى القدرة الفنية في نحتها:** ومبلغ عبقرية مبدعيها وطاقتهم الخلاقة ولكم يقف السائح عند تمثال أبى الهول في الجيزة يستكشف فيه اهتمام المصريين القدماء في تخليد ذكراهم، فضلا عن تماثيل عظماء العام التي ترفعها الدول في الساحات العامة والميادين تخليدا لهم وتحديدا لتواريخ ولادتهم زفاتهم، الأمر الذي يدفع بالشعوب إلى تخليد ذكراهم وربما الانكباب على دراسة مآثرهم في مجالاته إبداعهم، وهذه المعالم والتماثيل والأبنية المنتشرة في أنحاء المعمورة تعتبر من الوثائق المساعدة، إذ تساعد على دراسة حضارات الأمم القديمة وتحدد مستوى مظاهر الرفاه أو مستوى التدين و مستوى العلمي التي وصلوا لها و ربما يتوصل العلماء إلى نتائج مثيرة و مذهلة في إدارة العمارة و معرفة أسرارها و المواد المستخدمة في تشيدها؛

-**المسكوكات من النقود والميداليات والأوسمة:** وهي ذات قيمة حضارية كبيرة بخاصة قطع النقود الرومانية والأموية التي ضربت لأول عهد العرب بالتحرر من استخدام النقود الأجنبية، فالدينار الأموي الذي سك من الذهب أو الفضة يكشف عن جوهر هذه الصناعة الأولية ومدى بساطتها وعدم توافق الدنانير جميعا في الشكل إذا ما قيست هذه الدنانير إلى مسكوكات الأمم المعاصرة في الذهب كالليرة العثمانية الذهبية، أو الليرة الإنكليزية ملك، والبيزوس المكيسكي والليرة الإيرانية، والتي جميعها هي أيضا موضوع نقد رجال المال بخاصة إذا ضاعت معالم الكتابة فيها، أو بهتت تسنناتها الدائرية فيتدنى عندئذ سعر مبادلتها بنقود أخرى حتى نجد أن الليرة الإنكليزية ملك ثمة باب أول، وباب ثان تماما كحال الليرة العثمانية الذهب.

---

[1] تركية بولقرون، « الوثائق التاريخية: وضعية إدماج الموارد»، دروس في مادة التاريخ للسنة الأولى متوسط، متوسطة كحلة بلقاسم- ليشانة-بسكرة، 2021/01/03، ص 08.

[2] نور الدين لوشن وآخرون، **الجزائر والعالم: من نشأة الدولة العثمانية إلى قبيل الاحتلال الفرنسي**. الجزائر: منشورات دار الهدى، 2017، ص 14.

[3] فضيل موبحة وآخرون، **كتابي في التاريخ**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2019، ص 10.

فالنقود القديمة كما الميداليات والأوسمة وثائق مساعدة وربما فيها الزائف والصحيح وبالنظر لقيمتها المادية الكبيرة وبخاصة الدنانير العربية والنقود الرومانية فقد نشط المزورون بتزويرها والاستفادة من قيمتها المعنوية والتاريخية، لذلك فثمة محاولات واسعة في تزويرها وهي تغطيتها بنوع من الزنجار (صدأ) المركب الكيماوي لكي يدل ذلك على سحقها في الزمن فيغلو ثمنها أضعافا، غير أن علم السجيلوغرافيا كفيل بالكشف عن الزائف من المقلد.

د – الوثيقة السمعية أو المرئية: وتدخل هذه الوثيقة أيضا كنوع ممن أنواع الوثائق المساعدة وهي في الغالب تسجيلات صوتية أو إذاعية، أو تسجيل أسطواني، أو شريط سينمائي ناطق. و بالطبع فأن الوثائق الكتابية والتصويرية والتشكيلية لها مظاهر معروفة و مؤكدة ببعض الحقائق والمؤتمنة على معلومات تاريخية أومظاهر حضارية أوقيمة معمارية بالنسبة للأبنية والمعالم، أما الوثيقة السمعية هذه فقد دخلت في مجموعة الوثائق المساعدة مع التطور المعاصر وبعد ظهور الكهرباء وابتكاراتها الصناعية والآلية، ومن ثمة الإلكترونية التي أغنت هذا النوع من الوثائق التي يعتمدها الخبراء في دراسة الغناء ومستوى الصوت وطبقاته عند المغنين حيث ينهضون بدراساتهم النقدية و يجعلون المغنين رتبا ودرجات في ضوء براعتهم في الأداء وخبرتهم وثقافتهم الفنية، في ما ينهض به الآخرون بدراسة اللهجة الخطابية، أو أسلوب الحوار والنقاش عند رجال السياسة وزعماء العالم فيستندون بذلك إلى دراسة شخصياتهم ومدى تأثيرهم على الجماهير، أو مبلغ براعتهم ونجاحهم في الحوار، وفي ضوء كل ذلك وإلى جانب الآثار المكتوبة التي تركها هؤلاء الكبار يمكن تجسيد حقائق هؤلاء الرجال الأفذاذ من خلال الوثيقة السمعية أو المرئية.

لقد دخلت هذه الوثيقة اليوم كل بيت إذ أن كثيرا من العائلات يلذ لها أن تسجل الكلمات الأولى لأطفالهم، خلال مناسبات متعددة ومع تقدمهم في الحياة فتحفظ لهم بذلك تصبح وثيقة غنية بالعبر والعظات.

في ظل ما تقدم يؤكد هذا التصنيف على أن الوثائق في جوهرها أربع أنواع، الأصلية، وهي الوثيقة الكتابية، والمساعدة وهي الوثائق التصويرية، والتشكيلية أو السمعية وهي كلها إما مدونة بالقلم أو منحوتة بالأزميل، أو منقوشة بالحجر أو مسجلة على أشرطة ممغنطة وهي جميعا وعلى تعدد أنوا عها واختلاف أسمائهم تعيين على التثبت والتحقيق.

ومن هنا نستخلص من أشكال و أنواع الوثائق بأنَّ لها دورا إنسانيا وحضاريا عظيما؛ وهي تساعد في عملية **التوثيق** التي تهدف إلى تجمع الوثائق لغرض البحث العلمي، أو التنظيم والتخطيط، والتطوير الإداري، وتوفير المعلومات، وكل ما يتعلق بالدراسات المقارنة وقد عبرت تلك الأنواع و الإشكال عن الإنسان وواقعة، فالتعريف بنشأة تاريخ الكتابة يأتي ولا شك تمهيداً لتحديد دور مركز التوثيق وغاياته، وأقسامه، ووظائف وحداته، وتنظيمه الإداري وعمله التقني وبالتي أثره في الحياة المعاصرة.

التصنيف الرابع:

1– **الوثائق السياسية:** الوثائق السياسية عبارة عن ميثاقٍ تقدمه السلطة السيادية للدولة إلى فردٍ أو مؤسسةٍ أو مدينة، حيث تمنح حقوقاً، أو صلاحيات، أو امتيازات، أو وظائف معينة، ويُعدّ الميثاق العظيم الماجنا كارتا من

أكثر الوثائق شهرةً، وهو اتفاق بين الملك الإنجليزي جون وباروناته، يحدد فيه بعض الحريات التي منحها الملك للشعب الإنجليزي، وفي القرون الوسطى أصدر الملوك الأوروبيون عدّة مواثيق للمدن، والبلديات، والنقابات، والرابطات التجارية، والجامعات، والمؤسسات الدينية؛ وتكفل هذه المواثيق بعض الامتيازات والحصانات لتلك المنظمات، ولكنّها تحدد مهام وترتيبات شؤونها الداخلية[1].

2- الوثيقة التاريخية: هناك الكثير من الأنواع من الوثائق التاريخية لتي وصل إليها المؤرخون والمهتمون، ولكن يتم في الغالب التركيز على الأنواع الأكثر قربًا واتصالًا بفهم الدارسين والمتعلمين، **فهي أي معلومة تاريخية مكتوبة في ورقة لها قيمة أو منقوشة على جسم صلبٍ (معدن، حجر)**[2] ومن أنواع الوثائق التاريخية:

- **الوثائق الصامتة:** مثل المباني والآثار التي تخلفها أي حضارة، "فالآثار هي كل الأشياء التي خلّفها الإنسان القديم أو استعملها في حياته: مثل أدوات الصيد، الأواني الفخارية، النقوش والهياكل العظمية"[3].
- **الوثائق المكتوبة:** وتتدرج تحت الوثائق المكتوبة العديد من الأنواع الفرعية من أهمها:

▪ **النصوص:** يمكن أن تكون النصوص مقصودة و غير مقصودة. فالمقصودة هي التي وضعها أصحابها بقصد التأليف ونجدها في كتب مصدرية تعود إلى القرن 19 ميلادي، ككتاب تاريخ تطوان **لمحمد داوود** و كتاب المعسول **للمختار السوسي**، كما نجدها في الصحف الصادرة في نفس الفترة.

أما النصوص غير المقصودة فهي التي وضعها أصحابها دون هدف التأليف والنشر. بل كانت نتاج تأثيرات **سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية ودينية** لغايات وأهداف أخرى مرتبطة بالواقع التاريخي [والظرفية] المحيطة وبموقع أصحابها في المجتمع والدولة. وهي يمكن أن تكون نصوص شخصية (متعلقة بأشخاص فقط) مثل الرسائل والسير الذاتية والخواطر والملاحظات المخطوطة ... أو نصوص عمومية (تابعة للدولة والأحزاب والجمعيات والنقابات) مثل المعاهدات والأوامر والعهود والقوانين والتشريعات والمطالب والقرارات والنداءات والعرائض والتصاريح ومحاضر الجلسات أناشيد الدولة والثورات والأحزاب والمراسلات والفتاوى... وهي عادة ما تكون ضمن الوثائق الأرشيفية. ويمكن أن تكون سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو نقابية أو قانونية أو تشريعية أو دينية...

▪ **الاحصائيات:** ويمكن أن ترد في الصحف أو في الوثائق الرسمية التابعة للدولة أو الأنظمة والأحزاب والنقابات. وهي تشمل مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدينية ...

▪ **الرسوم البيانية:** وهي التي تنتج من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة سواء كانت من قبل الأجهزة أو الأشخاص.

▪ **الصور:** وتتنوع الصور فقد تكون لأشخاص أو وفود أو احتشادات جماهيرية وشعبية وغير ذلك، وقد تكون لغير أشخاص مثل: البنى التحتية والفوقية ووسائل النقل والمواصلات وغير ذلك؛ فقد تكون شخصية وقد تكون عمومية أيضا، وقد تكون لأشخاص كصور الملوك والرؤساء والمقيمين العامين والقادة العسكريين

[1] محمد صخري، « تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية»، متحصل عليه من: https://bit.ly/2XPYvN1 بتاريخ: 2021/09/24.

[2] معجم المعاني بتصرف.

[3] سوسن عمري، « الوثائق التاريخية: الآثار القديمة»، دروس في مادة التاريخ للسنة الأولى متوسط، متوسطة كحلة بلقاسم- ليشانة-بسكرة، 2020/11/23، ص 02.

والوزراء...و صور الوفود والنواب واللجان و الإحتشادات الجماهيرية والشعبية...وغيرها من صور لمظاهر سياسية وعسكرية ودينية واجتماعية كثيرة. أو لغير أشخاص مثل صور البنى الفوقية والتحتية ووسائل النقل والآليات العسكرية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة...

- **الرسوم:** وقد تكون رسومًا كاريكاتورية أو رسمية تتبع للدولة والمنظمات المحلية والعالمية. وعادة ما تكون نتاج الجرائد والصحف والأشخاص (الرسامين) وهي الرسوم الكاريكاتورية. وقد تكون رسوما رسمية تابعة للدولة والمنظمات المحلية والعالمية لها أهداف سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية مثل المعلقات والشعارات.
- **الخرائط:** وتكون في الغالب ذات صبغة سياسية وعسكرية، والخرائط التي تعنى بالاقتصاد والمجتمع، " فبإمكاننا اليوم وبواسطة تكنولوجيا العصر أن نحط على أي نقطة في عالمنا وأن نحددها بالدقيقة والثانية والجزء من الثانية. عن هذا التحول المدهش يجعل من الخريطة التاريخية أكثر إثارة وقيمة فهو يفتح الباب واسعا للتوثيق باستخدام الخرائط التاريخية"[1].

ويرى مرفت عزت♦ بأنّه: "عادة ما تحتفظ الخرائط التارخية بمعلومات لا توفرها المصادر المكتوبة الأخرى مثل أسماء الأماكن، التي تمّ تعديلها أو إزالتها بفعل الكوارث الطبيعية، الحروب والتطورات الحديثة. إنّ استخدام نُظُمِ المعلومات الجغرافية في توثيق الخرائط التاريخية يُسهم بدوره في توثيق المعلومات الجغرافية وإضفاء البعد الزمني عليها. وهذا ما يزيد من غنى التوثيق ويمكّن من إنشاء بنك للخرائط التاريخية بشكل رقمي كقاعدة بيانات تاريخية تُستخدم في العديد من الدراسات مثل التطور العمراني والتغييرات النّاتجة عن الكوارث الطبيعية والحروب"[2].

3- الوثائق الشخصية: الوثائق الشخصية هي الوثائق المستخدمة في العلوم الاجتماعية، وتعتبر جزءاً من حياة الشخص، ومن أمثلتها: الرسائل، والسيرة الذاتية، كما يمكن أن تشتمل على عناصر أخرى كالصور، والنقوش على شواهد القبور، وتهدف الوثائق الشخصية إلى معرفة الأمور الشخصية المتعلقة بحياة الشخص، كما تستخدم في عمليات البحث وكشف التزوير.

التصنيف الخامس:

1-الوثائق الأرشيفية:

وهي تجمل في : " مجموعة الأوراق والسجلات (المطبوعة أوغير المطبوعة) الناتجة عن الأعمال اليومية في الدوائر الحكومية) مرسوم، قرار، تعميم، توجيه، قانون، نظام لائحة، اتفاقية، عقود وما شابهها (والمؤسسات العامة والخاصة، أو الأفراد، التي تقرر حفظها لأهميتها السياسية، أو القانونية، أو الإدارية، أو الثقافية، أو الاقتصادية، أوغيرها. ويعرّفها السير هلري جنكنسون بأنها: " الوثائق التي أنشئت أثناء تأدية أي عمل من أي نوع وكانت جزءاً من هذا العمل " ويرى أنها قد تكون ورقة أو صورة فوتوغرافية، أو قد تكون خريطة ما، ولا تقتصر على الأعمال الحكومية بل قد تكون وثائق لجمعيات أو لأشخاص أو لهيئات غير

[1] نور الدين لوشن وآخرون، **الجزائر والعالم: من نشأة الدولة العثمانية إلى قبيل الاحتلال الفرنسي**، مرجع سابق، ص 14.

♦ مدير عام متحف جاير أندرسون/ القاهرة.

[2] نور الدين لوشن وآخرون، **الجزائر والعالم: من نشأة الدولة العثمانية إلى قبيل الاحتلال الفرنسي**، مرجع سابق، ص 15.

حكومية." وبالتالي فإن هذا النوع من الوثائق يطلق على الوثائق المكتوبة الرسمية، وشبه الرسمية، وتحتوي على ما يسمى العمل النظامي للجهات الحكومية أو شبه الحكومية؛ كقرار، أو تعميم، أو إلغاء لائحة أو نظام للعمل، أو إحداث نظام جديد أو خطاب، أو توجيه عام، وغيرها مما يحفل به العمل الحكومي اليومي، أو تحديد واقعة معينة مثل: الزواج، والبيع، والميلاد، والوفاة، وصكوك الملكية، ووصايا الميراث، وبيع وشراء، وغيرها. وتنقسم إلى عدة أنواع ومن حيث عدد من الاعتبارات، أبرزها:

- من حيث القيمة: هناك وثائق أولية، وثائق ثانوية.
- من حيث الصحة: وثائق رسمية (لا يمكن الشك فيها) وثائق غير رسمية (صدرت من جهات غير رسمية فلابد من التحقق منها).
- من حيث المصدر: الوثائق العامة (تصدر من مؤسسات الدولة أو جهات خاصة بشرط أن تكون مصدقة منها ومعترف بها) والوثائق الخاصة (صدرت من مؤسسات وجهات غير حكومية وغير مصدقة رسمياً).

ويعرفها محمود عباس حموده في كتابه بـ: "الأوراق التي تنشأ أثناء تأدية عمل من أي نوع، وكانت جزءا من هذا العمل، لذلك حفظت لدى الأشخاص المسؤولين عن تصريف هذه الأعمال للرجوع إليها"[1].

ولا تقتصر على الأعمال الحكومية، بل قد تكون وثائق لجمعيات او لاشخاص أو لهيئات غير حكومية، كما يمكن القول بأنّها الوثائق التي تتجمّع بطريقة طبيعية أثناء تأدية أي عمل من الأعمال، وهي أدلة مادية للعمل نفسه، وتشمل كل ما يحمل حدثًا أو خطأ أو أثرًا[2].

وهذه الوثائق تتجمع طبيعيًا، فهي لا تتجمع لأنّ احدًا قد أحضرها لكي يثبت فكرة ما أو نظرية معينة، بل نمت بطريقة طبيعية ولها تكوينها الخاص، وهناك علاقة طبيعية بين أجزائها، تلك العلاقة هي أساس أهميتها وهي التي تحدد القيمة العلمية لها.

ويطلق عادة على مجموعة الوثائق الأرشيفية كلمة "الأرشيف"، والأرشيف هو " كل الوثائق المكتوبة النّاتجة عن نشاط جماعي أو فردي بشرط أن تكون قد نظمت ليسهل الرجوع إليها عند الحاجة، وأن تكون قد أحسن حفظها في داخل منظمة واحدة أو موضوع واحد[3].

والأرشيف أيضًا هو مجموعة الأوراق أو الوثائق التي تتجمع على مر الزمن نتيجة لنشاط أي جهاز، وهي مظهر هام من مظاهر هذا النشاط، وهي المصدر الأساسي لجميع المعلومات الرسمية، التي تعتبر أداة من الأدوات الأساسية لجميع الإجراءات الفنية والإدارية، وتصبح على مر الزمن حقلًا خصبا لاستخراج المعلومات التي تفيد في رسم السياسات العامة لتفادي أخطاء الماضي والاستفادة بمجهودات السابقين. ويدخل في هذا المجال الوثائق الرسمية وغير الرسمية والعامة والخاصة من خطابات ومذكرات وتقارير ودراسات ونشرات وأوامر وقرارات وزارية أو جمهورية، ومحاضر اجتماعات مجالس الإدارة واللجان المتخصصة التي تعتبر سجلا للنشاط الإداري والتخطيطي والفني في الهيئات والشركات والمؤسسات، وتعتبر جزءا من تاريخها في الماضي وعليها

[1] محمود عباس حموده، **أمن الوثائق الحفظ–التصوير–الترميم–الصيانة**. القاهرة: مكتبة غريب، [د.س.ن]، ص 07.

[2] المرجع نفسه، ص 07.

[3] المرجع نفسه.

مدار عملها في الحاضر. وتعتبر تلك الوثائق بأشكالها المتعددة كنوز الماضي والحاضر لما تحمله من درر المعلومات[1].

2-الوثائق الدبلوماتية:

هي الوثائق التي تكتنفها الشكوك ويثار حول صحتها الجدل والاعتراضات، ويعود لها الفضل في سبب تأسيس علم الدبلوماتيك (علم تحقيق الوثائق)، وهو العلم الذي يتحقق من صحة الوثيقة وعدم تعرضها للتدليس من خلال العنصرين المكونين للوثيقة، وهما:

- الشكل: ويتم عن طريق تمحيص ودراسة المكون المادي للوثيقة، ويشمل : وعاءها، ونوعية الخط والحبر، والتوقيعات، والأختام، كما يشمل البسملة، والتعريف بالفاعل القانوني، والمخاطب، والتحية، والتاريخ، والأرقام الواردة، والدعاء الختامي، وحقائق أيضا؛
- المحتوى: ويتم هذا عن طريق تفحص لغة الوثيقة، وصياغتها، وما تحتويه من وقائع وبالمقارنة والمقاربة بينها وبين وثائق أخرى مجايلة لها.

ولا يختلف اثنان حول الآهمية القصوى للوثائق(بمعناها الواسع)، إذ لا يمكن كتابة التاريخ بدونها، لذا يقول مؤلفا كتاب المدخل الى الدراسات التاريخية " : Introduction aux études historiques لا تاريخ بدون وثائق". ويؤكد ذلك أسد رستم قائلا:" إذا ضاعت الأصول(أي الوثائق) ضاع التاريخ"، كما يذهب مارو Marrou إلى: "أنّ التاريخ يصنع بالوثائق مثلما أن المحرك الداخلي الاحتراق لا يعمل إلا بالوقود". ولعل من أبرز الدلائل على قيمة الوثائق وأهمية حفظها وصيانتها أننا ننجد الدول العظيمة عظيمة كذلك بحجم الوثائق التي تضمها دور محفوظاتها وعراقة تقاليدها في المضمار الوثائقي، بينما الدول المتخلفة متخلفة أيضا بالنظر إلى ضحالة رصيدها من الوثائق وارتخاء صلاتها بموروثها الوثائقي.[2]

رابعاً: أنواع الوثائق السياسية

وفقاً للتصنيف الرابع من تصنيفات الوثائق عمومًا، تأتي الوثائق السياسية لتحتل قلب الصدارة، وكما سبق التعريف فإنّها: "عبارة عن ميثاقٍ تقدمه السلطة السيادية للدولة إلى فردٍ أو مؤسسةٍ أو مدينة، حيث تمنح حقوقاً، أو صلاحيات، أو امتيازات، أو وظائف معينة، ويُعدّ الميثاق العظيم الماجنا كارتا من أكثر الوثائق شهرةً، وهو اتفاق بين الملك الإنجليزي جون وباروناته، يحدد فيه بعض الحريات التي منحها الملك للشعب الإنجليزي، وفي القرون الوسطى أصدر الملوك الأوروبيون عدّة مواثيق للمدن، والبلديات، والنقابات، والرابطات التجارية، والجامعات، والمؤسسات الدينية؛ وتكفل هذه المواثيق بعض الامتيازات والحصانات لتلك المنظمات، ولكنّها تحدد مهام وترتيبات شؤونها الداخلية"[3].

[1] محمود عباس حموده، مرجع سابق، ص 07-08.

[2] مصطفى سعداوي، مرجع سابق، ص 05.

[3] محمد السيد، « ماهي الوثيقة»، 2018/02/06، متوفر على الرابط: https://bit.ly/35vCNhC بتاريخ: 2021/01/12.

فالوثيقة السياسية هي مزيج بين مصطلحين هما الوثيقة والسياسية، أمّا الوثيقة فهي حسب الدكتور: حسين ناصر أحمد سرار: " ليست عبارة عن قالب أو وعاء تُسجّلُ فيه المعلومات أو البيانات لغرض حفظها أو استرجاعها عند الحاجة فحسب، وإنما هي وعاء أو وسيط يقدم معلومات نصيَّة موثوقة، ومرسومة أو مصورة أو مصنوعة"[1].

والسياسية من السياسة: والتي تعني لغة: " تدبير أمر عام في جماعة ما تدبيراً يغلب فيه معنى الإحسان، ويقصد بها اصطلاحًا منذ أن استعملها الإغريق" تدبير أمور الدولة"، وكانت حينذاك " دولة المدينة" كأثينا وإسبرطة، ثم صارت الدولة القومية الحديثة، ولهذا فإنَّ " السياسة" بهذا المعنى لا تنطبق على الجماعات البسيطة حيث لا دولة ولا سلطة عامة آمرة، كما لاتنطبق على المجتمعات القبلية، لأن السلطة الآمرة فيها أبوية، مصدرها روابط الدم والقربي، لا المشاركة السياسية المتولدة عن العيش معا في المدينة[2].

من أهم الأنواع التي يمكن أن تتواجد في العالم، ومن أكثر الأنواع المنتشرة في العالم هي الوثائق التي تعتبر من **النوع السياسي**، وهذا النوع من أنواع الوثائق هو الذي يمكن أن يتم بين (السياسة العليا للدولة) التي يمكن أن يقيم فيها الفرد وبين الفرد نفسه أو ما يحتاج إليه في تلك الدولة، حيث أن هذا النوع من أنواع الوثائق يمكن أن يقوم على تنظيم الكثير من الأشياء التي يمكن أن يتمتع بها الفرد في الحياة، أو تنظيم بعض الامتيازات أو الحريات التي يمكن أن يحصل عليها الفرد داخل إقليم تلك الدولة، وفي تلك الحالة تعد **الوثيقة السياسية** من أهم الأشياء التي يمكن أن تعطي كل الأفراد حقوقهم[3].

فالوثائق هي التي تُسجَّل بها أحداث الدولة وأعمالها الرسمية، وغير الرسمية، ولاشك أنها اكتسبت قيمتها التاريخية والسياسية فيما [دُوِّنَ] فيها من حقائق ثابتة ينتفع بها في دعم حق من الحقوق أو البرهنة على رأي والاستدلال على حالة من الحالات.

وقد حدث في الكثير من دول العالم أن توافرت الكثير من الأمثلة، والتي يمكن أن توضح إلينا الطريقة الصحيحة التي يمكن أن تكون عليها **الوثيقة السياسية**، والتي يمكن أن يدرج فيها كافة الحقوق التي يمكن أن يحصل عليها الفرد في المجتمع، أو التي يمكن أن يتمتع بها الإنسان في الحياة[4].

ولقد أتاحت الفرصة أمام المؤرخين والسياسيين في إثبات الحقوق السياسية مثلاً للأمة العربية؛ وهناك أمثلة عديدة منها:

1- ما حدث لجمهورية مصر العربية عندما أرادت إثبات حقوقها في الحدود عند طابا فإن اللجان التي شكلتها الحكومة المصرية وكلفتها بالبحث عن الوثائق عثرت على الخرائط التي تبين مواضع العلاقات المتنازع عليها عند الحدود؛

[1] حسين ناصر أحمد سرار، « المصطلحات السياسية اليمنية دراسة دلالية الوثائق السياسية المعاصرة أنموذجًا»، أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري قسنطينة، 2009)، ص 34.

[2] محمد السويدي، **علم الاجتماعي السياسي ميدانه وقضاياه**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، [د.س.ن]، ص 15.

[3] ليلى غابريال، « ما هو تعريف الوثيقة وأهميتها»، متحصل عليه من: (الموقع) https://www.thaqfya.com/definition-importance-document/ بتاريخ: 2021/01/10.

[4] المرجع نفسه.

2- الوثيقة التي عثر عليها في الأردن وتعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد تناهض ادعاءات اليهود وما قيل في التوراة وهي ما عرفت باسم "الحجر المؤابي؛

3- خير مثال على أهمية الوثائق هو استرجاع اليمن لجزيرة حنيش الكبرى بعد احتلالها من دولة أرتيريا، حيث لجأت اليمن إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع المتعلق بها، ولولا امتلاك اليمن للوثائق والمستندات والخرائط التي تثبت تبعية هذه الجزيرة لليمن تاريخيًا لما استعادتها، وجاء حكم محكمة العدل الدولية لصالحها[1].

ويرى الدكتور باهي سمير♦ بأنّ الوثائق السياسية تنقسم إلى قسمين، منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي[2]:

- الوثائق السياسية الداخلية: الدستور، الميثاق.
- الوثائق السياسية الخارجية: الاتفاقيات، إتفاقيات إطار، الشراكة، المعاهدة.

بينما يرى الأستاذ وليد قارة أنها تشمل: وثائق وطنية رسمية / دستور – قرار أو خطاب سياسي –مواثيق دولية / اتفاقيات، معاهدات، اعلانات، بروتوكولات (عالمية، اقليمية، ثنائية) – قرارات أممية.

وعليه فالوثيقة السياسية هي تلك الوثيقة التي تعد لغرض الإقناع، وتبيان أمرٍ ما يحمل في طياته حقوقًا أو ينزع حقوقًا غير أصلية، مع ما تتضمنه من حجج وأدلة تبرز بشكل منطقي، وتبعًا لما سبق ذكره فإنه يمكننا أن نقسم الوثائق السياسية في مجموعها إلى محلية، ودولية:

المحلية:

1-ميثاق محلي:

الميثاق هو عهد بين طرفين أو أكثر يلتزم به الإنسان فكراً وسلوكاً أمام الله ونحو نفسه والآخرين وتترتب عليه واجبات وحقوق للأطراف المعنية[3].

والميثاق في اللسان العربي، جاء من الفعل الثلاثي (وثق)، (الثقة)، والثقة هي التي تولد الإلتزام، فتأتي قبل الدستور والقانون، وبدونها يصبح أي دستور حبراً على ورق.

الميثاق الوطني يحدد شروط الإنتساب إلى مجتمع، أو إلى العمل السياسي بغض النظر عن تباين الآراء، وبدون وجود دستور يعطي شرعية أو ينزعها. أي إن بنود الميثاق ملزمة للرأي والرأي الآخر، والإلتزام بها طوعياً وليس قسرياً بحكم دستور أو قانون، وهو ركن أساسي من أركان البلاد، حيث لا تقوم أي دولة بدونه ولا تزدهر[4].

إنَّ الميثاق الوطني الجزائري♦ هو مجموعة من النصوص إقترحها الرئيس الجزائري هواري بومدين في 1976، لمعالجة عدة ملامح من الحياة اليومية والسياسية للمواطنين الجزائريين، وتطور نظرة تاريخية لركائز المجتمع الجزائري.

---

[1] حسين ناصر أحمد سرار، مرجع سابق، ص 35.

♦ مسؤول شعبة العلوم السياسية بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد خيضر بسكرة.-2019-2022.

[2] مقابلة مع الدكتور: سمير باهي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بتاريخ: 2021/01/10.

[3] لزهر بن عيسى، « ميثاق أخلاقيات المهنة»، محاضرات في مقياس: أخلاقيات المهنة، السنة الثانية ماستر: سياسات عامة، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2020-2021، ص 81.

[4] غادة الحلايقة، « ما معنى ميثاق»، 2014/09/07، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3sS9P4K بتاريخ: 2021/03/04.

ولقد عُرّف الميثاق بأنّه[1]:

1-مجموعة من القوانين الدستورية يمنحها صاحب السيادة. الكدمات التي لا مفر منها للنير الاجتماعي المسماة عقد روسو، الدستور من جانبهم، الميثاق من قبل هؤلاء[2]؛

2-يقال إن الملك منح رعاياه ميثاقًا دستوريًا. سيكون من الأصح القول أنه سمح لهم بأخذها؛ لأنه استسلم للعصيان فقط. الميثاق ليس هدية من أوتو، ولكنه غزو لكاليرجي[3].

ماجنا كارتا (إنجلترا). مُنح من الملك جون بلا أرض عام 1215... مما لا شك فيه أن هؤلاء الإنجليز أنفسهم ما كانوا ليطلبوا Magna Carta إذا لم يتم انتهاك امتيازات الأمة؛ لكنهم أيضًا ما كانوا ليطلبوا ذلك أبدًا، إذا لم تكن الامتيازات موجودة قبل الميثاق؛

3- ميثاق (دستوري). منحه لويس الثامن عشر في عام 1814، وعدل في عام 1830 بواسطة لويس فيليب، " كان هناك شيء واحد فقط لم يقبله لويس الثامن عشر: كان الطابع الشَّرْطِي لهذا الدستور. من ميثاق مفروض، كان من شأنه أن يُقلل منه، والذي كان سيخضع سلطته لجميع أنواع المطالب والتنازلات المتتالية ، كما حدث مع لويس السادس عشر، قدم ميثاقًا متفقًا عليه "ممنوحًا" Bainville "؛

4-القاعدة الأساسية؛ **مجموعة من المبادئ الأساسية لمؤسسة رسمية.** ميثاق الأمم المتحدة. إعلان تشرشل – روزفلت، المعنون "ميثاق الأطلسي" (ديغول، مذكرات الحركة، 1954، ص 478).

فالميثاق على نطاق أكبر، هو اصطلاح يطلق على الإتفاقات الدولية، والتي يُراد إضفاء الجلال على موضوعها، وتكون منشأة لمنظمات دولية أو إقليمية، على سبيل المثال (ميثاق الأمم المتحدة)، فهو إتفاقية ملزمة بين الدول، مرادفة للإتفاقية والمعاهدة، كالميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية ICCPR، والميثاق الخاص بالحقوق الإجتماعية والحضارية ICESCR، وأقر كلا الميثاقان عام 1966 [4].

وكما تبين أن الميثاق يشكل وثيقة سياسية سيُستند إليها في إعداد النصوص التشريعية. Elle expliquait en outre que la Charte est un document politique qui servira de base aux textes législatifs.، ويمكن التدليل على ذلك بأنَّ النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية مثلاً هو **وثيقة سياسية وقانونية** ذات أهمية قصوى.

ويرى محمد تقي المدرسي أنّ: هذا الميثاق ليس أبدياً، ولا يلزم كل الأجيال الصاعدة، بل يكون إمّا موقتاً بوقت محدد سلفاً، أو يكون ملزماً للأجيال المعاصرة. ويحق للناس بعد انتهاء مدته العرفية أن يعيدوا النظر فيه، ويصوتوا لدستور جديد للبلاد اذا تغيرت الظروف.

♦ تم الوفاق على الميثاق الوطني في جوان 1976 باستفتاء عام، لوحظ فيه نقاش داخلي كثيف، نتاج تدخل النقابات العمالية، أعضاء الحزب الواحد آنذاك أي جبهة التحرير الوطني، وحتى الجمعيات. ظهرت العقيدة في الميثاق الجديد كأساس، تأكيدا على الاشتراكية، والحكم الفردي. تأكدت زعامة الجبهة كحزب واحد ووحيد للجزائر، بمعنى أنه الممثل الوحيد لتاريخ البلد، ورمز الشعب الجزائري.

[1] Il est obtenu à partir de: https://www.cnrtl.fr/definition/charte, le: 13/01/2021.

[2] غادة الحلايقة، مرجع سابق، نقلًا عن: Balzac, Les Paysans,1repart, 1844, p 169

[3] غادة الحلايقة، مرجع سابق، نقلًا عن:Edmond About, La Grèce contemporaine,1854, p. 346

[4] بتصرف عن: غادة الحلايقة، مرجع سابق.

قال تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتَلُوكُمْ ۚ فَإِنِ اعْتَزَلُوكُمْ فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ السَّلَمَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا (90)﴾[1]، فالميثاق هو العهد فنص الآية يؤكد على عدم جواز الانتصار على قوم ترتبط معهم الدولة الإسلامية بميثاق أو عهد، إضافة إلى أن الوفاء بها واجب على الدولة الإسلامية قلا يجوز أن تتخذ من العهد وسيلة للغش و الخديعة، حيث إن العهود تستمد قوتها من نصوصها بل من عزيمة عاقديها على الوفاء بها، ولهذا اعتبر القرآن الكريم الذي هو المصدر الأول للتشريع الوفاء بالعهد والميثاق قوة والنكث فيه وهنا وضعفا فلا يصح أن يكون الباعث على الغدر بين الدول هو الرغبة في أن تكون أمة أقوى على حساب أمة أخرى و لا يكون الوفاء بالعهد للأقوياء فقط بل يكون للأقوياء والضعفاء على حد سواء. فالوفاء بالعهد ليس علاجاً وقتياً بل لبناء حالة السلم وتثبيتها[2].

قال تعالى: ﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ(91) وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِن بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ اللَّهُ بِهِ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ(92) ﴾[3].

2-الدستور:

تعني كلمة دستور في اللغة الفرنسية التأسيس أو التكوين، ونجد أن كلمة دستور ليست كلمة عربية الأصل فهي كلمة فارسية تعني الدفتر أو السجل الذي تجمع فيه قوانين الملك وضوابطه، وبذلك فإن الكلمة تستخدم للدلالة على القواعد الأساسية التي يقوم عليها تنظيم من التنظيمات ابتداء من الأسرة والجمعية والنقابة وانتهاء بالدستور العام للدولة.[4]

وتجدر الاشارة إلى أن تعريف الدستور **وفقا للمعيار الشكلي** ينصرف للقواعد التي تتضمنها وثيقة الدستور، وبالتالي فأي وثيقة تخرج عن إطار الدستور تعتبر غير دستورية، غير أن هذا المعيار منتقد في أن هناك بعض الدول كإنجلترا لها دستور غير مكتوب(تغلب عليه القواعد العرفية)، إضافة إلى أن الدستور في بعض الأحيان يتضمن قواعد ليست ذات طبيعة دستورية. **أمّا انطلاقا من المعيار الموضوعي فإن القواعد التي تندرج ضمن مواضيع الدستور** ينظر إليها انطلاقا من موضوعها بصرف النظر عن الشكل. وبناءً عليه يتضمن الدستور جميع القواعد التي لها طبيعة دستورية أيا كان مصدرها سواء تضمنتها الوثيقة الدستورية أو نظمت بقوانين عادية أو بموجب أعرافٍ دستورية... ووفقا لهذا المعيار ينطبق مفهوم الدستور مع مفهوم القانون الدستوري.[5]

يحاول الدستور في كل دولة إقامة التوازن والتوفيق بين سلطة الحكام التي لا غنى عنها لانتظام الحياة في المجتمع، وبين حرية المحكومين التي يجب أن يتمتعوا بها في كنف الدولة، وذلك تحقيقًا للنظام والعدل والخير

[1] سورة النساء، الآية 90.

[2] مصلح حسن أحمد عبد العزيز، **العهود والمواثيق في التراث العربي الإسلامي: دراسة قانونية مقارنة**. عمان: دار آيله للنشر والتوزيع، 2009، ص ص 36-37.

[3] سورة النحل، الآيات: 91-92.

[4] محمد بن اعراب، « تعريف القانون الدستوري»، محاضرات في مقياس: القانون الدستوري، السنة الأولى جذع مشترك حقوق، قسم الحقوق: جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2-، 2019-2020، ص 03.

[5] محمد بن اعراب، مرجع سابق، ص 03.

العام في المجتمع، وهي الأهداف التي يرمي القانون بصفة عامة إلى إدراكها، باعتباره مجموعة من قواعد السلوك الاجتماعي الملزمة[1].

3-خطاب سياسي:

الخطاب السياسي يعرف بأنه شكل من أشكال الخطاب المتعددة، ويستخدم من قبل فرد أو جماعة أو حزب سياسي معين، من أجل الحصول على سلطة معينة عند حدوث أي صراع أو خلاف سياسي، وله أهمية كبيرة تعود على الجهة المستخدمة له، وتكمن أهميته في أنه أداة ضرورية لاكتساب السلطة، ويتم اللجوء له من قبل القوى السياسية المختلفة، من أجل الوصول إلى المراكز العليا في السلطة، وكسب المشروعية على المحاولات التي تقوم بها الجهة المعنية[2].

يتميز الخطاب السياسي بأنه خطاب يقوم على عملية الإقناع للجهة الموجه لها الخطاب، بالإضافة إلى تلقي القبول والاقتناع بمصداقيته، من خلال العديد من الوسائل والطرق المدعمة بالحجج والبراهين، وجب أن يوظف الخطاب السياسي الوسائل اللغوية والمنطقية الصحيحة، وجمل تعبيرية تتناسب مع طريقة التواصل مع الأفراد، كالصور والموسيقى بالإضافة إلى استخدام لغة الجسد، مع مراعاة أن تتناسب مع الموقف والمقام الذي يتم إلقاء الخطاب السياسي على أساسه[3].

4-قرار سياسي:

هو عبارة عن اختيار بين مجموعة من بدائل المطروحة لحل مشكلة ما أو أزمة أو تسير عمل معين ولذالك فإننا في حياتنا عملية نكاد نتخذ يوميا مجموعة من القرارات بعضها نتنه وندرسه والبعض الأخر يخرج عشوائيا من غير دراسة[4].

لذلك يكون القرار السياسي برأينا هو مرآة العاكسة لفلسفة وايديولوجية و أهداف النظام السياسي السائد من خلال طرح البدائل الموجودة في الدولة والعمل على المفاضلة بينها، ومن ثم اختيار أفضلها حتى الوصول الى المرحلة التي يصبح فيها القرار قد بلغ مرحلة التطبيق الفعلي وفق أحكام القانون الداخلي أو لحاكم القانون الدولي[5].

الدولية:

العهود الدولية: العهد في اصطلاح التشريع الإسلامي هو اتفاق بين رجلين أو فريقين من الناس على الالتزام بينهما على تحقيق بنود مصالحهما المشتركة، فإن أكداه ووثقاه بما يقتضي العناية بحفظه والوفاء به سمي ميثاقًا، وهو عقد العهد بين فريقين على شروط يلتزمونها[6].

---

[1] ماجد راغب الحلو، **الدولة في ميزان الشريعة النظم السياسية**. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1997، ص 03.

[2] شيرين طقطقة، « تعريف الخطاب السياسي»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/31FeqM7 بتاريخ: 2021/04/02.

[3] المرجع نفسه.

[4] حنان بن عبد الرزاق، « أنواع الوثائق السياسية»، محاضرات في مقياس: تحليل الوثائق الدولية، السنة الأولى ماستر، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2019-2020، ص 03.

[5] حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 03.

[6] محمد رشيد رضا، **تفسير المنار**. ط3، ج5، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، ص 185.

وتعد العهود والمواثيق من الاتفاقات الصريحة التي تميزت عن باقي مصادر القانون الدولي العام بالدقة والضبط، نظرًا لما اكتنف عقدها وإبرامها وتصديقها وتنفيذها من إجراءات شكلية خاصة جعلتها بحق ليس المصدر الرئيس للالتزامات الدولية فحسب بل أسلوبًا ميسورًا وهامًا لخلق قواعد القانون الدولي والكشف عنها[1].

إعلان عالمي:

الإعلان العالمي هو وثيقة حقوق **دولية**، تمثل الإعلان الذي تتبناه هيئات الأمم المتحدة، أو بعض الدول أو الكيانات الإقليمة، والإعلان يتحدث عن رأي الأمم المتحدة حول قضية حقوقية محمية لدى كل الناس.

على الرغم من أنه ليس ملزماً قانونونياً، يمكن أن تتم تطوير محتويات الإعلان العالمي، وإدماجها في المعاهدات الدولية اللاحقة، والصكوك الإقليمية، والدساتير الوطنية والمدونات القانونية.

يختلفُ الإعلان عن المعاهدة من حيث أنه ينصُّ بشكلٍ عامٍّ على التطلُّعات أو التفاهمات بين الأطراف، وليس الالتزامات الملزمة. مثال ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان♦.

تم تبني الإعلان بشكل صريح ليعكس ويفصل القانون الدولي العرفي المنعكس في " الحريات الأساسية " و "حقوق الإنسان" المشار إليها في ميثاق الأمم المتحدة، وهو ملزم لجميع الدول الأعضاء، لهذا السبب، يعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة تأسيسية أساسية للأمم المتحدة، وبالتالي، لجميع الأطراف الـ 193 في ميثاق الأمم المتحدة.

معاهدات ثنائية: يمكن استخدام مصطلح "المعاهدة" كمصطلح عام دارج أو مصطلح خاص يشير إلى صك ذي خصائص معينة.

أ. المعاهدة كمصطلح عام: استُخدم مصطلح "المعاهدة" بانتظام كمصطلح عام يشمل جميع الصكوك الملزمة في القانون الدولي والمبرمة بين الكيانات الدولية، بغض النظر عن تسميتها الرسمية. وتؤكد اتفاقية فيينا لعام 1969 واتفاقية فيينا لعام 1986 كلتاهما هذا الاستخدام العام لمصطلح "المعاهدة". وتعرف اتفاقية فيينا لعام 1969 المعاهدة بأنها "الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته الخاصة". وتوسع اتفاقية فيينا لعام 1986 تعريف المعاهدة بحيث يشمل الاتفاقات الدولية التي تضم أطرافاً من المنظمات الدولية. وللتحدث عن "المعاهدة" بمعناها العام، يجب للصك أن يستوفي معايير مختلفة. فينبغي أولاً أن تكون المعاهدة صكاً ملزماً مما يعني أن الأطراف المتعاقدة تعتزم استحداث حقوق وواجبات قانونية. ويجب ثانياً أن تبرم دول أو منظمات دولية تتمتع بالقدرة على إعداد معاهدة هذا الصك. ويجب ثالثاً أن يحكم الصك قانون دولي. وأخيراً، يجب أن يكون الالتزام خطياً. وحتى قبل اتفاقية فيينا لعام 1969 بشأن قانون المعاهدات، خُصصت كلمة "معاهدة" بمعناها العام للالتزامات المبرمة كتابة بوجه عام.

[1] مصلح حسن أحمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص 43.

♦ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنته الأمم المتحدة 10ديسمبر 1948 في قصر شايو في باريس. الإعلان يتحدث عن رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى كل الناس، والذي سوف نحلله في المحور الأخير من هاته المحاضرات.

ب. المعاهدة كمصطلح محدد: لا توجد قواعد متسقة عندما تستخدم ممارسات الدول مصطلحات "المعاهدة" عنواناً لصك دولي. ويُخصص مصطلح "المعاهدة" عادة لمسائل ذات قدر من الخطورة تتطلب اتفاقات أكثر رسمية. وتُختم توقيعاتها وتتطلب عادة التصديق. وتُذكر من الأمثلة النموذجية على الصكوك الدولية المعروفة باسم "معاهدات" معاهدات السلام، والمعاهدات الخاصة بالحدود، ومعاهدات ترسيم الحدود، ومعاهدات تسليم المجرمين، ومعاهدات الصداقة والتجارة والتعاون. وانخفض استخدام مصطلح "المعاهدة" للصكوك الدولية انخفاضاً ملحوظاً في العقود الأخيرة لصالح مصطلحات أخرى.

الكثير من الأوربيين من يعتبر بأنّ أول معاهدة عرفها المجتمع الدولي هي معاهدة واستفاليا لسنة 1648 ميلادية في حين نجد هناك معاهدات أقدم منها وعلى سبيل المثال معاهدة الصلح لسنة 3100 قبل الميلاد بين ايناتم ملك دولة مدينة لكش وملك مدينة أوما العراقيتين، والتي نصت على حرمة الحدود واعترف شعب أوما (UMMA) بها وأدائهم القسم عمى ذلك ببعض آلهة سامرا. وكذلك معاهدة الصلح المبرمة سنة 1297 قبل الميلاد بين رمسيس الثاني فرعون مصر وخاتوسيل ملك الحيثيين والتي كانت تنص على توقف القتال، واحترام الحدود بين الطرفين وتسلم أسرى الحرب في حالة وجود عدو مشترك[1].

الفرق بين المعاهدة والإعلان: تختلف المعاهدة عن الإعلان فالمعاهدة: تعتبر بالنسبة للدول الموقعة عليها قانونًا وعقدًا في آن واحد، فهي عبارة عن عدة التزامات تضعها مجموعة دولية لا تلزم إلَّا الدول التي تخضع لها طواعية بانضمامها إليها، ولا تكتسب قوة إلزامية إلَّا بعد مصادقة عدد معين من الدول عليها.. أمّا الإعلان: فهو مجموعة من المبادئ التي تنتج التزامًا أدبيًا لا قانونيًا، إذ لا يعد الاعلان **وثيقة ملزمة** قانونًا تسمح بالاستناد إليه والاسترشاد به من أي من الوجهة القانونية أو الأخلاقية أو السياسية على الصعيدين الدولي والمحلّي، وهو غير خاضعٍ للتصديق عليه من قبل الدولة[2].

إتفاقيات دولية

لمصطلح "الاتفاقية" معنى عام ومعنى خاص.

أ. الاتفاقية كمصطلح عام: تشير المادة 38 (1) (أ) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية إلى "الاتفاقيات الدولية العامة والخاصة" بأنها مصدر للقانون مستقل عن العادات الدولية ومبادئ القانون العامة، وإلى أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام بأنها "مصدر احتياطي". ويضم هذا الاستخدام العام لمصطلح "الاتفاقية" جميع الاتفاقات الدولية على غرار المعنى العام لمصطلح "المعاهدة". ويشار كذلك بانتظام إلى المبادئ الأساسية للقانون باسم "القانون الاتفاقي" لتمييزه عن المصادر الأخرى للقانون الدولي كالقانون العرفي أو المبادئ العامة للقانون الدولي. ومن ثم، فإن المصطلح العام "اتفاقية" مرادف للمصطلح العام "معاهدة."

ب. الاتفاقية كمصطلح خاص: إن كان مصطلح "اتفاقية" مستخدماً بانتظام خلال القرن الماضي لوصف الاتفاقات الثنائية الأطراف، فقد أصبح الآن مستخدماً بوجه عام لوصف المعاهدات الرسمية المتعددة الأطراف والتي تضم عدداً واسعاً من الأطراف. وإن الاتفاقيات مفتوحة عادة لمشاركة المجتمع الدولي ككل أو لمشاركة

[1] أحمد كربوش، **المبسط في القانون الدولي**. كتاب بيداغوجي موجه لطلبة الحقوق، جامعة آفلو، 2022، ص 07.

[2] نواف كنعان، مرجع سابق، ص 95.

عدد كبير من الدول. ويُطلق عادة على الصكوك المتفاوض بشأنها تحت رعاية منظمة دولية اسم اتفاقيات (مثل اتفاقية التعاون البيولوجي لعام 1992، أو اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982 بشأن قانون البحار، أو اتفاقية فيينا لعام 1969 بشأن قانون المعاهدات). وينطبق الأمر ذاته على الصكوك التي تعتمدها هيئة تابعة لمنظمة دولية (مثل اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1951 المتعلقة بتساوي أجر العمال والعاملات عن العمل المتساوي في القيمة، التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي، أو اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة).

المعاهدة الدولية: بالرجوع إلى إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 ، فقد عرفت المعاهدات الدولية بأنها (إتفاق دولي يعقد بين دولتين أو أكثر في شكل مكتوب وتخضع للقانون الدولي سواء تم هذا الإتفاق في وثيقة واحدة أو أكثر وأيًا كانت التسمية)[1].

_ وما يلاحظ أن المعاهدة هي إتفاق بين الدول فقط دون سائر الأشخاص القانون الدولي الأخرى، وتعرَّفُ كذالك المعاهدة الدولية: وجود اتفاق بين دولتين أو أكثر لتحديد الحقوق والواجبات المتبادلة أو حل المسألة أو تنظيم رابطة أو تعديل علاقة، أو وضع قواعد وأنظمة تتعهد الدول باحترامها والعمل بها، فالمعاهدة هي في درجة الأولى إتفاق بين أطراف وأن يكن لهذا إتفاق أسماء مختلفة وأشكال متباينة و أغراض متعددة، حيث يُلاحظ أن المعاهدة يغلب عليها الطابع السياسي وليس تلك التي تكون مطبوعة بطابع اجتماعي أو اقتصادي..

الإتفاقية: ترى الدكتورة بن عبد الرزاق بأنّ الاتفاقية تستخدم عادة للدلالة على المعاهدات الجماعية التي تعقدها الدول في غير الشؤون السياسة وتتضمن قواعد عامة يفرق الدكتور محمد المجذوب استعمال تعبير الاتفاقية عن تعبير المعاهدة في الحالات التالية[2]:

1_ عندما يكون أحد الأطراف منظمة الدولية لأن معاهدات تفرض تدخل رئيس الدولة وليس المنظمات الدولية رئيس ممثل كالدولة .

2_ عند الحديث عن الأتفاقيات الجماعية التي تتضمن قواعد قانونية دولية كإتفاقية لاهاي حول قانون الحرب و تسوية النزاعات الدولية

الإتفاق: وهو أقل رسمية من المعاهدة و الأتفاقية وهو لا يعقد عموما من قبل رؤساء الدول وعادة ما يكون بين عدد أقل من الأطراف وينظم في العادة مسائل فنية وأدارية ولا تخضع للتصديق.

البروتوكول: هو مصطلح يطلق عادة على أمور مختلفة ترمي إلى وضع قواعد قانونية ، وإلى طبيق معاهدة قائمة أو إلى تعديلها أو تفسيرها أو استكمالها، ويستخدم اصطلاح (البروتوكول) لوصف الاتفاقيات التي تنطوي على قواعد خاصة بتطبيق أو مدة أو إضافة قواعد أو تفسير أو تعديل معاهدة دولية قائمة و يُطلق الاصطلاح لاعلان عن الرغبة قي تأسيس مبادئ قانونية أو إعراب عن مواقف مشتركة لعدد من دول[3].

[1] حنان بن عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ص 02-03.

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

المحور الثالث: حول صياغة الوثيقة

يُتوقع بعد دراسة هذا المحور أن يكون الطالب قادرًا على:

1) معرفة طرق كتابة وصياغة الوثيقة؛
2) إدراك لأنموذج صياغة الوثيقة السياسية (المعاهدة الدولية)؛
3) بيان أهم معيقات صياغة الوثيقة السياسية والمعاهدة الدولية؛
4) معرفة أهم معيقات الاستفادة من الوثائق؛
5) معرفة أسباب الوثيقة السياسية.

أولًا: طرق كتابة وصياغة الوثيقة

الوثيقة سواء كانت تاريخية أو سياسية (وثيقة داخلية أم خارجية كما مرَّ معنا)، لا تكون منتجة لآثارها ويعتد بها شرعا وقانوناً، إلاّ إذا كانت محكّمة الأركان والشروط أي أنّها مستجمعة لجميع عناصرها، سواء منها الشكلية أو الجوهرية– الموضوعية–، وهي على النحو التالي:

أولا: العناصر الشكلية:

لكي تكون الوثيقة صحيحة يجب أن تستجمع مجموعة من الشروط والعناصر الشكلية، وفي حال غيابها قد تصبح الوثيقة باطلة[1] أو غير صالحة للاحتجاج بها، ويتعلّق الأمر هنا بهوية الأطراف الموقعة، بالإضافة إلى تاريخ التوقيع أو الإصدار، وأخيراً اللغة المستعملة في الوثيقة (المصطلحات السياسية الدقيقة المستعملة).

1- **هوية الأطراف:** تعتبر هوية الأطراف في الوثيقة مهمة جدًا من ناحيتين، أولا: من ناحية حجية الوثيقة ذاتها من خلال معرفة الأعضاء الموقعين عليها (سواء كانوا دول أم باقي الفواعل: كالمنظمات والهيئات الدولية المختلفة)، ثانيًا من ناحية إلزامية الأطراف الموقعة على الوثيقة بالحقوق والواجبات، لذلك من الضروري التعريف بهوية الأطراف (الأطراف ذات العلاقة بالوثيقة) تعريفًا دقيقًا درءا لأي التباس أو غموض.
2- **تاريخ ومكان التوقيع:** لتاريخ الوثيقة أهمية كبيرة في مجال تحليل الوثائق، فكثيراً ما يحسم التاريخ نزاعاتٍ تنشأ عن الوثيقة السياسية، ويرفع ويزيل شبهات واحتمالات.
3- **توقيع الأطراف:** بعد معرفة هوية الأطراف التي ستوقع الوثيقة السياسية، وضبط تاريخ الوثيقة ظبطًا دقيقًا، وبعد تحرير الوثيقة وتلاوتها والإشهاد على فهمها وإزالة كل غموض يكتنف المُسودة قبل إخراجها للعلن، يتم التوقيع على الوثيقة السياسية والتي تصبح ملزمة للأطراف الموقعة عليها، فالتوقيع يعتبر من الشكليات البالغة الأهمية، كما ويعتبر بمثابة التعبير المادي للأطراف على قبولهم بمضمون الوثيقة.
4- **خط الوثيقة ولغتها:** يجب أن تكون الوثيقة ذات خط مقروء ليسهل استرجاع ما فيها من معلومات، وإثبات الحقوق باعتبارها الشاهد التاريخي للواقعة محل الوثيقة، ونظرا للأهمية التي تكتسيها الوثيقة السياسية، وجب تحريرها بلغة سليمة واضحة وتفادي العبارات المبهمة، والتي من شأنها أن تفسر أو

[1] محمد زروال، « عناصر الوثيقة في القواعد الفقهية وقواعد القانون»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3taqTnJ بتاريخ: 2021/01/30.

تُفهم فهمًا غير الغرض الذي وُضعت لأجله، لأنّ الوثيقة تُبنى على الاحتياط وقطع النزاع وذلك هو مُرادها وتحقيق الحقوق.

ثانياً: العناصر الموضوعية:

لحجية الوثيقة السياسية يجب عليها أن تشتمل على العناصر الموضوعية، والتي يمكن أن تُسمَّى أيضا بالعناصر الجوهرية والتي من دونها تُصبح الوثيقة جوفاء، وأهم هاته العناصر، أهلية الأطراف، رضا المتعاقدين، موضوع الوثيقة، وهي مفصلة كالآتي:

1- **أهلية الأطراف:** الأهلية في اللغة معناها: الصلاحية والجدارة لأمرٍ من الأمور، حيث يقول الله تعالى: ﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ (56)﴾[1]، فالأهلية هي مؤنث الأهليّ، والأهلية للأمر: الصلاحية له[2]، واصطلاحًا: هي صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات ومباشرة التصرفات القانونية التي يكون من شأنها أن تكسب حقًا أو تحمله التزامًا على وجه يعتد به قانونًا[3]. فالأهلية يقصد بها أحقية الشخص على إبرام الاتفاقيات أو المعاهدات وتمثيل الدول والشعوب، ومن ثمّ تنصرف الأهلية إلى حجم التمثيل والنطق باسم الدول والجماهير لتتحول إلى شرعية التوقيع.

يملك أشخاص القانون الدولي العام أي الدول والبابا والمنظمات الدولية أهلية إبرام المعاهدات، وعلى ذلك لا تُعتبر معاهدة دولية الأعمال التي يأتيها الأشخاص القانون الداخلي حتى لو اتخذت في بعض الظروف شكل المعاهدات، وبما أن إبرام المعاهدات هو مظهر من مظاهر السيادة للدولة فإنَّ الدولة ناقصة السيادة لا يجوز لها إبرام المعاهدات إلَّا في حدود الأهلية الناقصة وفقا لما تتركه لها علاقة الشعبية من الحقوق لذا يجب دائما الرجوع إلى الوثيقة التي تحدد هذه العلاقة لمعرفة ما إذا كانت الدولة ناقصة السيادة تملك إبرام معاهدة معينة، غير أنه إذا حدث وأبرمت دولة ناقصة السيادة معاهدة ليست أهلا لإبرامها لا تعتبر هذه المعاهدة باطلة بطلانا مطلقا وإنما تكون فقط قابلة للبطلان بناءًا على طلب الدولة صاحبة الولاية على الشؤون الخارجية للدولة التي أبرمت المعاهدة فلها إن شاءت أن تبطلها وإن شاءت أن تُقرها، أما بالنسبة للدول الموضوعية في حالة حياد دائم فلا يجوز لها أن تبرم من المعاهدات ما يتنافى مع تلك الحالة كمعاهدة التحالف والضمان أما الدول الأعضاء في الاتحاد الفدرالي (الولايات، الأقاليم، الكاثونات) فيرجع بالنسبة لها إلى الدستور الاتحاد المعروف، لمعرفة ما إذا كانت كل منها تملك إبرام المعاهدات على انفراد أم لا، وفي العادة لا تجبر الدساتير الاتحادية ذلك وإنما تحتكر الحكومة المركزية مثل هذه المواضيع[4]. أمّا بالنسبة لأشخاص القانون الدولي عدا الدول،

[1] سورة المدثر، الآية 56.

[2] إبراهيم أنيس وآخرون، مرجع سابق، ص 52.

[3] محمد زروال، مرجع سابق، بتاريخ: 2021/01/30. نقلا عن: عبد الرحمان الشرقاوي، **القانون المدني: دراسة حديثة للنظرية العامة للإلتزام على ضوء تأثرها بالمفاهيم الجديدة للقانون الاقتصادي**. الكتاب الأول مصادر الالتزام، الجزء الأول التصرف القانوني، ط 03، الرباط: مطبعة المعارف، 2015، ص 113.

[4] عبد الكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام**. ط4، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 259.

كالبابا والمنظمات الدولية فهم يملكون حق عقد المعاهدات التي تتفق مع الاختصاص المحدد والمعترف به لهم، أما بالنسبة للسلطة التي تملك إبرام المعاهدات في داخل الدولة فهذا ما يحدده دستور الدولة نفسها[1].

2- **رضا المتعاقدين:** رضى: (رضيت) الشيئ ورضيت به رضا اخترته وارتضيته مثله، والرِّضوان بكسر الراء وضمها لغة قيس وتميم بمعنى الرضا وهو خلاف السخط[2]، حيث أنّه – الرضا–من بين العناصر الأساسية في الوثيقة السياسية المبرمة مثلاً: سلامة رضا المتعاقدين، سواء كانوا دول أو أفرادً، ذلك أنّ كلّما تبين عدم توفر ركن الرضا لدى احد المتعاقدين، أو أحس بتعرضه للإكراه كيفما كان نوعه ودرجته، أو تدليس أو غلط أو غش أو عيبٌ آخر من عيوب الرضا، فإنّ درجة مصداقية الوثيقة تكون معدومة وغير محدثة للأثر القانوني، من المتفق عليه في النظم القانونية الداخلية ان العقد قوامه الإرادة التي يفصح عنها الأطراف من كامن النفس إلى العالم الخارجي والتي جاءت نتيجة لإحداث اثر قانوني معين والإرادة المقصودة هي الإرادة الحرة السليمة البريئة، ومع هذا فإنَّ الرضا تشوبه عيوب تعرف بعيوب الرضا والمتمثلة في الغلط، التدليس، الإكراه، إفساد ذمة ممثل دولة المحل.

3- **موضوع الوثيقة السياسية:** يُقصد به الغرض والهدف الذي أُنشئت من أجله، أو بمعنى آخر الموضوع الذي ستعالجه الوثيقة، شرحًا وتعليلاً، نفيًا أو إثباتًا لحقوق معيّنة...إلخ

ويقصد بمشروعية المحل وسبب المعاهدة مثلًا، **وفقا لأمال المرشدي،** بعدم وجود تعارض بين موضوع المعاهدة والغرض منها؛ وبين أي من قواعد القانون الدولي الآمرة العامة المقبولة والمعترف بها في الجماعة الدولية كقواعد لا يجوز الإخلال بها ولا يمكن تغييرها إلَّا بقواعد جديدة من قواعد القانون الدولي العام لها دان الصفة فكل معاهدة تتعارض مع هده القواعد تعتبر باطلة ولا يُعتد بها Jus cogens[3].

وهذا قد نصت المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 أو عام 1986 على « تعتبر المعاهدة لاغيه إذا كانت وقت عقدها تتعارض مع قاعدة قطعية من قواعد القانون الدولي العام[4]».

وفي تطبيق هذه الاتفاقية يراد بالقاعدة القطعية من قواعد القانون الدولي العام أية قاعدة مقبولة ومعترف بها من المجتمع الدولي ككل بوصفها قاعدة لا يسمح بالأشخاص منها ولا يمكن تغييرها إلَّا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام ويكون لها نفس الطابع وليس دلك فحسب بل إنَّ المادة 64 من ذات الاتفاقية ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث نصت على:« إذا

[1] المرجع نفسه.

[2] أحمد المقريّ، **المصباح المنير**. القاهرة: دار الحديث، 2003، ص 140.

[3] أمل المرشدي، « بحث قانوني و دراسة عن المعاهدات الدولية»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2VrhmMGبتاريخ: 2021/08/04.

[4] المرجع نفسه.

ظهرت قاعدة قطعية جديدة في القانون الدولي العام تصبح أية معاهدة قائمة تخالف هذه القاعدة لاغية ومنتهية».

أمّا في الشريعة الإسلامية، فإنّها لا تعترف بوجود قواعد أمرة لاحقة بحكم أنَّها صالحة لكل زمان ومكان وثابتة التطبيق والسريان كما أنَّ مسألة عدم مشروعية المعاهدات في الشريعة الإسلامية يتجاوزه القانون الوضعي حيث لا تجبر إبرام معاهدات التحالف والمعاهدات العسكرية مع الكفار؛ لأن هذا النوع من المعاهدات يتعارض مع مقاصدها الحقيقية التي ترفض عقد المسلمين لها والأمثلة على عدم مشروعية موضوع المعاهدة حكم أحد المحاكم العسكرية المشكلة في ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية بأنه إذا كان «لافال» رئيس وزراء فرنسا وسفير حكومة فيشي في برلين قد ابرم مع ألمانيا اتفاقية حول استخدام أسرى الحرب الفرنسيين في المصانع الألمانية فالمحكمة قضت بأّن الاتفاق يعد باطلا لكونه جاء مخالفا للآداب والأخلاق العامة الدولية.[1]

ومن الأمثلة على عدم مشروعية المعاهدة خاصة أنَّ مَوضُوعها مخالف للآداب العامة الدولية، الاتفاق الفرنسي الانجليزي و الإسرائيلي المعقود في سيفر والذي كان موضوعه الاعتداء على مصر في 29 أكتوبر 1956[2].

4- **لغة الوثيقة:** إنّ الوثيقة السياسية التي تحدث أثرًا سياسيًا وتاريخيًا، هي تلك الوثيقة الواضحة والتي تتميز لغتها بالبساطة ووالوضوح، حيث يُتَجنّبُ فيها الغموض وركاكة الأسلوب، ويُعتمد فيها على الإيجاز وعدم التّكرار، وهي فضلا عن ذلك تتميز بسلاسة الأسلوب مع السلامة من العيب. مع تجنب العبارات الفضفاصة التي تحمل لغتها أكثر من معنى وتقبل التأويل، واجتناب التطويل قدر الإمكان، وتتميز لغتها بما يلي:

- ✓ اللغة السياسية والقانونية المحترفة والمعاصرة، التي تخاطب الأنظمة والمجتمعات المحلية والدولية باللغة التي يفهمونها؛
- ✓ الصلابة والوضوح فيما يتعلق بالثوابت، وتأكيدها عليها في مواضع عديدة بشكل لا يحتمل اللبس؛
- ✓ اللغة السياسية المرنة المنفتحة على الواقع، والتي تؤكد على المشترك مع الآخرين دونما إخلال بالثوابت؛
- ✓ روح الإعتدال، والبعيدة عن الغلو والتطرف والتعصب؛ والتي تؤكد على القيم الإنسانية المشتركة في الحرية والعدالة ورفض الظلم والعدوان.

[1] أمل المرشدي، مرجع سابق، بتاريخ: 2021/08/04.

[2] أمل المرشدي نقلا عن: جمال عبد الناصر مانع، **القانون الدولي العام (المدخل والمصادر)**. عنابة(الجزائر): دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2005، ص ص 124-125.

ثانيًا: طرق كتابة الوثيقة السياسية وصياغتها:

هناك ثلاثة طرق لكتابة الوثائق كالتّالي:

1- **التوافق السياسي:** وهو مصطلح أُطلِق لأول مرة على طبيعة عمل الحكومة البريطانية للمدة ما بين (1945-1979)، حيث أطلق المُحللون السياسيون، وخبراء العلوم السياسية مصطلح "التوافق السياسي" على الظاهرة التي سادت الحياة السياسية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية وأستمرت الى سبعينيات القرن العشرين. وتَمثّلتْ تلك الظاهرة بتوافق الحزبين الرئيسين "المحافظين، والعمال"، على السياسات العامة للحكومة، مثل تحقيق الرفاهية، والضمان الأجتماعي، وخدمات الدولة في القطاع الصحي، وإنتشار تأميم الصناعة. ونخلُص الى تعريف مفهوم "التوافق السياسي"، كالأتي: هو إتفاق عام، بين الأحزاب السياسية على إدارة شؤون البلد بناء على أُسس توافقية بغض النظر عن حجم تمثيلها البرلماني الحقيقي (الأحزاب الكبيرة والأحزاب الصغيرة). والمثال الكلاسيكي على هذا المفهوم يتجلى بسياسات وأداء الحكومات الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصاً بريطانيا. ولأن هذا المفهوم ظهر مباشرة بعد الحرب، سُمي في بعض المراجع السياسية، بالتوافق السياسي لفترة ما بعد الحرب (Post war political consensus)[1]، ولذلك فإنّ التوافق السياسي هو المرحلة التي تسبق توقيع الوثيقة السياسية أوكتابتها، وهذا بطريقة سلمية تحمل في معناها القبول والوصول إلى تفاهمات.

2- **الإكراه (الضغوط: الدّاخلية، الخارجية):** تسبب ممارسة الضغوط الدولية على الدول في إجبارها على التوقيع على بعض المعاهدات والاتفاقيات، مع السعي لابتزاز الدول المستهدفة من أجل الخضوع للضغوط والاعتبارات وحشد القوى الدولية لصالح مشروع من أجل الدفع بالدولة المعنية للتصديق والتوقيع على المعاهدة أو الاتفاقية بالإكراه، والتنازل الكبير من قبلها، حيث تكون فيها الدولة محلّ ضعف في مقابل الدول الضاغطة والمؤثّرة.

3- **الفصل بين مرحلتين:** يمكن القول بأنّ الوثيقة السياسية تصاغ في الكثير من الأحيان، للتأريخ لحقبة تاريخية معينة أو لتعرية حقبة تاريخية باعتبار ما بعدها أفضل مما قبلها ولذلك، نتعبر بأنّ الوثيقة السياسية هي تحديد لجهة السلطة وحقوق وواجبات السّاكنة مثلا في هذه الحقبة الجديدة، وتوضيح جهات السلطة والمسؤولية، وقد تلغي ميزات وخصائص معينة (كحقوق مكتسبة أو واجبات ملقاة على عاتق فئة معينة) والمثال الواضح هنا هو تعديل دساتير في الكثير من الدول للتعبير عن نظام سياسي معين أو توجه وخيار استراتيجي سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي، كما فعل قيس اسعيد حينما غير الدستور في سنة 2022، حيث يختلف .... الدستور الجديد الذي عرضه الرئيس قيس سعيد على الشعب التونسي قبل موعد الاستفتاء عليه في 25 جويلية 2022، اختلافا جوهريا عن دستور 2014، الذي علّق الرئيس الحالي العمل به بعد إعلانه تدابيره الاستثنائية قبل نحو عام.[2]

[1] كمال كركوكي، «(التوافق السياسي) و(التوافق الوطني) المفاهيم، ووسائل التطبيق، والتجارب الدولية»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2YMflfG بتاريخ: 2021/10/14.

[2] خميس بن بريك، « مشروع دستور قيس سعيد.. أبرز الاختلافات عن دستور 2014 »، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3DC1DgP بتاريخ: 2023/02/04.

وعن تحرير الوثيقة، يرى الأستاذ عباس حمودة♦ بأنّه يمكن تقسيم طرق تحرير الوثائق إلى نوعين رئيسيين[1]:

النوع الأول: نطلق عليه التحرير الذاتي–يتحدث فيه الفاعل القانوني بضمير المتكلم فيقول: " أنا فلان قد بعت إلى فلان" أو " أنا فلان تنازلت لفلان"، وقد تختلف صورة الفاعل التي ترد في الوثيقة فأحيانًا تكون بصيغة المضارع فتكون–"أنا فلان أتنازل...." ويصح أن تكون بصيغة الماضي فيقول "أنا فلان تنازلت"أو" نحن سلطان... قد تنازلنا".

فإذا ورد الفعل بصيغة المضارع قيل عنها أنها لها طابع التصرف– لأنّ المتكلم بصيغة المضارع يبدو انه يتصرف فعلا– فيطلق عليها في هذه الحالة (وثيقة تحرير ذاتي بضمير المتكلم وفعل المضارع).

النوع الثاني: التحرير الموضوعي:

يتحدّث فيه الفاعل القانوني بضمير الغائب وتتخذ الوثيقة في هذه الحالة شكل تقرير فيقول: « تنازل فلان الأول إلى فلان الثاني» ولبيان هذا التحرير الموضوعي يمكن أن نقسمه إلى تحرير شخصي وتحرير غير شخصي، ففي التحرير الشخصي تكون الوثيقة على لسان شخص غير صاحبها– فمثل هذا الشخص قد يكون مسجلًا فيقول « قد سجلت أنا فلان المسجل أن فلانا قبل كذا وكذا».

ونوع آخر من التحرير الموضوعي هو التحرير غير الشخصي– يرد على هيئة مذكرة « بما تنازل عنه فلان إلى فلان» دون ذكر الفاعل القانوني.

♦ أستاذ الوثائق–كلية الآداب، جامعة القاهرة سابقًا.

[1] عباس حمودة، مرجع سابق، ص 26.

ثالثًا: أنموذج لصياغة الوثيقة السياسية (المعاهدة الدولية)

تمر المعاهدات الدولية عموماً في عدة مراحل عند إبرامها، وقبل أن تصبح ملزمة لجميع الدول الأطراف فيها، وتتلخص أبرز تلك المراحل حسب الطالب طارق جمعة سعيد بما يلي[1]:

1-المفاوضة: وهي وسيلة لتبادل وجهات النظر بين ممثلي دولتين أو أكثر بقصد توحيد آرائها، ومحاولة الوصول إلى حل أو تنظيم لمسألة أو موضوع معين، سواء أكان سياسي أم إقتصادي أم قانوني، ويجب أن يزود من يعهد إليه بمهمة إجراء المفاوضات بوثائق تفويض، إلا إذا كان رئيساً للدولة أو رئيساً للبعثة الدبلوماسية المعتمدة لدى الدولة التي يتم التفاوض مع ممثليها أو رئيساً للبعثة الدائمة لدى إحدى المنظمات الدولية بالنسبة للتفاوض مع المنظمة ذاتها.

2-تحرير المعاهدات وتوقيعها: فبعد التوصل إلى اتفاق بشأن الأمور والمسائل المتفاوض عنها فإنَّهُ يتمُّ تحرير كل ما اتفق عليه، فتحرير تلك المعاهدة يعد شرطًا ضرورياً للمعاهدة الدولية، واثبات الاتفاق الذي من شأنه أن يقطع الخلاف في حال وجوده، فإذا أدت المفاوضة إلى اتفاق وجهات النظر تبدأ مرحلة تسجيل ما اتفق عليه في مستند مكتوب، وذلك بعد أن يتم الاتفاق على تحديد اللغة الواجب استعمالها في تحرير المعاهدة ليتم بعد ذلك التوقيع، وقد عرفت المادة الثانية من الفقرة (أ) من اتفاقية فينا المعاهدة بأنها" الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة، والذي ينظمه القانون الدولي"، وقد نص ميثاق الأمم المتحدة على ضرورة تسجيل المعاهدات بعد إبرامها حتى يمكن الاحتجاج بها أمام الهيئات الدولية، وبالتالي تبدو أهمية كتابة المعاهدات من أجل تسجيلها ومن ثم إمكانية الاحتجاج بها أمام هيئات الأمم المتحدة.

3-إقرار نص المعاهدة: ويتم الاقرار بموافقة الأطراف على نص المعاهدة، ويختلف أسلوب تلك الموافقة باختلاف طبيعة المعاهدة، فاعتماد المعاهدات الثنائية لا يواجه صعوبة لأنه يتم بإجماع الطرفين، أما المعاهدات متعددة الأطراف والتي تجري بين عدة دول في إطار مؤتمر دولي، فإنَّ الموافقة عليها تثير صعوبة تتمثل في التقاليد الدبلوماسية، فقد نصت المادة 9 من اتفاقية فينا "أ: يتم اعتماد نص المعاهدة برضا جميع الدول المشتركة في صياغتها مع الاستثناء الوارد في الفقرة (2) ب: يتم اعتماد نص المعاهدة في مؤتمر دولي بأغلبية ثلثي الدول الحاضرة والمصوتة إلَّا إذا قررت بالأغلبية ذاتها اتباع قاعدة مغايرة."

4-اعتماد المعاهدة بشكل رسمي: ويتم ذلك عن طريق اتباع الإجراءات المنصوص عليها في نصوص المعاهدة أو المتفق عليها فيما بين الدول المشتركة في صياغتها والتي تحدد آلية الاعتماد النهائي.

و في حالة عدم وجود مثل تلك الإجراءات يجري الاعتماد النهائي بالتوقيع بشرط الرجوع إلى الدولة أو التوقيع بالأحرف الأولى من جانب ممثلي الدول على نص المعاهدة، ويلجأ إلى التوقيع بالأحرف الأولى (التأشير) عادة عندما لا تزود الدول ممثليها بالسلطات الكاملة للتوقيع، أو عند وجود شك بخصوص القبول

[1] طارق جمعة سعيد، " آليات توطين المعاهدات الدولية في القانون الوطني "دراسة مقارنة بين التشريع الأردني والتشريع العراقي"، رسالة ما جستير، (كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط- عمان: الأردن، 2020)، ص ص 77-81.

النهائي من قبل الأطراف فالتوقيع لوحده لا يكفي لالتزام الدول بالمعاهدة، وإنَّما ينحصر أثره القانوني في تسجيل ما تم الاتفاق عليه بين الطرفين.

5-التصديق: ويُعتبر التصديق على المعاهدة هو ذلك التصرف القانوني الذي يُقصد به الحصول على إقرار السلطات المختصة داخل الدولة للمعاهدة التي تم التوقيع عليها، وعرف الفقه التصديق بأنَّهُ (قبول الالتزام بالمعاهدة رسمياً من السلطة التي تملك عقد المعاهدات عن الدولة، وهو إجراء جوهري بدونه لا تتقيد الدولة بالمعاهدة التي وقعها ممثليها.

فالتصديق ليس إجراءً شكليا ولكنَّهُ أمرٌ بالغ الأهمية، يقصد من خلاله اقرار الأجهزة المختصة داخل الدولة للمعاهدة على نحو ملزم على الصعيد الدولي.

أو هو إجراء دبلوماسي يتخذه رئيس الدولة عادة ليؤكد به توقيع ممثل الدولة على المعاهدة أو ليقر بأن ذلك التوقيع قد نال موافقته، فهو بتعبير آخر قبول المعاهدة بصفة رسمية من السلطة التي تملك حق عقد المعاهدات باسم الدولة.

وقد حددت اتفاقية فينا في المادة (14) الفقرة (1) الحالات التي يتطلب فيها التصديق لالتزام الدولة بالمعاهدة وهي:

أ – إذا نصت المعاهدة على أن التعبير عن الرضا يتم بالتصديق.

ب – إذا ثبت بطريقة أخرى أن الدول المتفاوضة كانت قد اتفقت على إشتراط التصديق.

ت– إذا كان ممثل الدولة قد وقع المعاهدة بشرط التصديق.

ث – إذا بدت نية الدولة المعنية من وثيقة تفويض ممثلها أن يكون توقيعها مشروطاً بالتصديق على المعاهدة، أو عبرت الدولة عن مثل هذه النية أثناء المفاوضات.

6-التسجيل: نصت المادة الثامنة من عهد عصبة الأمم على أن" لكل معاهدة أو إتفاق دولي يعقد بين أعضاء عصبة الأمم يجب تسجيله في سكرتارية العصبة، أمثال هذه المعاهدات والاتفاقات الدولية لا تكون ملزمة إلَّا بعد هذا التسجيل"، وكان الباعث على تضمين عهد عصبة الأمم هذا النص القضاء على الاتفاقات السرية، وتسجيل المعاهدة هو إيداع المعاهدة لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتقييدها في سجل خاص، وينص ميثاق الأمم المتحدة في المادة (102) منه على ضرورة تسجيل المعاهدات بعد ابرامها حتى يمكن الاحتجاج بها أمام الهيئات الدولية، وبذلك تبدو أهمية كتابة المعاهدات من أجل تسجيلها ومن ثم امكانية الاحتجاج بها أمام هيئات الأمم المتحدة.

رابعا: معيقات صياغة الوثيقة السياسية:

تبدو عملية صياغة الوثيقة السياسية أمرًا عسيرًا وغير سهلٍ البتة، ولذلك فإنّ أهم ما يعيق صياغتها يتمثل في النقاط التالية، على سبيل الإجمال والأهمية لا على سبيل الحصر:

1- إزدواجية اللغة التي ستكتب بها الوثيقة: في العادة لا يتفق الطرفان على اللغة الأصلية التي تكتب بها الوثيقة السياسية خاصة إذا كانت معاهدة أو اتفاقية بين طرفين، حيث غالبًا ما يفضل الطرفان كتابتها بأحد لغتي الطرفين.

2- إذكاء وتأجيج الصراع وإشعال نار الفتنة بين الدول المتصارعة أو المختلفة: باعتماد أساليب من قبيل افتعال مشاكل أو مشكلات عرضية بدافع الإلهاء وتأخير الإتفاق بين صناع القرار في هذه القضية من أجل حلحلتها بطرق سلمية.

3- الضغوط الممارسة على أحد الأطراف بغرض عدم صياغة الوثيقة السياسية أو التوقيع عليها: وذلك من خلال لوبيات وجماعات ضغط تتأثر مصالحها في حال تم الإتفاق بين الأطراف المتصارعة أو التي في حالة نزاع، وذلك من خلال اعتمادها على الإعلام أو الدعاية المغرضة والتشكيك في نوايا الطرف الآخر.

4- عدم تزويد الدولة ممثليها بالسلطة الكاملة للتوقيع[1].

[1] طارق جمعة سعيد، مرجع سابق، ص 79.

خامسًا: أهم معيقات الاستفادة من الوثائق السياسية

تحتلُّ الوثائق السياسية والمواثيق الدولية مكانةً مميزة في العلاقات الدولية، كونها المراجع والوثائق السّامية التي يُرجعُ إليها عند حدوث صراعاتٍ وأزماتٍ دولية، وتسهمُ إلى حدٍ كبيرٍ في حلحلة الأزمات بالطرق السلمية من خلالها والاحتكام إليها؛ كما إنَّ الوثائق القديمة مفيدة في معرفة تاريخنا، و هي الركيزة الحقيقية التي يعتمد عليها الباحثون عن الحقيقة، ففيها نجد كل شيء نجهله عن القرون الماضية، وهو ما أكدت عليه الكثير من الوثائق التي حصلنا عليها عبر العصور؛ غير أنّه لايمكننا الاستفادة منها والرجوع إليها دائما بسبب الكثير من المعيقات التي تحول دون الاستفادة الفعلية منها، ومن أهم هاته المعيقات مايلي:

أولا:- عدم الحصول على الوثائق السياسية: إن أهم ما يعوق وصول الوثائق التاريخية، السياسية إلينا هو:[1]

1: عدم تفهم الناس لأهمية الوثائق، فالكثير منهم يمتلكون وثائق ولكن لجهلهم وتفكيرهم القاصر فإنَّهم يحجمون عن اطلاعنا عليها، فالبعض منهم يعتقد أن إظهار الوثيقة سيسبب أمراً غير محمود العواقب، كأن يكون في بعضها خلافات قبلية أو ما شابه ذلك.

2: عدم وجود الدعم المادي والمعنوي للباحثين، وهذا الأمر جعل بحوثنا تقتصر على جوانب معينة فقط، لعدم مقدرتنا على الحصول على قدر أكبر من الوثائق المهمة، والتي نعتقد في ظل الدعم المادي سواء من أصحاب رؤوس الأموال أو من الجهات الحكومية ذات الشأن.

إنَّ الباحث المطلع على الوثائق يجد أن الدولة العثمانية قد اهتمت بالوثائق اهتماما ليس له نظير في العالم الإسلامي، فالوثائق العثمانية نموذج للوثائق ذات الأهمية العالية والفوائد الكثيرة، لأنها تغطي فترة زمنية طويلة كانت حركة التأليف خلالها في معظم البلاد العربية ضعيفة، قل من يرصد الأحداث ويسجلها، وندر من يتتبع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويكتب عنها.

إن ظهور الوثائق العثمانية بدأ بالأرشيف العثماني في اسطانبول الذي يحوي 150 مليون وثيقة فضلاً عن الدفاتر والسجلات في بعض الإدارات والمكتبات القديمة الذي أظهر لنا منجما غنيا بالكنوز الدفينة وثروة من المعلومات لا تقدر بثمن، وقد قامت السلطات التركية بإنشاء تخصص في الجامعات التركية يعنى بترجمة الوثائق القديمة، لأن اللغة التركية القديمة لم تعد موجودة حالياً ولا يعرف التعامل معها إلا قلة من الناس، فوجود مثل هذه الترجمات قد يفيد الباحثين كثيراً.

ولذلك حينما صرّح موقع ميديا بارت MEDIAPART بتاريخ 2022/06/08 بأنّ ديغول والإليزيه كانا على علم بمجازر 17 أكتوبر الذي حدثت في فرنسا ضد العمال الجزائريين، أميط اللّثام عن معلومات مهمة كانت مخبأة لأكثر من ستين سنة، وفقًا مانقلته جريدة الخبر[2].

وخلاصة القول لابُدَّ من العمل على إبراز الوثائق والاهتمام بها حتى لا يضيع تاريخ الأمة. فهناك ظاهرة غريبة وجدناها هذه الأيام، ففي سنوات خلت كان أجدادنا يعتمدون على الحفظ، فتجد الواحد منهم يحفظ تاريخ الأحداث

[1] بتصرف عن: فائز البدراني، مرجع سابق، 2020/12/23.

[2] مسعودة ب، « ديغول والإليزيه كانوا على علم بمجازر 17 أكتوبر»، جريدة الخبر، العدد 10257، 08 جوان 2022، ص 23.

والأيام والميلاد والوفاة، ويشترك في ذلك الرجال والنساء، واليوم ضعفت ملكة الحفظ بسبب عوامل عديدة منها: جناية الأجهزة والوسائل الإعلامية الحديثة .. وبالأمس كان أجدادنا يحسنون الظن في كل باحث أو كاتب أو مؤرخ فيبسطون له ما يملكون ويفتحون له نفوسهم قبل سطورهم، ويمدّون له يد العون بكل ما يملكون، أما اليوم فلا !! فقد وجدت عدداً كبيراً من الناس ما إن تسألهم عن حقيقة تاريخية أو حدث معين أو ميلاد أحد آبائهم حتى (يقفز) إلى أذهانهم سوء الظن، فتسمع سؤالهم : وماذا تريد ؟ وما دخلك بذلك ؟ و (عسى ما شر ..!!) .. ولسان حالهم يقول :- من المؤكد أن له مصلحة مادية من البحث أو أن له مقصداً لا يسرنا!!

أمَّا إن سألت عن وثيقة (يملكونها) أو مخطوطة تحت أيديهم فإن الصعود إلى سطح القمر أقرب إليك من الاطلاع عليها أو الحصول على نسخة أو صورة منها، والسبب الوحيد هو أن سوء الظن(قد عُيّن بقرار حاسم) حارساً لتلك الوثائق والمخطوطات!!

وحديثنا هنا عن الوثائق والمخطوطات التي يملكها الأفراد وليس عن تلك التي في المكتبات العامة؛ لأن الأخيرة لها نظام واضح معروف، والمكتبات تتعاون مع الباحثين تعاوناً كبيراً رائعاً .. ويمكن للباحث إذا أثبت غرضه البحثي أن يحصل على صورة لما طلبه وأن يطلع على كل ما يطلبه حسب شروط رسمية معروفة.

وهناك فريق آخر من العامة تكون مواقفهم من الوثائق والمخطوطات مواقف معاكسة تماماً للفريق الأول، ففي مقابل (تشدّد) الفريق الأول وسوء ظنهم في الباحثين ومنعهم الاطلاع على الوثائق نجد الفريق الثاني لا يقيم للوثائق والمخطوطات أي وزن، فهي ترمى في أي مكان، وسرعان ما تصلها حشرات الأرض، فتجد لها فيها مرتعاً خصباً حتى تنقرض ويحرم منها الباحثون .. وقد سمعت ورأيت صوراً مما فعله الفريق الثاني كما رأيت مواقف مما يفعله الفريق الأول من عامة الناس الذين لديهم وثائق وصكوك ومخطوطات تحوي كنوزاً معرفية وحقائق نحن بأمسّ الحاجة إليها . والزهد في الوثائق عند الفريق الثاني قد يسلك طرقاً متعددة، منها بيع بعض الوثائق بأبخس الأثمان أو إهداؤها لمن لا يحسن الاستفادة والإفادة منها.

وتبقى هذه المشكلة عقبة كؤوداً في وجه الباحث، وحجر عثرة في طريق المؤرخ، ونقطة سوداء في منهج البحث والتحقيق وتحليل الوثائق.

وليس ما كتبنا هنا اعتراضاً على حقوق الملكية العلمية والفكرية وليس دعوة للتهاون بشأنها، ولكنها أمنية ودعوة ورجاء إلى كل من لديه وثيقة أو مخطوطة يمكن أن يستفيد منها باحث أو مؤرخ أو محلل أن يتعاون معه ويمده بما يحتاج بعد تأكده من مدى الحاجة ومقدارها والاتفاق على بيان المصدر والإشارة إليه ويمكن إن صححنا منهجنا في التعامل مع المخطوطات والوثائق أن نُمدّ الباحث بما يحتاج قبل أن يطلب ذلك.

3: تلف الوثائق: نظراً لأن طبيعة الوثيقة عرضة للتلف سواء سبب المادة المصنوعة فيها أو المادة التي تمت الكتابة بها فقد وجدت وثائق أصبحت كالتراب وبعضها لا يسمن ولا يغني من جوع كما يقال، ويمكن إرجاع أسباب التلف إلى عاملين[1]:

[1] عبد الرحمن بن أحمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 07.

العامل الأول: يرجع إلى طبيعة الوثيقة كما ذكرت فهي مصنوعة أما من الورقة والورقة تصنع من ألياف القطن أو عجائن الخشب وهي تتلف بسرعة أو من الجلد وخاصة تجليد المخطوطات وإذا اجتمعت مع الرطوبة أثرت على الورقة أو على الحبر المكتوب به على المخطوطة وكذلك الحبر المستخدم في الكتابة فإنه قد يزول مع الزمن أو يتدخل بحيث يتعذر القراءة من الوثيقة أو المخطوطة.

العامل الثاني: فهو أسباب خارجية وذلك مثل الرطوبة والحرارة حيث تجعلان الورق يتكسر ويتغير لونه . كذلك وجود بعض الحشرات التي تتغذى على الورق فيؤدي ذلك إلى إتلافها وكذلك يمكن إضافة الإهمال لمن يحتفظ بالوثائق كتركها معرضة للماء أو الحريق أو حفظها بطريقة تؤدي إلى التلف والضياع.

ثانيًا:- تأقيت الوثيقة السياسية:

يعتبر عامل الزّمن مهمًا جدًا، من حيث إثبات الحقوق ومدى حجّيتها، لدى الأطراف المُتخاصمين خاصة إذا كانت بين الدول أو الجماعات والعرقيات الإثنية المُتمَايزة، يصبح معها الزمن وتوقيت الوثيقة عاملاً حاسما لكثير من الأمور، فإذا كانت الوثيقة مؤقتة ومثبتٌ مجالها الزمني كأن يكون مثلا بعقد من تاريخ الوثيقة أو نهاية أزمة من الأزمات فتبطل مفعول وحجية الوثيقة، أمّا إذا كانت مفتوحة الزمن فهي تبقى سارية المفعول ما لم تعدّل أو تُلغى لسبب من الأسباب.

ثالثًا:- نقص المترجمين:

يتحدث الباحث نايف الوسمي♦ عن المعوقات في التعامل مع الوثائق العثمانية مثلا فقال: «إن قلة المترجمين يعد من أكبر المعوقات إذ لا يوجد في المملكة العربية السعودية سوى قلة في هذا الجانب لعلهم يعدون على أصابع اليد الواحدة، وهو الأمر الذي حرمنا من الاطلاع على مثل هذه الوثائق التي لا نعرف التعامل معها بسبب اللغة»[1].

وقد تنبهت السلطات التركية إلى هذا الأمر فأنشأت تخصصاً في الجامعات التركية يتخصص في ترجمة الوثائق القديمة، لأن اللغة التركية القديمة لم تعد موجودة حالياً ولا يعرف التعامل معها إلا قلة من الناس، فوجود مثل هذه الترجمات قد يفيد الباحثين كثيراً[2].

إنّ نقص المترجمين يحول في الكثير من الأحيان بين الوثائق وما تحتويه من معلومات، وبين الباحث، إن لم يكن لديه دراية بلغة الوثيقة، يحتاج معها إلى مترجم، ممّا يجعله عرضة لفخ: **قراءة الآخرين (** ويكون تابعا لفهم وقراءة الآخرين قراءة ثانية قد تكون مضلّلة**)**.

4: قلة مُتخصّصي تحليل الوثائق السياسية:

يعرف مجال البحث العلمي في ميدان الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، عزوفًا بحثياً كبيرا، حتى يكاد يندر أن يوجد متخصص في العلوم السياسية أو القانونية في تحليل الوثائق، في بعض المعاهد أو الأقسام أو

♦ هو الباحث السعودي نايف الوسمي المهتم كثيرا بالوثائق، وكانت له الكثير من الأبحاث والحوارات في الصحف من بينها صحيفة اليوم السعودية.

[1] عبد الله حسين عبد الملك الشنبري الشريف، « علم التوثيق مقال لـ/ فائز البدراني»، متحصل عليه من الرابط: https://uqu.edu.sa/ahsharif/4558 بتاريخ: 2021/04/13.

[2] المرجع نفسه.

الكلّيات؛ هذا الأمر لا شكّ يُصعّبُ من عملية الاستفادة من الوثائق وفهمها وتحليلها، حيث ينبري لها غير المتخصصين فتصبح النتائج ربما هي ضد ما أُرِيدَ لهاته الوثيقة في بعض الأحيان.

وكذلك قلة المتخصصين، ويرجع الباحث الوسمي هذا الأمر لكون الوظيفة غير مغرية وعدم اقتناع الناس بوجود وثائق هامة، كما يمكن التحدث أيضاً عن عدم وجود فهرسة في المكتبات فقد نبحث عن موضوع معين يتطلب ساعة أو ساعتين لنجد أنفسنا نمكث عدة أيام وربما أسابيع وربما لا نجد هذا الموضوع[1].

واعتبر الدكتور أحمد عصام عيسوي[♦♦] أنّ من بين أوجه القصور التي تواجهها المكتبات هو: عدم وجود المتخصصين في الوثائق الذين يمكن أن يناط بهم العمل في تصنيف وفهرسة وقراءة ورقمنة وأرشفة واسترجاع الوثائق بجميع أنواعها... لا تتوفر لهذه الوثائق التاريخية الأدلة والفهارس اللازمة التي تعلن عن وجودها للباحثين مما يتطلب عمل جاد في هذا المضمار في المستقبل...[2]

ويمكن الإشارة في هذا الصدد كذلك إلى عدم وجود إدارة مستقلة أحيانا في بعض المكتبات العامة لتعتني بهذه الوثائق، وأن الإدارة الوحيدة الموجودة في كل هذه المكتبات هي إدارة روتينية، التي ينبثق عنها قسم المحفوظات الإدارية، وتحفظ الوثائق – إن وجدت – في معظم الأحوال في قسم المخطوطات التاريخية بالمكتبات العامة، كما أنّها لا تتوفر لهذه الوثائق ... الأدلة والفهارس اللازمة التي تعلن عن وجودها للباحثين مما يتطلب عمل جاد في هذا المضمار في المستقبل، وذلك فيما عدا بعض المكتبات التي تلقى رعاية خاصة... ولا يتوفر التنسيق بين هذه المكتبات فيما يتعلق بمجال حفظ وصيانة واستخدام الوثائق[3].

5: صعوبات التصرف اليدوي في الوثائق والأرشيف والمعالجة الآلية لها:

يمتيز عصرنا الحديث بتواتر سريع لكميات الوثائق مما ساهم في ظهور مشاكل تراكم الأرصدة الوثائقية والأرشيفية، وبدأت محلات الحفظ تتضايق يوما بعد يوم، وباتت السيطرة على هذه الأرصدة ومعالجتها واسترجاعها عند الحاجة أمرا صعبا إن لم يكن مستحيلا في حالات عدة... ذلك أن الدراسات أظهرت أن نصف الوقت يقضيه الموظف في مكتبه بين الحفظ والبحث عن الوثائق، ومع تزايد الطلبات وتشعب الأنشطة وارتباطاتها ببعضها، وتكدس الملفات الإدارية بالمكاتب تصبح الذاكرة البشرية غير قادرة على معالجة هذه الأرصدة الوثائقية، كما أن أدوات البحث الوثائقية هي الأخرى بات من الصعب إنشاؤها يدويا، لذلك كانت عمليات البحث بطيئة، وبالتالي تتعطل المصالح المرتبطة بالمعلومة[4] .

6: إهلاكها بسبب الخوف من سقوطها في يد العدو:

[1] عبد الله حسين عبد الملك الشنبري الشريف، مرجع سابق، بتاريخ: 2021/04/13..

[♦♦] أستاذ مشارك الوثائق والمعلومات قسم علم المعلومات – كلية الآداب جامعة الملك سعود وجامعة القاهرة.

[2] أحمد عصام عيسوي، « خدمات الوثائق في المكتبات العامة السعودية: رؤية مستقبلية»، بحث مقدم إلى الملتقى الثاني لاختصاصي المكتبات العامة بوزارة الثقافة والإعلام السعودية، الرياض 28 ـ 30/ 12/ 2013.

[3] المرجع نفسه.

[4] جهاد المحيسن، « الوثيقة الأرشيفية: جذور عربية بدأت من الرق وانتهت عند وسائل التخزين الإلكتروني»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3nwK2Of بتاريخ: 2021/04/26.

الكثير من الأحداث المتعلقة بالثورة التحريرية تنفرد بها الرواية الشفوية بحكم طبيعة العمل الثوري والنشاط السري الذي يفرض في مواقع عدة تتفادى تدوين التقارير والمحاضر لتتحاشى وقوعها في أيدي العدو وفي أحيانٍ أخرى يضطر فيه الشخص الذي بحوزته وثائق هامة إلى إعدام تلك الوثائق[1].

ولذلك فإن أكثر ما يعيق الوصول إلى الوثيقة التّاريخية والسياسية هو إتلافها بعمد مغبّة حصول العدو أو الطّرف المُناوئ له بين يديه، وخير كمثال على ذلك هو عدم وصول الاتفاقات السّرية بين سايس وبيكو حول تقسيم العالم العربي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مستعمرات إلاّ بعد فوات الأوان.

[1] رضوان شافو، «أهمية الدور التوثيقي للرواية الشفوية في كتابة التاريخ الوطني (التاريخ المحلي أنموذجًا)»، مجلة البحوث والدراسات، العدد 21، السنة 13، شتاء 2016، ص ص 272-273.

سادسًا: أسباب الوثيقة السياسية

هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء صدور الوثيقة السياسية، ويمكن إجمالها في الآتي:

- رغبة الأطراف في حفظ جميع الأحداث والرموز التّاريخية، والمنع من تغيير جوهرها أو مضمونها، بما يشكل مادة حية لتفسير الواقع والبناء عليه؛ وللوثيقة السياسية دور هام في تزويد المؤرخين والسّاسة والبحَّاثة بالمادة الكتابية والتي تُعتبر المصدر الأول لديهم؛
- تُساعد الوثائق السياسية على معرفة جميع الأحداث السياسية التي حصلت منذ القدم، بحيث يعتمد غالبية الباحثون عليها في التّعرف على مسار الأحداث وأسبابها، الأمر الذي من شأنه أن يُفسِّرَ غُموضاً، كما أنّها تُساعد على بناء الهوية للأمم والحفاظ عليها على مرِّ الزّمن؛
- تتولد الوثيقة السياسية من أجل إثباتِ حقٍ ما أو إبطال مزاعم معينة♦، لتصبح بمثابة ميثاق ودستور حاكم للعلاقة بين كل الأطراف ذوو العلاقة في موضوع الوثيقة؛ ولتكون أيضاً حصنًا منيعًا في مواجهة أفكار التقسيم والحروب، سيما قضايا النزاعات الحدودية، خاصة في إفريقيا، " كالقانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي: حيث أوردت المادة الثالثة منه، أنَّ من بين أهم أهدافه تعزيز السلم والأمن والاستقرار في القارة الإفريقية. ثم تولت المادة الرابعة منه تحديد أهم المبادئ التي يقوم عليها مثل مبدأ احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، ومبدأ تسويةِ الخِلافات بين الدول الأعضاء في الاتّحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر، ومبدأ، منع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها بين الدول الأعضاء في الاتحاد"[1]؛
- ببنودها المختلفة تُحاول الوثيقة في كثيرٍ من الأحيان الإقناع، ما يجعلها تتضمّنُ حُججًا تبنى منطقيًا من البداية إلى النهاية[2]، فهي وعاء معلوماتي تزودنا بمعلومات دقيقة وواضحة عن جوانب متعددة، أهمها: التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والديني لمجتمع ما بعيدٌ عن متناول المعاينة والمشاهدة؛ لاندثاره؛ أو لتطوره الجذري الكبير؛
- تَنشأُ الوثيقة السياسية غالبًا بسبب التنازع بين أطراف الدولة الواحدة أو الأُمّة الواحدة(تنازع مجتمعي أو بين الأطياف السياسية) أي عدم الوصول إلى توافق مجتمعي يُفضي على إجماع وطني l'unanimité nationale، حول طبيعة وشكْلِ النظام السياسي الذي يرسمُ معالم الممارسة السياسية وطبيعة نظام الحكم، فتأتي الوثيقة السياسية لحسم الجدل وإيضاح الخطوط العريضة لنظام الحكم؛

♦ كما حدث بالنسبة لمزاعم اليهود حول الحجر المؤابي، حيث تم ذكره سابقًا.

[1] محمد الأخضر كرام، «الآليات القانونية لحل النزاعات الحدودية في إفريقيا»، في مؤلف جماعي: الهادي دوش وآخرون، **أعمال الندوة الوطنية حول: الأبعاد السياسية والقانونية للنزاعات الحدودية في إفريقيا**. الجزء الأول، سكيكدة: دار النشر والتوزيع ميلية، السداسي الثاني 2020، ص 29.

[2] عربي بومدين، « الفرق بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية»، مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية علوم سياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، [د. م. ج]، ص 01.

- محاولة احتوائها لسياسات التوسع لبعض الدول والتنظيمات الإرهابية... كما أنَّ المعاهدات والاتفاقات تتعرض للإلغاء وإعادة تشكيل بسبب أن العلاقات التفاوضية شرسة لا منتهية بطريقة رسمية وغير رسمية[1]؛
- ضبط العلاقات النّاظمة بين السلطة الحاكمة والجمهور، لتُصبح بمثابة العقد الاجتماعي المُدوَّن والمُجمَعُ على صلابته ومتانته، بحيث يُرجعُ إليه عند حُدُوث الأزمات ويُحتكَمُ إليه كالميثاق والدستور وغيرهما؛
- وجود صراعات أولاً: داخلية (بين أطياف المجتمع) وقد يكون الصراع أيديولوجي، قيمي، اجتماعي، اقتصادي، حضاري)، ثانياً: صراعات خارجية (بين الدول أو بين منظمات دولية ودول) بسبب عدم الإنسجام مع المنتظم الدولي والنظام الدولي، فتأتي الوثيقة لتحل صراع أو تقلل من شدته بما تطرحه من حلول توفيقية تعتبر بمثابة خارطة طريق لإيجاد تسويات سلمية لهاته الصراعات من خلال أشواط من المفاوضات وطرق حل الصراع؛ «حيث تأخذ صيغة القانون الدولي، وهي عبارة عن التزامات لا يمكن التحلل منها والأمر ينسحب على الصراعات الدّاخلية»[2]؛
- يمكن أن العديد من الأطر القيادية لمنظمات ودول وأجسام سياسية ومؤسسات، تكن لديها ملاحظات قديمة وحديثة على بعض المواثيق الصادرة لأزمنة مختلفة، مع إرادة إدخال تعديلات عليها، كالمواثيق والدساتير وبعض المعاهدات والاتفاقات الدولية؛
- قد يُجابه المجتمع أو الدول تحديات جمّة، بحيث تواجهها عشراتِ القضايا والمستجداتِ طِوال السنوات الماضية، والتي تكون مثارَ نِقَاشٍ في أطرها، وقدمت عليها إجابات سياسية من قياداتها في بيئات وظروف مختلفة، فأصبحت ثمة ضرورة للملمة الصورة وتوحيد الرؤية، وضبط اللغة السياسية وتحديد المعايير والأولويات خصوصاً لدى نُخُبِهَا ومُواطنيها، وبالتالي تكون البنية الداخلية والداعمة سبباً أساسياً لصدور الوثيقة السياسية؛
- الحاجة إلى وضع النقاط على الحروف، ومواجهة آلات الدعاية والإعلام، والتعامل مع الفيض الهائل من الكتابات والتصريحات والدراسات التي تتكلّم بالنيابة عن **الدول** أو **الكيانات** فيما يتعلق بتطور فكرها السياسي ومواقفها، مستغلة حالة شبه "الفراغ" الناتج عن عدم صدور أدبيات رسمية معتمدة عن بعض الكيانات والدول وغيرهما، فكان لا بدّ من وثيقة تتحدث فيها الحركات والكيانات والمنظمات والدول عن نفسها بنفسها؛
- الواضح أن أهمية إصدار الوثيقة يكون واجباً؛ بعد استكمال إعدادها وإقرارها من كافة الأطر القيادية والشورية المجتمعية والأطراف ذوو العلاقة، وغالبًا ما تُعالج الوثيقة السياسية ثَغراتٍ في المواثيق السّابقة والإتفاقيات؛

[1] بتصرف عن: عادل زقاغ، في مناقشة أطروحة دكتوراه الطالب: لعسل نور الدين، « السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي بين مبدأ المشروطية ومنطق المصلحة القومية- دراسة حالة العلاقة مع الجزائر-»، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد خيضر بسكرة-، قاعة المحاضرات الصغرى، 2021/01/13.

[2] مقابلة مع الدكتور: نور الدين حتحوت، مكتب مساعد رئيس القسم المكلف بالبيداغوجيا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، بتاريخ: 2021/01/18.

- إنّ الوثائق هي الأصول النزيهة التي يجد المؤرخ بين ثنايا سطورها من الحقائق ما يسد الثغرات النّاقصة ويستكمل الحلقات المفقودة[1].
- قد تكون بسبب تحديد العلاقات وغيرها، فوثيقة المدينة مثلًا، أمر الرسول ﷺ بكتابة دستور لسكّان المدينة، حدّد فيه العلاقات والحقوق والواجبات بين المهاجرين والأنصار واليهود والأعراب المجاورين للمدينة، وأقرّ قبائل اليهود على دينهم وأموالهم، واتّفقوا على الدّفاع المشترك على المدينة، لأنّها أصبحت وطنًا واحدًا لهم جميعًا[2].
- تساهم الوثيقة السياسية في خدمة الإنسانية من خلال تجذير واستتباب الأمن الشامل وتعزيز الرؤى وتوحيد المجتمع الدولي حول قضايا جوهرية كحرية المعتقد، وحق تقرير المصير وعدم السماح للدول المعتدية على تعكير صفو العلاقات الدولية، مع محاولتها في كثيرٍ من الأحيان ترقية واحترام حقوق الإنسان والدِّفاع عنها، « وكذلك في مجال التعاون الدولي وذلك من خلال الجهود المبذولة في المجال بين دول العالم لتحقيق الأمن والسلم عبر اتفاقيات ومعاهدات»[3].
- الإشارة إلى معلوماتٍ مهمة أو ابراز فكرة أثبتت فاعليتها، كالإشارة مثلا إلى الديمقراطية التشاركية في الدساتير العربية والحكامة كذلك، وبذلك تكون الوثيقة السياسية عبارة عن مستند حقيقي للافكار والإجراءات أو تحديد الجهات المخوّل لها القيام بها وتنفيذها؛
- لإحداث نتائج قانونية أو سياسية معيّنة، وتعالج قضايا أساسية كتسوية قضية سياسية أو إنهاء حالة سياسية (اضطراب، فوضى...) وتحديد الأطراف ذوو العلاقة والمسؤولية الدولاتية أو الدولية جرّاء قيامهم بأعمال وسلوكات معينة، اتجاه اشخاص وأطراف معينة أو إنشاء تكتل سياسي أو حلف... وهكذا؛
- إلزام أطراف معينة بتحمل المسؤولية وإجبارها على الإذعان لما اتفق عليه الجماعة المتفقون، كما ألزمت دول الحلفاء ألمانيا بعد نهاية الحرب ع 2 في 07 ماي 1945.

[1] محمود عباس حمودة، **المدخل إلى دراسة الوثائق العربية**. جامعة القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1995، ص 03.

[2] دعاس سيد علي وآخرون، **التربية الإسلامية**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2017، ص 93.

[3] تركية بولقرون، « تعاون الجزائر مع منظمة اليونسكو واليونيسيف»، دروس في مادة التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط، متوسطة كحلة بلقاسم- ليشانة-بسكرة، 2023/05/09، ص 27.

أولا: أنواع تحليل الوثيقة السياسية:

هناك العديد من أنواع تحليل الوثائق السياسية، ويمكن إجمال أهمها في ثلاثة أنواع رئيسية:

1-**التحليل السياسي:** وهو الفهم الدقيق لمسار الأحداث السياسية ودوافعها.

2- **التحليل الكمي:** هو ترجمة المحتوى إلى أرقام ونسب وأعداد ومعدلات ثم حساب التكرار لتحديد مواقع التركيز والاهتمام، فحضور المصطلح أو غيابه في المضمون يعطي تفسيرات ودلالات للباحث.

3-**التحليل الكيفي:** هو تفسير وتحليل نتائج وكشف الخلفيات ولماذا كان الاهتمام وما المقصود من ذلك، فيحاول الباحث من خلاله تفسر أو ترجمة الوثائق من خلال اعطاءها صوت ومعنى حول الموضوع محل التقييم.[1]

ثانيا: خصائص التحليل:

يتضمن التحليل العديد من الخصائص أهمها[2]:

- فهم الوثيقة محل الدراسة بجميع المعلومات.
- التفسير و الشرح و التدقيق في موضوع الوثيقة من أجل تحديد عناصر الوثيقة.
- معرفة جوانب موضوع الوثيقة و إعطاء رؤية شاملة وواضحة لدراسة موضوع الوثيقة.
- دراسة موضوع الوثيقة وتحديد المضمون بشكل دقيق.
- تحديد محيط موضوع الوثيقة و الإطار العام له.
- تقديم شرح الأفكار بالاعتماد على مضمون الوثيقة أو موضوعها.
- التقييم من خلال تحليل الظروف المصاحبة له.
- التقويم من خلال النقد عن طريق مقارنة بالدراسات السابقة ذات الصلة والتوصل إلى استنتاجات.[3]
- هناك صلات وثيقة بين الوثائق والقانون والتاريخ والآثار، ... وأنواع المعرفة الإنسانية متداخلة ومتشابكة فيما بينها، ولا يمكن أن يدرس علم معين مستقلا بذاته تمام الاستقلال عن سائر العلوم أو المعارف[4].

[1] عربي بومدين، محاضرات تحليل الوثائق السياسية و المواثيق الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

[2] بتصرف عن: حفيان إكرام، ديلخ ابتسام، « الإطار المفاهيمي لتحليل الوثائق الدولية»، بحث مقدم في مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- 2020-2021)، ص 03.

[3] ميلود ولد الصديق، مرجع سابق، ص 01.

[4] محمود عباس حمودة، مرجع سابق، ص 03.

ثالثًا: تقنيات تحليل الوثيقة السياسية

ضِمنَ إطارِ الحركة السببية المستقرة كتقليدٍ بحثي عام، يمكن التمييز بين نوعين من التطور في تناول الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، بما تتضمنه من معاهدات واتفاقيات دولية، أسلوب تحليل المضمون النوعي، وأسلوب تحليل المضمون بالاعتماد على التقنية الكمية وتعميقها لدى فهمنا لأسباب الظواهر السياسية عامة والدولية خاصة، حيث يمكن التمييز بين التقنيات التقليدية لتحليلها والتقنيات الحديثة[1]. كما أنّه من طرق تحليل الوثائق الدولية[2]: الطريقة الفونكوفونية- الأنجلوسكسونية.

إنّ التحليل هو أسلوب استقصائي يقوم به الباحث للوصول إلى حقيقة أمر ما و يختلف الأسلوب باختلاف الهدف من التحليل، فقد يكون التحليل هو تحليل شيء عضوي مثل تحليل دم الإنسان، فهنا يقوم به شخص كيميائي متخصص للوصول إلى حقيقة وجود مرض ما، و هناك تحليل للكلمة أو المعني و هذا ما يقوم به علماء اللغة و هناك التحليل القانوني و هو ما يقوم به رجال القانون من تحليل نص المادة القانونية وصولا إلى رغبه المقنن من نص المادة؛ و هناك التحليل الرياضي مثل تحليل المباريات، و كل تلك التحليلات لا تتم إلا بأسلوب استقصائي للوصول إلى الحقيقة في النهاية.

وعلى حد تعبير الدكتور عكنوش نور الصباح♦، يدخل مقياس تحليل الوثائق الدولية في إطار مبادئ التحرير الإداري بصفة عامة من حيث المنهجية و الموضوع فهو يحمل بعد **توثيقي و ديبلوماسي قانوني و إجرائي** هام نحاول الإحاطة به إنطلاقا من طبيعة التحرير الإداري العام في حد ذاته.

أولاً: التقنيات التقليدية لتحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية:

تقوم على عدة صيغ تحليلية منها صيغة نموذجية تتضمن خطوات منظمة حدّدها الأستاذ وليد قارة حيث رأى أنّه: من أجل تحقيق الهدف من التحليل، حث أن يتبع أول مرحلة و الخاصة بفهم النص، وتحديد مجالات موضوعه لتسهيل وضع تصميم متين وتيسير عملية التحليل، كما يلي[3]:

الطريقة الاولى: طريقة الأستاذ وليد قارة:

1) مرحلة فهم الوثائق و المواثيق:

تعد هذه المرحلة أهم مرحلة، إذ ينبغي على الباحث أن يجمع المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو الاتفاقية، حيث تعتبر أساسًا لفهم الوثيقة و تحليلها، و تتمحور هذه المرحلة فيما يلي:

1- الدراسة الوصفية: تستلزم القراءة المتعددة والمتمعنة للوثيقة، من أجل تحديد العناصر التالية-:

---

[1] بتصرف عن: لخضر نويوة، « المحاضرة الخامسة»، محاضرات في مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية جذع مشترك علوم سياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2-، 2019-2020، ص 17.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، **مواءمة عرض تكوين ماستر أكاديمي**، عنوان الماستر: العلاقات الدولية، السنة الجامعية 2017-2018، ص ص 25-26.

♦ البروفيسور نور الصباح عكنوش أستاذ محاضر ومدرس مقياس تحليل الوثائق الدولية في قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة- في الموسم الجامعي 2020/2019.

[3] وليد قارة، مرجع سابق، ص ص 01-03.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- طبيعة النص: هل هو نص سياسي، قانوني، اقتصادي، أمني ...، هل هو موضوع عام أو متخصص وهل هو مجرد مشروع دستور، دباجة اعلان أو معاهدة، اتفاقية دولية...، كما قد تكون « نص مقتطف من كتاب، من خطاب، من رسالة، من قانون، دستور، مقال في صحيفة، مبيان (بمنحنيات، بأعمدة، بأنصاف دوائر)، لوحة (رسم جداري، فسيفساء)، صورة، رسم، خريطة... إلخ»[1].
- مصدر الوثيقة: ويقصد بها الجهة المصدرة للنص فقد يكون البرلمان أو الحكومة، أو هيئة الأمم المتحدة أو منظمة إقليمية ما..
- تاريخ صدورالوثيقة: وذلك لمعرفة ما إذا كان النص جديداً، معدلاً تغييرا لموقف معين، حتى يشير إليه المحلل عند تحليله.
- تحديد المصدر الذي أخذ منه النص الأصلي للوثيقة أو الاتفاقية.
- استخراج موضوعه المحدد.

2- الدراسة الشكلية: هنا يتم تقسيم النص والتسطير على الكلمات والمصطلحات أو العبارات المتضمنة فيه، وتتمثل هذه الدراسة في معرفة:

- -البنية الطباعية للوثيقة: ويقصد بها بيان عدد الفقرات أو المقاطع التي يتكون منها النص، وهذا يساعد المحلل ويسهل عليه عملية وضع خطة للتحليل.
- -البنية الاصطلاحية: على المحلل أن يقوم بتحديد المصطلحات المعتمدة في النص، وتحديد نوعها، فقد تكون مصطلحات قانونية أو سياسية أو تقنية أو اقتصادية، حتى يعلم من خلالها اللغة المستعملة هل هي لغة سليمة، مترجمة....، عدد اللغات الصادر بها، ثم استخراج الكلمات المفاتيح، والتي من شأنها أن تسهل على المحلل تحديد مضمون النص بشكل دقيق.
- -البنية الخارجية للوثيقة: فالمتعارف عليه أن أي وثيقة لا تصدر منعزلة، حيث يستند تحليلها على ضوء محيطها الخارجي، أي بربطها بما قبلها أو بما يوازيها أو بما بعدها من نصوص أخرى.

2) مرحلة التحليل:

يتوقف تحليل النص القانوني على ضرورة احترام التقسيم المتعارف عليه، والذي يبدأ بمقدمة ثم عرض فخاتمة.

- المقدمة: إذا كانت المقدمة هي الممهدة للعرض والمدخل له، فإنه لا يجب أن تطغى عليه وأن تكون مختصرة ومركزة، ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة في تحليل أي نص قانوني نذكر:
- -تقديم الإطار العام تسمية الوثيقة أو الاتفاقية + الاطار الشكلي (نوع الوثيقة ": بيان اتفاقية معاهدة دستور / "عدد النصوص و المواد / تقسيم الوثيقة اللغة-)
- -الاطار المكاني و الزماني (مكان اصدار الوثيقة مكان انعقاد المؤتمر الذي انبثقت عنه الاتفاقية تاريخ اصدار الوثيقة- - -

[1] مروان عوكلي، « كيفية تحليل وثيقة»، متوفر على الرابط: (المدونة): https://talta-sept.yoo7.com/t175-topic#521 تاريخ: 2021/04/20.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- الجهة أو الدولة أو المنظمة التي أصدرت الوثيقة أو الاتفاقية أطراف الوثيقة أو الاتفاقية مجالها الجغرافي (عالمية اقليمية، ثنائية، وطني)، كما أوطن الوثيقة في سياقها الزمني، وفي المجال:
  -أعطي تاريخ الوثيقة (عادة ما يكون مكتوبا في أسفل الوثيقة)؛ (إذا كان الأمر يتعلق بخريطة، أحدد المجال الذي تمثله)[1]
- -الظروف المحيطة بإصدار الوثيقة (أسباب اصدار الوثيقة و الظروف المتزامنة مع إصدارها و تنفيذها).
- -الإشارة إلى نوع النص هل هو نص عام أم هو نص خاص.
- -تحديد موضوع النص.
- -ذكر الوثائق المماثلة والمشابهة، التي لها نفس الهدف سواء من حيث الأحكام أو من حيث النتيجة المرجوة من الوثيقة.
- -طرح الإشكالية أو الاشكاليات.
- -الإعلان عن الخطة أو التصميم: وعادة يؤخذ من بنية الوثيقة، ويمكن أن يجتهد الباحث في تقسيمه الى جزئين أو ثلاثة.
- العرض: فيه يتم مناقشة كل الأفكار و الأحكام الأساسية المتضمنة بالوثيقة والمتعلقة به ويعتمد فيه على ما يلي:

1- ضرورة وضع شرح للوثيقة أو الوثائق (الاطار الموضوعي : مضمون الوثيقة بشكل عام تحليل المواد أو النصوص و استنتاج الأفكار و أحكام الاتفاقية الاجراءات و الآليات) بالاعتماد على مضمون الوثيقة و على ما درس الطالب التلميذ لتأكيد أفكار الوثيقة أو الوثائق.

2- تقييم للموضوع، يتم فيه الحديث حول مدى ملائمة الأفكار و الأحكام التي ينص عليها النص موضوع التحليل مع الظروف الواقعية(اجتماعية، اقتصادية، سياسية)...المصاحبة للنص وانعكاساتها (محلياً إقليمياً دولياً)، وإنّ القصد من تقديم نص للدراسة، يكون بغرض التحقق من[2]:

- ❖ فهم المعنى العام للنّص.
- ❖ معرفة شرح وتطوير بعض الأحداث الموصوفة والمشار إليها في النّص أو التي تمّ التلميح إليها.
- ❖ التعود على أساليب البحث عن طريق ترتيب المعلومات وتلخيصها وعرضها وترجمتها في شكل مخطّطات أو جداول أو روسومات توضيحية.

[1] مروان عوكلي، مرجع سابق.

[2] نور الدين لوشن وآخرون، التاريخ. الجزائر: دار الهدى، 2018، ص 12.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهي محطة أولية ومدخل لكل ما يحيط بالنص من معطيات خارجية موضوعية ثابتة، لابد منها لقراءة أي نص، وهذه المرحلة تتم خارج النص وفى إطار البيئة المحيطة به أن " كافة المراحل اللاحقة تتم داخل النص متناولة توضيح التعبيرات والمفردات والمفاهيم الأساسية، ثم تفسير لبنية النص وفى النهاية تصميم خطة التحليل"، وفي هذه المرحلة نطرح التساؤلات التالية حول الأصل-:

أ) التاريخ:- التاريخ ليس مهما - بحد ذاته وانما تركيز النص يقتضى لمحة موجزة الى التسلسل الزمنى؛

ب) المؤلف:- من المفيد جداً معرفة المؤلف، وصفته، ومركزه، واختصاصاته وصلاته.

ج) الطبيعة:-

1- أين الإطار الضيق، المرجع الذى نشر فيه.

2- وأيضا البيئة الاجتماعية والمعنية والتنظيمية.

3- وحتى المرجع المعتمد.

4- مثلًا: مقال نشر فى مجلة أو جريدة أو كتاب، أو نص قانونى، أو أي من المؤلفات، الإطار والدراسات العملية الخ

المرحلة الثانية - التعابير التى يجب الإشارة إليها:-

فى هذه المرحلة نوضح ما يبدو غامضا أو مبهماً، أو غير معلوم من القارئ فى محتوى النص من تعابير سواء كانت للتوضيح أو مفاهيم وفى أساسية وفى هذا الاطار نفرق بين سؤالين:-

(أ)- ماذا؟

بعض الكلمات عندما تُقْرَأُ لأوّل مرّة نفهم معناها وتحمل إلينا طابع أولي... ولكن يجب أن نفرق بين الطابع الأول ومعطيات الواقع الحقيقى للنص.

6- والأهداف والنيات التى نراها والتى تتعلق بإدارة صاحب النص.

(ب) ماذا ؟

مضمون النص ليس منها المعطيات البديهية أو العلمية، ولكنه مبنيّ على معلوماتٍ لها طابع ثقافى.

7- وأيضاً على مفاهيم أساسية.

8- وبدونها لا يفهم النص ويجب فى هذا الصدد أن نفرق بين : " **الكلمات - المفاهيم - الأفكار** " لأن لكلٍّ منها مستوى من القراءة يختلف عن الآخر، فبالنسبة للكلمات لا يجب أن نهمل أيه كلمة لا نعرف معناها، أو نأخذها بمعنى يتبادر للذهن لأول وهله، لأنَّ ذلك قد يؤدى إلى تحويل المعنى تماماً للالتباس خصوصاً إذا كان إطار لا يأتى بالتوضيح.

إنّ التحليل المفهومي هو سيرورة تدريجية لتجسيد ما نريد ملاحظته في الواقع، ويبدأ هذا التحليل أثناء استخراج الباحث المفاهيم من فرضياته أو من أهداف بحثه، ويستمر هذا التحليل أثناء تفكيك كل مفهوم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لاستخراج الأبعاد، ومن تشريح كل بعد وتحويله إلى مؤشرات أو ظواهر قابلة للملاحظة والقياس. بعد ذلك يمكن للباحث الوصول إلى تجميع المؤشرات لإيجاد قياس تركيبي وهو ما يسمى بالدليل[1].

التعريف بالمفهوم ذو أهمية بالغة، إذ لا يتوقف التناول العلمي للظاهرة عند التحديد الجيد للمصطلح أو المفهوم بل يتعداه إلى إعطاء تعريف يمكن من قياسه، إنَّ هذه العملية تسمح بتبديد الغموض والشكوك وضبط موضوع البحث، مما يسهل العمليات الموالية.[2]

وبالنسبه للأفكار – فهناك عدة أفكار أساسية كبرى فى كل تخصص علمي أيّا كانت التعابير المستعملة للدلالة عليها – ويجب فحص الأفكار بدقة والتعرف عليها لأنَّها تكون ما يمكن أن نطلق عليه " النظام العام " للنص السياسي.

المرحلة الثالثة: وهى مرحلة الغوص فى بنية النص والتنقيب فيها، وبنية النص من فعل وإنتاج المؤلف كما نعلم – والبنية التى نبحث فيها ثلاثة أنواع:

(أ) البنية الطبوغرافية للنص السياسي: عدد المقاطع فى النص يدل على تقسيم الموضوع إلى عدة أفكار وإذا لم يكن فى النص عدة مقاطع يكون الموضوع مجمعاً حول نقطة مميزة أما اذا كان النص موسعا فيجب الانتباه إلى التسلسل فى الأفكار وانتظام تنسيقها.

(ب) البنية اللغوية : وتشمل حروف الوصل والإشارة لتظهر خيوط النص وأحيانا يستغنى عنها ولكنها تفهم ضمنا ويجب الانتباه عند تحليل النص – إلى صيغ الجمل وخصوصاً صيغة النفي والنهي وإلى محل الجمل من الإعراب لفهم ما تدل عليه.

(ج) البنية المنطقية:

وبصدد البنية المنطقية قاعدتان:

* الاستدلال بالاستنتاج المنطقي: الانتقال من القاعدة العامة إلى التصرف الذى تنطبق عليه وغالبا ما يظهر على شكل خلفية منطقية والصور الأكثر استعمالا هي الإستدلال من حجة أولى وهذا ما يعبر عنه بالجمله " من يستطيع الأكثر يستطيع الأقل " ويمكن للانتقال من الأقل إلى الأكثر بحجة الإقناع.
* الاستدلال من المفهوم العكسي: أي عندما يكون النص جاء بالتزام ما، فإنّه يعنى منع ما يعاكسه وعندما يحظر النص أمراً ما فإنه يبيح عكس، ولكن هناك بعض الصور غير الدقيقة للأسباب، النتائج ولا تتخطى التحليل العلمي مثلا لا دخان بلا نار هذه النتيجة ممكنة ولكنها غير مطلقة.
* الاستدلال بالاستقراء:

مثال الاستدلاء من الخاص إلى العام – أو من الجزء الى الكل وهدفه تعميم قاعدة ويظهر خصوصًا عن طريق القياس ويقصد إعطاء حالة غير منصوص عليها حكم حالة منصوص عليها.

[1] ميلود بكاي، «أهمية التحليل المفهومي في البحوث والدراسات العلمية»، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد الأول، جوان 2010، ص 11.

[2] المرجع نفسه.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- **المرحلة الرابعة:** التنقيب عن غاية أو غايات النص السياسي:

هذه المرحلة تعد تتويجا للمراحل السابقة كلها – لأننا نستعين بأصل وطبيعة النص " المرحلة الأولى " وبالمفاهيم الأساسية " المرحلة الثانية " وبالبنية المنطقية " المرحلة الثالثة"، والسؤال هنا ما هي غاية هذا النص ؟ وما هي الرسالة التى يحملها ويريد أن تصل للقارئ؟ بالطبع الغاية فى النص لها مفهوم نسبى بحيث يعود للمحلل وللمنظار الذي تبناه ضمن إطار علمى معين؛ وهناك نصوص يمكن تحليلها فى أكثر من إطار علمى وهناك أخرى لا تصلح إلَّا فى إطار محدد ...

المرحلة الخامسة–: خطة التحليل السياسى : – وهى إلزامية لأنَّها تدل المحلل السياسى على– :

- ✓ العناصر الأساسية المندرجة تحت عناوين – أى مجموعة مفردات معبرة بقوة دلالتها.
- ✓ قاعدة تقسيم النص السياسى.
- ✓ غايات النص بعد أن تكون غاياته قد وضحت وظهرت تباعا.

هذه هى المراحل الخمسة – التى تحتاج إلى مران – حتى تكتسب بالخبرة ويصير المرء قادرا على التحليل السياسي حسب الباحث حسين خلف[1].

ثالثًا: الطريقة الإجرائية:

تحتاج دراسة الوثيقة دراسة تطبيقية إلى القدرة على تحليل الوثيقة وتقييمها ولكي يتحقق ذلك فيمكن اقتراح جملة من الخطوات لتحليل الوثيقة.

إنَّ مراحل تحليل الوثائق تعتبر من الأهمية بما كان، ولذلك لا بد من الاعتناء بها وبمعرفة متطلباتها، خصوصا الأسئلة المصاحبة التي تمثل محاور التفكير في الموضوع وتساعد على فهم الوثيقة فهما جيدًا. ويجب التقيد بها حتى لا ينزلق المحلل في الخلط والتكرار والخروج عن الموضوع.

إنَّ إجراء أي بحث أو دراسة ميدانية كانت أم نظرية وفي شتى حقول المعرفة عامة، وفي فروع الدراسات القانونية والسياسية على وجه الخصوص تتطلب معرفة العديد من التقنيات والمهارات والإلمام بخطوات وقواعد منهجية، التي تعتبر المرحلة الأهم في إنجاز البحث العلمي، هذه القواعد والتي من بينها تحليل النص سواء كان قانوني أو سياسي كآلية يلتجأ إليها الباحث من أجل الإحاطة ما أمكن بفحوى النص واستيعابه وبيان أَصله ومصدره وتحليل لغة كتابته.

ويتطلب تحليل الوثيقة عملا تحضيريا يبدأ بقراءة الوثيقة وينتهي إلى تبويب المعطيات ومناقشتها، وعملا تحريريًا يضم المقدمة والجوهر والخاتمة. هذا وتمر عملية التحليل بأربعة مراحل مهمة:

المرحلة الأولى: تحديد هدف الوثيقة

الهدف من الوثيقة: يقصد به: ما الذي يريد صاحب الوثيقة قوله؟ والتنقيب عن الهدف الحقيقي جرَّائها، وذلك من خلال:

[1] حسين خلف موسى، مرجع سابق، بتاريخ: 2020/11/28.

-معرفة الفكرة الرئيسية للوثيقة ويمكن أن تكون:

1. محددة في الأسطر الأولى من الوثيقة؛

2. محددة في الأسطر الأخيرة في الوثيقة؛

3. محددة في العنوان فقراءة العنوان: غالبا ما يعطي الفكرة الرئيسيّة للوثيقة؛

4. غير محددة ولكنها متضمنة في ثنايا الوثيقة.

وتأتي بصياغة مثلا: تهدف هذه الوثيقة إلى ضبط الحدود بين وبين...أو إلى تحديد مجالات التعاون المستقبلي ....أو كانت عبارة عن تأريخ لحقبة تاريخية معينة....

المرحلة الثانية: المرحلة التحضيرية: أو الدراسة الشكلية:

وهي عبارة عن مرحلة تحضيرية بغرض فهم الوثيقة، وهذه المرحلة ضرورية لفهم الوثيقة فهما جيدا لا لبس فيه قبل الشروع في المراحل التالية، تعد هذه المرحلة أهم مرحلة، إذ ينبغي على الباحث أن يجمع المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو الاتفاقية، حيث تعتبر أساس لفهم الوثيقة و تحليلها، و تتمحور هذه المرحلة حول الوصف والشكل ومرحلة فهم الوثيقة ومرحلة الفهم يمكن استعراضها في ثلاثة نقاط وهي[1]:

1)- ذكر الخصائص الأساسية للوثيقة ومميزاتها، نوعها، وصاحبها.

2)- إدراك موضوع الوثيقة: أيْ الجوانب التي يتطرق إليها النّص.

تحديد الإشكالية وصياغة الأسئلة التي يطرحها النّص.

وتتطلب مرحلة الفهم تتطلب ما يلي:

1- قراءة الوثيقة قراءة متأنية لأكثر من مرة وفهمها والبحث عن مقاصدها مع تسطير الكلمات الهامة وفهمها فهما جيدا؛

2- قراءة الأسئلة المصاحبة للوثيقة (من صنع الباحث) واستخراج أهم الأفكار والمعاني والمقاصد الواردة بالوثيقة مع ضرورة ربطها بالأسئلة المصاحبة للوثيقة التي تحدّد الخطوات التي يجب إتباعها والمحاور الرئيسيّة للفكرة (التي تطرحها الوثيقة)؛

3-إعادة قراءة الوثيقة وترقيم الأسطر حتّى يسهل إيجاد الاستشهادات، وقد تكون وثيقة جغرافية: قراءة الخريطة: المفتاح، المقياس... بالنسبة للرسوم البيانية: قراءة المفتاح والرموز... وفهم معاني الكلمات الصّعبة...؛

4- تسطير أو تعليم (وضع علامة مميزة كمربع أو أي شكل آخر) الكلمات المفاتيح في الوثيقة إذا كانت نصا أو إحصائية مثلا وتسفيرها لتسهيل عملية الشرح والتعليق فيما بعد، مع تسطير الكلمات أو المقاطع التي تشير إلى الفكرة الأساسيّة (يمكن استعمال ألوان مختلفة لتحديد مختلف المواضيع)، بالإضافة إلى تسطير الكلمات أو المقاطع التي تشير إلى الفكرة الأساسيّة (يمكن استعمال ألوان مختلفة لتحديد مختلف المواضيع) وفي الأخير تسطير الاستشهادات أو تحديد المقطع أو المقاطع التي تستغل كإستشهادات، الخاصة بكل سؤال والتي سيتمّ كتابتها في التّحرير والتي تكون موضع شرح ونقاش ونقد...؛

[1] نور الدين لوشن وآخرون، **التّاريخ**. مرجع سابق، ص 12.

5- تحديد العناصر المكونة للوثيقة إذا كانت صورة أو رسما؛

يمكن تقسيم هاته المرحلة إلى مرحلتين هما كالتالي:

1-الدراسة الوصفية: تستلزم القراءة المتعددة والمتمعنة للوثيقة، هذه الدراسة الابتدائية لا تقل في أهميتها عن الدراسة في المرحلة الموالية إذ يهتم فيها الدارس أو الباحث بالدراسة الخارجية للوثيقة و ذلك محاولة منه للكشف عن فترة كتابة الحادثة أو الوثيقة و كذلك تحقيق صورتها الأصلية على وجه التحديد. و لإنجاز هذه الدراسة لا بد من اتباع الخطوط الآتية:

من أجل تحديد العناصر التالية- :

-طبيعة النص: هل هو نص سياسي، قانوني، اقتصادي، أمني... ، هل هو موضوع عام أو متخصص وهل هو مجرد مشروع دستور، دباجة اعلان أو معاهدة، اتفاقية دولية... كما يمكن ذكر طبيعة الوثيقة، فهي تختلف، ومنها وثائق رسمية كالمعاهدات والقوانين، وغير رسمية مثل الشهادات الحية والمقالات الصحفية[1].

-عنوان النص « الفكرة العامة »: يخضع ضبط و تحديد عنوان النص لشرط أساسي هو أن يتفق العنوان مع محتوى النص في عمومه، و نشير إلى أن أهمية التوفيق في عناوين النصوص تكمن في فن التشخيص بايجاز و اختصار شديدين.

-مصدر الوثيقة: ويقصد بها الجهة المصدرة للنص فقد يكون البرلمان أو الحكومة، أو هيئة الأمم المتحدة أو منظمة اقليمية ما...

-تاريخ صدور الوثيقة: وذلك لمعرفة ما إذا كان النص جديداً، معدلاً تغييرا لموقف معين، حتى يشير إليه المحلل عند تحليله.

-تحديد المصدر الذي أخذ منه النص الأصلي للوثيقة أو الاتفاقية.

-استخراج موضوعه المحدد.

Il faut en déterminer la nature (affiche, tableau, texte, carte, etc). Si c'est un texte : de quel type ? Article de presse (quel journal ?), discours, type de livre (mémoires, essai, etc)

Il faut déterminer l'auteur (s'il est indiqué) et à qui est destiné le document (ex. un discours a un public. Lequel.?)

Il faut déterminer la date si elle est indiquée. Cela permet d'évoquer un contexte précis.[2]

2- الدراسة الشكلية: هنا يتم تقسيم النص والتسطير على الكلمات والمصطلحات أو العبارات المتضمنة فيه، وتتمثل هذه الدراسة في معرفة:

-البنية الطباعية للوثيقة: ويقصد بها بيان عدد الفقرات أو المقاطع التي يتكون منها النص، وهذا يساعد المحلل ويسهل عليه عملية وضع خطة للتحليل.

[1] خليدة هيشر، « الوثائق التاريخية»، دروس في مادة التاريخ للسنة الثانية متوسط، متوسطة كحلة بلقاسم- ليشانة-بسكرة، 2021/10/04، ص 02.

[2] Jean-Pierre MARINI , **Méthode Bac : analyse de document (Histoire OU géographie)**. La France, [S.D.P], P P 01-02.

-البنية الاصطلاحية: على الباحث أو المحلل أن يقوم بتحديد المصطلحات المعتمدة في النص، وتحديد نوعها، فقد تكون مصطلحات قانونية أو سياسية أو تقنية أو اقتصادية، حتى يعلم من خلالها اللغة المستعملة هل هي لغة سليمة، مترجمة....، عدد اللغات الصادر بها، ثم استخراج الكلمات المفاتيح، والتي من شأنها أن تسهل على **المحلل** تحديد مضمون النص بشكل دقيق.

-البنية الخارجية للوثيقة: فالمتعارف عليه أن أي وثيقة لا تصدر منعزلة، حيث يستند تحليلها على ضوء محيطها الخارجي، أي بربطها بما قبلها أو بما يوازيها أو بما بعدها من نصوص أخرى.

المرحلة الثالثة: مرحلة التخطيط:

مرحلة التخطيط: وهي عبارة عن مرحلة موجهة وضابطة، أي هي عبارة عن الخيط الناظم الذي من خلاله يمكنني تحليل الوثيقة بطريقة علمية ومنهجية، من خلال إنجاز تخطيط مفصل... وتعتمد على الخطوات التالية:

-وضع تخطيط للوثيقة أو الوثائق مجمَّعة معتمدا على الأسئلة المصاحبة والتقيد بها؛

- تحديد الأفكار الأساسية؛

-البحث عن المعلومات وتجميعها من الدروس في علاقة بمحاور الاهتمام؛

-توزيع المعلومات المجمعة وتبويبها حسب التخطيط مع تجنب التكرار والحشو الزائد؛

-ضرورة التفسير والتحليل والشرح للوثيقة أو الوثائق مع اعتماد معطيات الدروس وأمثلة دقيقة مفسّرة ومدعّمة.

-الإثراء: (أي استعمال المعارف والمعلومات الخاصّة بالطالب)؛

-ضرورة توفّر النقاش (النقد بالخصوص) في تحليل الوثيقة أو الوثائق لأن المعطيات الواردة فيها قد لا تكون موضوعية أو سليمة تاريخيا؛

-ضرورة التقيد بالوثيقة أو الوثائق، الانطلاق منها والعودة إليها واستعمالها للتدعيم والبرهنة على الأفكار الواردة في الموضوع.

مع ضرورة الإشارة إلى توظيف مصطلحات منتمية إلى الحقل الدلالي للوثيقة، وتوظيف شواهد مناسبة للموضوع من داخل الوثيقة وخارجها♦.

♦ وهي المعايير التي تُعتمد في كل الإجابات النموذجية لتحليل الوثائق سواء في شهادة التعليم المتوسط أو شهادة البكالوريا.

المرحلة الرابعة: مرحلة التحليل الفعلي من خلال التحرير:

المرحلة الرابعة، هي مرحلة التحرير: لا يختلف شكل التحرير عن بقية المواضيع الأخرى ويتوقف تحليل الوثيقة على ضرورة احترام التقسيم المتعارف عليه، ويتكون من 3 أجزاء: والذي يبدأ بمقدمة ثم متن أو لب التحليل فخاتمة.

ا. المقدمة:

هي عنصر أساسي وضروري في التحرير، وإذا كانت المقدمة هي الممهدة للتحليل والمدخل له، فإنه لا يجب أن تطغى عليه وأن تكون مختصرة ومركزة، "والمقدمة كما عرفت سابقًا فكرة موجزة أو سؤال دقيق للولوج إلى موضوعِ ما. وهي مهمّة جدًا، لا يخلو نصٌ منها، وتكون متماسكة مترابطة مع العرض (عناصر الموضوع) تؤدّي حتمًا إلى خاتمة معيّنة (نهاية الموضوع)"[1]. حيث يستهل بها الكاتب موضوعه ليتمّ توسيعها فيما بعد[2]، ومن أهم العناصر التي يجب أن تتضمنها المقدمة في تحليل أي وثيقة نذكر:

1- **تقديم الإطار العام طبيعة الوثيقة (أو الوثائق):** – تسمية الوثيقة أو الاتفاقية + الاطار الشكلي (نوع الوثيقة ": بيان – اتفاقية – معاهدة – دستور / "عدد النصوص والمواد / تقسيم الوثيقة –اللغة) ونعني بها كذلك مجال انتماء الوثيقة ما دامت كل واقعة تتكون من مجموع وقائع نفسية وقد تكون الوثيقة سياسية، اقتصادية، ثقافية، حضارية وتجدر الملاحظة إلى أن الوقائع العسكرية والنصوص القانونية والخطب تدخل في مجال النصوص السياسية.

نوعية النص:

ليس الوقوف عند نوعية النص كأول عنصر من عناصر التقديم أمرا اعتباطيا بل هو أساسي لاستخلاص وبكل دقة باقي عناصر التقديم. فمن خلال تحديد نوعية النص يتحدد صاحب النص وتتم الإجابة عن إشكالية العلاقة بين صاحب المصدر الذي أخذ منه النص. فما هي الطريقة التي نحدد بها نوعية النص؟

لا يمكننا البدء في تطبيق منهجية التحليل ما لم نقرأ النص قراءة متأنية لا نبغي من ورائها تحديد المضامين، فهذا أمر نؤجله للتحليل، وإنما الوقوف عند العناصر المحددة لنوعية النص.

تحديد الصيغة التي قدم بها النص: فقد يأتي النص مسترسلا أو عبارة عن استشهاد أو حوار ثنائي أو متعدد الأطراف. فنجمل نحن هذه الصيغ كلها في حقل جامع هو حقل الأدب، فنقول: هذا نص أدبي ويشمل هذا القول النصوص النثرية والشعرية معا على أن هذا التحديد لا يغوص بنا في أعماق النص وإنما يجعلنا نقر أننا أمام نصوص، سواء كانت مكتوبة أو شفاهية، خاضعة لشروط أدبية متعارف عليها، ويعني هذا أن هناك نصوص أخرى غير أدبية :"كالآثار والصور والنقود" ليس هذا مجال التعريف بطرق التعامل معها وتحليل معطياتها.

ومن هنا فتحديد الصيغة التي قدم بها النص تمكننا من تحديد نوعيته. والنصوص التاريخية أنواع متعددة لا يمكن حصرها وإنما سنعطي بعض الأمثلة عنها:

[1] محفوظ كحوال وآخرون، **كتابي في اللغة العربية**. ط2، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2019، ص 43.

[2] المرجع نفسه، ص 35.

أ. النصوص المقتطفة من كتب: وهي النصوص التي تعبر عن رأي أو معاينة، أو معايشة أو استنتاج خاص بصاحب الكتاب. ونعبر عن هذا بالقول: هذا نص أدبي ذو صبغة تاريخية مقتطف من كتاب كذا....

ب . النصوص المقتطفة من كتب والتي لا تعبر لا عن رأي الكاتب ولا عن خلاصات خاصة به؛ وإنما هي استشهادات وضفها الكاتب لتدعيم أطروحته أو أخبار وصلته عبر روايات مروية أو مكتوبة أو منقولة عن كتابات سابقة. وكل هذه المستويات تعبر عن تداخل بين نصوص متعددة لا يقع الفصل بينها إلَّا من خلال قراءة متأنية، إذ عادة ما يورد صاحب المصدر **اسم الجهة التي نقل عنها الخبر** ومن ثمة يسهل على القارئ تحديد نوعية النص، وكذا صاحبه. أما في الحالة التي لا يعتني فيها صاحب المصدر بذكر الجهة أو الشخص الذي يروي عنه الأحداث أو يستشهد بأقواله فإن القارئ مطالب ببذل مجهود أكبر في التقصي والبحث عن الجهة أو الشخص ، ويصبح بذلك هم القارئ منصبا هذه المرة ليس على تحديد نوعية النص وإنما تحقيقه أيضا، وإذا كانت المراجع الحديثة تركز على وضع الإحالات وضبط الاستشهادات فإن بعض الكتابات التقليدية:" المصادر" لا تعير هذه المسألة كبير الاهتمام رغم أن المدرسة التاريخية في بداياتها كانت تسير على نهج الحديث في إعتماد السند في تناقل الأحداث بغية ضبط مصدرها والتحقق من صحتها.

ج . الوثائق:

يأتي بعض هذه الوثائق مستقلا ويأتي بعضها الآخر متضمنا ضمن كتب التاريخ على أو وُرودها ضمن هذه الكتب لا يؤثر على تحديد نوعيتها، ومثل ذلك:

* **الرسائل:** تفترض الرسالة وجود محاور ومحاور أو مرسل ومرسل إليه، وعادة ما يكون المرسل فردا والمتلقي فردا أو جماعة. وتختلف الرسائل من حيث تسمياتها باختلاف الجهة التي صدرت عنها وكذا اعتبارا لمضامينها؛ فهناك الرسائل الشخصية المتداولة بين شخصين والتي لا يتوخى من خلالها لا التأريخ لحدث معين ولا إثارة ظاهرة معينة وإنما تهم شخصيين عاديين وإن كانت لا تخلو من إشارات أو تلميحات تفيد المؤرخ، وهناك الرسائل الرسمية، وتشمل **الرسائل السلطانية** وتسمى الظهائر كما تشمل الرسائل المتداولة بين الباشاوات والقياد وممثلي السلطة، ولكل من هذه الرسائل خصوصيات لا يتأتى الوقوف عليها إلا من خلال قراءة مضامينها. ثم هناك الرسائل الفقهية والتي تحمل بدورها تسميات منها: **الفتاوى والنوازل،** وهي جمع لمختلف الأسئلة الشفاهية والمكتوبة التي ترد على الفقيه من أجل تحديد رأي الشرع فيها. وتحمل اسم النوازل نسبة إلى السؤال المطروح أو الفتاوى نسبة إلى الجواب المقدم من طرف الفقيه أو المفتي. وتشمل هذه الرسائل الفقهية العديد من القضايا التي لا تنحصر في الشرع وطرق تطبيقه وإنما تشمل أمور **المجتمع، السياسة والاقتصاد** وتشكل مصدرًا مهما من مصادر تاريخ الوثائق.

2- مصدر الوثيقة (أو الوثائق):

وهو التعريف بالمستند « كتابا كان، أو مقتطفا من نشرة، أو مقتطفا من أرشيف، أو عنوانًا، او طبعة، أو تاريخًا، او صفحات»[1]، هنا أيضا قد نقف أمام حالتين متمايزتين لكن الفصل فيهما يكون قد تم خلال تحديد نوعية النص وهاتان الحالتان هما[2]:

أ. الحالة الأولى: وهي التي يكون فيها المصدر الذي ورد فيه النص هو نفسه المصدر الأصلي للنص. أي أن صاحب النص هو نفسه صاحب المصدر؛ ونقوم هنا بالتعريف بالمصدر تعريفا مستفيضا لأن التعريف به والتعرف على محتوياته ومنهجه ومنطقه سيفيد لا محالة في فهم هذا الجزء الذي هو النص أو الوثيقة.

ب . الحالة الثانية: وهي التي يكون فيها المصدر المشار إليه لمؤلف آخر غير صاحب النص الذي تم التعرف عليه قبلا. وهنا نعود إلى نوعية النص، فإذا كان النص كلا مستقلا، فإن التعريف بالمصدر الذي ورد فيه وبصاحبه أمر ثانوي، أما إذا ما أدرج النص ضمن المصدر كاستشهاد موضوع بين قوسين أو مرسل فإنه لا يعبر عن رأي صاحبه فحسب بل وعن رأي الذي استشهد به أيضا وبالتالي وجب الوقوف عند صاحب المصدر والمصدر، إذا ما رأينا أن الأمر سيفيد في فهم النص عينه.

3- تحديد موضوع الوثيقة: -الإشارة إلى نوع النص هل هو نص عام أم هو نص خاص.

4- ذكر الوثائق المماثلة والمشابهة: التي لها نفس الهدف سواء من حيث الأحكام أو من حيث النتيجة المرجوة من الوثيقة

5- الإطار المكاني و الزماني: (مكان إصدار الوثيقة – مكان انعقاد المؤتمر الذي انبثقت عنه الاتفاقية – تاريخ إصدار الوثيقة- الجهة أو الدولة أو المنظمة التي أصدرت الوثيقة أو الاتفاقية – أطراف الوثيقة أو الاتفاقية – مجالها الجغرافي (عالمية: إقليمية .ثنائية .وطنية) و ذلك ليتمكن الدارس من تحديد المعلومات و تدقيقها و وضعها في حيزها الزماني والمكاني. فلكل واقعة بعد زماني يسمى البعد الطولي أو العمودي؛ و بواسطته تركب ضمن حلقة من حلقات الوقائع المتسلسلة خلال عصر تاريخي أو فترة حضارية على محور من الزمن.

كما أن كل واقعة لها بعد مكاني يطلق عليه البعد العرضي أو الأفقي و نعني به المحيط الجغرافي أو البيئي للواقعة، و لا يعقل أن يجهل المحلل للفترة الزمانية والرقعة الجغرافية للوثيقة التي يدرسها.

6- تعريف الكاتب: إن كتابة التاريخ تختلف من مؤرخ لآخر، فهناك مؤرخ البلاط، و المؤرخ الهاوي، و المؤرخ الأكاديمي. و معرفة حياة الكاتب تكشف لنا الأسباب و الظروف التي دفعته إلى الإهتمام بالواقعة و الكتابة عنها و تفيدنا بمعلومات في تحليل الوثيقة، كما تهمنا أيضا الفترة التي عاش فيها الكاتب و عايش خلالها الواقعة فضلا عن معرفة اتجاهه الإيديولوجي والسياسي والفلسفي لما له من أهمية في تأثير حكمه على سلوكيات عناصر وأفراد الواقعة التاريخية.

صاحب النص:

[1] نور الدين لوشن وآخرون، **التّاريخ**. مرجع سابق، ص 11.

[2] حسان لعقيبي، « منهجية تحليل نص تاريخي»، متوفر على الرابط: https://bit.ly/3izMIJF بتاريخ: 2021/10/04.

قلنا سابقا أن تحديد نوعية النص تساهم إلى حد بعيد في التعرف على صاحب النص، ولا يبقى أمامنا إلا التعريف به. وللتعريف بصاحب النص لا نستحضر إلا المعطيات الدقيقة التي تهم صاحب النص وتفيد في فهم النص وفك رموزه. وإنَّ أول ما نركز عليه من خلال الوقوف على صاحب النص هو تحديد الفترة الزمنية التي عاش فيها إذ أن لذلك ارتباط وثيق بباقي عناصر التحليل، سواء تعلق الأمر بالإطار لا التاريخي للنص أو تعلق بتحديد صحة أحداث النص وصحة نسبة النص لصاحبه.

إذا لم نتمكن من تحديد زمن ولادة صاحب النص فإننا نكتفي بتحديد زمن الوفاة أو تقديره اعتمادا على حدث تاريخي ما قد يكون صاحب النص عاصره أو كان قريبا منه.وبعد تحديد الفترة التي عاش فيها صاحب النص، نحدد بعض الأحداث الكبرى الموجهة لحياته، كانتمائه الأسري وثقافته وعلاقته بمحيطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وإن كان ذلك ضروريا لفهم محتوى النص. ونلجأ في البحث عن هذه المعلومات إلى كتب الأعلام والموسوعات البشرية وكتب التراجم والسيرة الذاتية، على أننا نتوخى الإيجاز والتركيز والانتقاء الممنهج للمعلومات المتعلقة بصاحب النص. كما أنّ التعريف بالكاتب يكون الاقتصار فيهعلى المعلومات التي تساعد على فهم النص[1].

7- **الظروف المحيطة بإصدار الوثيقة** (أسباب اصدار الوثيقة و الظروف المتزامنة مع اصدارها و تنفيذها)

ظروف النص: أو تاريخ أحداث النص أو السياق التاريخي للنص:

والمطلوب هنا هو التدقيق في أمرين أساسيين والتمييز بينهما:

أ. تاريخ كتابة النص ب . تاريخ أحداث النص.

وقد يقع التداخل بينهما بحيث يصبح تاريخ كتابة النص هو نفسه تاريخ أحداث النص، ونلحظ ذلك من خلال قراءتنا في الظهائر السلطانية والمراسلات المخزنية حول مشكلة ما أو قضية ما.

وقد يقع تباعد بين تاريخ الكتابة وتاريخ الأحداث على أنَّ هذا التباعد يكون أحادي الاتجاه إذ يكون تاريخ الأحداث سابقا عن تاريخ الكتابة والعكس غير صحيح.

ويمكن التأكيد على أن تاريخ أحداث النص مرتبط ارتباطا وثيقا بمضمون النص، وبمعنى آخر حينما نقرأ النص جيدا، بحيث نتمكن من تمييز أفكاره الأساسية فإن تاريخ الأحداث أو السياق التاريخي للنص هو عينه تاريخ الأفكار الأساسية في النص.و هنا نعتمد أسئلة منهجية مثل: متى؟ وكيف؟ ولماذا؟ وتختلف أهمية وأسبقية كل سؤال حسب محتوى النص والمنحى الذي يتخذه. وبذلك يكون السياق التاريخي للنص هو الأرضية والتمهيد الضروري لفهم النص فهما صحيحا وتاريخيا.

8- **طرح الإشكالية أو الاشكاليات:**

9- **تحديد الأفكار الرئيسية للوثيقة:** هي حلقات ضمن الفكرة العامة التي ترمز إلى المعنى الكلي و الإجمالي للوثيقة المشكلة للواقعة في طابعها العام. وعند تحديد الأفكار الرئيسية يجب تحديد بداية الفقرة التي تتضمن كل فكرة رئيسية ونهايتها مع وضع شيه عناوين لها و ذلك بغرض التحكم أكثر في فهم الوثيقة و تقطيعها.

[1] نور الدين لوشن وآخرون، **التاريخ**. مرجع سابق، ص 11.

10- **شرح الأعلام و المصطلحات الواردة في الوثيقة:** المصطلحات عرفها ابن علي أنها « الألفاظ التي تدور بين ذوي الإختصاص الواحد » وهي في النص الكلمات « المفاتيح » التي يساعد تفكيكها المحلل أو الدارس على فهم الحادثة التاريخية .

11- **الإعلان عن الخطة أو التصميم:** وعادة يؤخذ من بنية الوثيقة، ويمكن أن يجتهد الباحث في تقسيمه إلى جزئين أو ثلاثة، ولذلك يجب على الطالب معرفة منهجيات العمل وبناء مخطط الإجابة في حالة مناقشة النصوص[1]... أو تحليل الوثائق السياسية والمعاهدات الدولية.

II . التحليل :

ويرمي إلى إدراك معنى النص، وتفسيره، وللوصول إلى ذلك نبدأ بالنقطة التالية وهي الدراسة الباطنية **التحليل الداخلي** »، هذه المرحلة مهمة جدا في تحليل النصوص لأنها تبحث في العلاقات الناتجة عن الأسباب والمسببات وتمكننا من معرفة خبايا وأهداف النص الحقيقية وهي تبدأ بالتحليل والشرح وتنتهي إلى الإستنباط والإستنتاج والنقد.

فالتحليل هو تقسيم مكونات الوثيقة إلى عناصر بسيطة يتطلّبُ ذلك مفردات نستعملها لتحليل الوثيقة... شرحًا وتفسيرًا[2]. وتحليل الوثيقة معناه(استخراج الأفكار الأساسية-شرحها-مناقشتها-ربط العلاقة بين المعطيات المعرفية للنص)[3].

إنّ دراسة أيّ نوع من الوثائق(صورة، نصّ، لوحة، جدول، رسم بياني، خريطة، مخطط...) يتطلب مفردات متخصّصة تمثل الأداة الأولى التي نستعملها مفاتيح لتحليل مضمون الوثائق التاريخية شرحًا وتفسيرًا، ولا نستطيع فهم وثيقة ما- كيفما كانت طبيعتها- إذا لم نفهم كلّ مصطلحاتها[4].

كما أنّ معرفة الموقف يساعد في تحليل الوثيقة، فالموقف سلوك يصدر عن شخص (أو هيئة...) فيعكس صورة شخصية ما قوية أو ضعيفة، صادقة أو غير صادقة، إنسانية محبة للخير أو العكس...[5]

لا تتمثل عملية التحليل في الإجابة الآلية على الأسئلة المصاحبة للوثيقة ولا في الوقوف على ظواهر الكلمات بل تتجاوز ذلك إلى بواطنها أي أبعادها من خلال ترتيب المعلومات ونقدها وتعليلها وتعديلها والمقارنة بينها دون السقوط في سرد ما يملكه الطالب في ذاكرته من معلومات ونسوق في هذا الصدد مجموعة من الملاحظات:

1- الانطلاق من المحاور التي استخرجت في التخطيط وفي كل مرة يجب الرجوع إلى النص (مع ذكر الفقرة والسطر) ومحاولة تفسير كل كلمة وكل مفهوم وكل تاريخ وكل اسم شخص أو مكان أو مؤسسة دون السقوط في استعراض عشوائي للمعلومات التي يمتلكها الطالب؛

2- السعي إلى تأويل الأحداث تأويلا موضوعيا في حدود النص مع توضيح ما قد يتضمنه من تلميحات؛

[1] بتصرف عن: فاطمة بومعراف، زرزور سرغيني، مرجع سابق، ص 174.

[2] خليدة هيشر، مرجع سابق، ص 03.

[3] بلال بلقاسم وآخرون، **الجغرافيا: السنة الأولى من التعليم الثانوي**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2019، ص 28.

[4] نور الدين لوشن وآخرون، **التّاريخ**. مرجع سابق، ص 12.

[5] محفوظ كحوال وآخرون، مرجع سابق، ص 159.

3- يجب حصر التعليق في حدود النص دون القيام بمحاكاته وتكرار ما جاء فيه بصفة أخرى مع تجنب الإطالة وكذلك تجنب الخروج عن النص والقيام بمقال حول موضوع النص أو محاوره الأساسية؛

4- في ما يتعلق بالنقد و هو الجانب الأساسي في عملية التحليل لا يجب تخصيص فقرة مستقلة في آخر التحليل بعنوان نقد النص أو الكاتب بل يجب محاولة نقد النص في كل عنصر من التخطيط:

-من حيث الشكل أي أسلوب الكتابة، مصادر المؤلف، الروايات المعتمدة وإبراز مدى مصداقيتها...

-من حيث المضمون كبيان الأخطاء الموجودة في أسماء الأشخاص أو الأماكن أو التواريخ المذكورة في بعض الأحيان

5- استثمار نشاطات البحث الخارجي لأنها تدعمك في كتابة المقالات وفي التعامل مع الوثائق المختلفة[1].

كذلك ذكر سكوت المؤلف عن بعض الأشياء والتفطن إلى أسباب ذلك سواء منها الإرادية أم غير الإرادية ومحاولة مقارنة ما جاء في النص من أفكار مع نصوص أخرى ومصادر أخرى والهدف من ذلك استخراج المعلومات الصحيحة والدقيقة قبل تحديد الموقف من صاحب النص.

-هل هو موضوعي؟

-مدى موضوعيته.

-أم هل هو متحيّز لشقٍّ ما (حرب سياسي، شخصية معينة...) وذكر أسباب ذلك؟

فالتحليل هو تلخيص مضمون الوثائق على شكل فقرات منسجمة ويجمع ويربط المعطيات المتوفرة بأسلوب علمي مناسب[2]، و لتحقيق عملية التحليل لابد من اتباع الخطوات التالية:

1. تحليل النص و شرحه:

و هنا توظف النقطة التاسعة من المقدمة والتي تعالج المواضيع الجزئية التي تشكل النص و ذلك باستعمال رصيد المعلومات الذي يمتلكها الدارس – الطالب من خلال مطالعاته السابقة.

2. إعطاء النص أبعادا جديدة و إضافات وافية:

و ذلك يكون بأسلوب رزين و هادئ بعيد عن الأسلوب الحماسي البطوطي أو الخطابي العاطفي لتجنب تحريف النص و تزييف التاريخ و حتى لا يوظف النص لأغراض ذاتية لا تخدم التحليل في شيء.

3. ضرورة التقيد بالنص:

و ذلك تجنبا للخروج على الفكرة العامة للنص الذي يفقده قيمته التاريخية.

4. معايشة النص من خلال حبكة التحليل:

يجب أن يتصف المحلل للنص بملكة النقد و الإفصاح عن الرأي بعد الوقوف عند جميع الحيثيات المكونة للنص و لذلك تعتبر هذه المرجعية صعبة جدا لأن الدّارس يصبح عند إذ مسؤولا عن الأحكام التي يصدرها بشأن النص لهذا وجب عليه أن يبني نقده للنص واستنتاجاته على أسس علمية و نزيهة و عليه ألا يجرا

[1] بتصرف عن: فاطمة بومعراف، زرزور سرغيني، مرجع سابق، ص 174.

[2] نوال بن عيسى، « دراسة مجموعة أدوات بمنهجية موحدة»، دروس في مادة الجغرافيا للسنة الأولى ثانوي، ثانوية الزعاطشة- ليشانة-بسكرة، أكتوبر 2021، ص 13.

على قول شيء يعلم أنه خطأ و أن بقول كل ما يعتقد أنه صواب باعتبار مهمة النقد هي التميز بين ما هو حق و ما هو حق و ما باطل.

ولذلك يمكن تركيب عن طريق العناصر التّالية[1]:

1- إعادة بناء عناصر النّصّ وفق علامات محددة.

2- إدماج هذه العناصر وفق تنظيم منطقي.

3- إدماج عناصر جديدة.

4- يمكن إصدار بعض الأحكام.

III – الخاتمة:

على اعتبار أنَّ شرح النّصّ هو اشتغال على الوثيقة، فإنّه يتطلّبُ القيام بتقييم نهائي لتلك الوثيقة من حيث صلاحيّتها وتبيان مدى الإضافة التي يمكن أن تُحدثها إزاء معارفنا التّاريخية السّابقة. هل تثبِت تلك المعارف، أم تساهم في التعديل فيها؟[2]

وهي جزء هام في شرح الوثيقة ويستحسن بعد فهم النص وتجميع المعلومات وصياغة التخطيط، أن يبادر الطالب بتحرير المقدمة والخاتمة في المسوّدة قبل تحرير التحليل ونفسر ذلك بعدة أسباب:

-أن الطالب في هذه المرحلة من إنجاز يكون غير مرهق وبذلك تكون المقدمة فاتحة التحرير هذا يعني تهيئة الأستاذ المقوّم لقبول ما سيحلل والاهتمام بما يسرد من الجوهر أما الخاتمة فهي آخر ما سيبقى في ذهن المقوّم فيسمح بتحسين الحكم والرفع من مستوى العدد؛

-من الأفضل أن تكون الخاتمة تلخيصا موجزا لما جاء في التحليل كما لا يجب أن تقوم الخاتمة بمهمة التحليل أي تحميلها أشياء من مشمولات التحليل؛

-لا يجب أن تكون الخاتمة صيغ لجمل عامة يراد منها ملء الفراغ لا غير (فضفضة...)، إذن فالخاتمة يمكن أن تتضمن تقييما للوثيقة المطروحة لصاحبها أو الفترة التي تصورها ومدى سلامة البنية الداخلية لهذه الوثيقة وما طرحته من مواضيع، أي إبراز لب النص وما احتواه من معلومات قد لا نجدها في مصادر أخرى، "ففي النهاية يمكن جمع المعلومات المستخلصة من مختلف الوثائق لصياغة نص أو تقرير"[3].

فبعد الإنتهاء من تحليل الوثيقة على الدارس والمحلل أن يخرج بجملة من النتائج التي يحبذ أن ترتب في شكل نقاط توصل إليها بعد عملية العجن والمقارنة مع الأحداث المعاصرة والواقع المعاش والغرض من ذلك هو بث روح جديدة في الوثيقة وإضافة طابع الحركية و النمو لها؛ على شكل قيم ومبادئ وحقائق حتى نصبغ على الماضي جوا من الحقيقة ونجعل من التاريخ طابعا للوضوح والإحياء وكل ذلك يوظف في بعث الماضي وإحيائه والوقوف عند محاسنه وعيوبه والتحكم في بناء الحياة الحاضرة الخالية من القضايا الشائكة التي تعصف باستقرار الأمم والشعوب وبقاء الحضارات.

[1] نور الدين لوشن وآخرون، **التّاريخ**. مرجع سابق، ص 12.

[2] المرجع نفسه.

[3] بلال بلقاسم وآخرون، مرجع سابق، ص 28.

فالخاتمة إذا عنصر أساسي أيضا مثل المقدمة وتحرر تحريرا كاملا في المسودة، كما أنَّها ليست عملية شكلية ففي أغلب شروح الطلبة تكون نقطة ضعف بارزة وهي في نفس الوقت ليست تلخيصا للموضوع المُقَدَّم وإنّما هي عرض لحصيلة التّحليل.

ولذلك فالخاتمة في مجملها هي:

-التأكيد على أهم الاستنتاجات المستخلصة في الموضوع؛

-فتح آفاق أخرى لموضوع الوثيقة؛

-الإشارة إلى أهمية النص وإبراز قيمة الوثائق وهي حكم على الوثيقة؛

-فتح آفاق: أي التّساؤل حول التطورات اللاحقة؛

- الخاتمة إبراز فائدة الوثيقة (سياسية، تاريخيّة أو جغرافيّة). وإمكانيّة فتح آفاق أخرى للموضوع.

تهدف هذه الجزئية إلى تعريف الطالب بطرق تحليل الوثائق السياسية ومكوناتها وأنماطها ووظائفها وكيفية بنائها واشتغالها والمنطق العام الذي يحكم عملية تحليل الوثائق ككل. هذا من جهة، ومن جهة أخرى التعريف بأهم طريقتين للتحليل (الكلاسيكية، الحديثة) الموجودة في حقل تحليل الوثائق، من حيث آلياتها، ومفاهيمها الأساسية، وافتراضاتها ومقولاتها التحليلية، وفي الأخير تدريب الطالب على كيف اختيار وتوظيف هذه الطرق في تحليل وتفسير مختلف الوثائق السياسية.

ملاحظات:

أولا: لتحليل الوثائق و هو صلب الموضوع، نحتاج لمنهجية خاصة وفق الخطوات التالية[1]:

-فهم النص.

-تحديد نطاق الموضوع.

-وضع تصميم.

وبالتفصيل نقول أن المنهجية تبدأ بجمع المعلومات الخاصة بالوثيقة و دراستها وصفيا لتحديد طبيعة النص و مصدره و المصدر هو المرجع الاساسي للوثيقة ثم بيان جسم النص من حيث :

-عدد الفقرات.

-عدد المقاطع.

-نوع المصطلحات (لغة النص) -(عدد اللغات المستعملة).

-طبيعة المقدمة ثم العرض فالخاتمة .

أمثلة عن وثيقة دولية : -قرار 2099 الخاص بالصحراء الغربية، -معاهدة الإتحاد الأروبي.

ينتمي تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية إلى حقل البحوث السياسية، وفي هذا الصدد يرى الدكتور بوقنور أنّ من شروط القراءة في البحث السياسي ما يلي[1]:

[1] نور الصباح عكنوش، « الإطار البنائي لتحليل الوثائق الدولية»، المحاضرة رقم 02، مقياس: تحليل الوثائق الدولية، السنة الأولى ماستر، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2020-2021، ص 02.

[1] اسماعيل بوقنور، «الإجابة النموذجية في مقياس: منهجية العلوم السياسية»، السنة الأولى: جذع مشترك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945-

- الإطلاع على المصادر التي تحتوي على المعلومات الأصلية؛

-أن يبدأ بقراءة الأحداث الأقدم فالأقدم؛

-جمع المصطلحات العلمية الخاصة بالبحث؛

-التزام القواعد الصحية والنفسية أثناء القراءة لفهم واستعاب ما يتم قراءته؛

-يجب أن يتصف المحلل للنص أو الوثيقة السياسية، بملكة النقد و الإفصاح عن الرأي بعد الوقوف عند جميع الحيثيات المكونة لهما، ولذلك تعتبر هذه المرجعية صعبة جدًا لأن الدارس يصبح عند إذن مسؤولا عن الأحكام التي يصدرها بشأن الوثيقة؛ لهذا وجب عليه أن يبني نقده للوثيقة واستنتاجاته على أسس علمية ونزيهة وعليه ألَّا يجرأ على قول شيء يعلم أنه خطأ وأن يقول كل ما يعتقد أنه صواب باعتبار مهمة النقد هي التميز بين ما هو حق وما هو باطل.

-الدربة: وتعني التدرب على البحوث الصفية **وتحليل الوثائق والاشتغال على التحليل السياسي** الرصين دون الاعتماد على الوصف والسرد الأدبي.. مع فهم أسباب المشكلات فينتقل من الروتين إلى الإبداع[1].

ثانيا: هناك مجموعة من الأسئلة، على المحلل أن يسألها لنفسه عند تحليل الوثيقة، وهي تصلح كمرشد للتحليل وتساعد كذلك في التقييم، وتتمثل فيما يلي:

هل عنوان الوثيقة أو الإتفاقية ملائم أو على الأقل مثير للانتباه؟

ما هي الفكرة الأساسية؟ هل تم عرضها بشكل مكبر وتم الإبقاء عليها أمام النظر؟

هل تنظيم المقالة معقول؟ وهل تقود كل نقطة فيها إلى تاليتها دون أن تكون غير ذات صلة؟

هل كل فقرة مترابطة بجملة أو فكرة أساسية؟ وهل هناك انتقال ملائم من فقرة إلى تاليتها

هل التعميمات مدعمة بتفصيلات موثوقة، وباقتباسات دقيقة موثوقة؟

هل الفقرة الافتتاحية مشوقة وهل التركيز في نهايتها على الموضوع؟

هل فقرة الختام استنتاج دون أن تكون تكراراً؟

هل الأسلوب ملائم؟

هل الجمل مركزة واضحة وتم الاستغناء فيها عن الكلمات غير الضرورية ؟

هل الإملاء والترقيم صحيحان؟

ثانيا: التقنيات الحديثة (الكيفية) لتحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية:

لقد كان لظهور التوجهات النقدية في دراسة الكلام خطوة مهمة في طريق تقليم أظافر بلاغة السياسة. وعلى مدار أقل من أربعة عقود، ظهرت توجهات عدّة توفر أدوات لنقد الخطابات السياسية، وحمل تحليل الخطاب، وعلى الأخص التحليل النقدي للخطاب، على عاتقه إكساب المتخصصين، والأفراد العاديين- إن أمكّن- معارف تمكنهم من التعرف على الخطابات التّلاعبية المضللة، واكتشاف آليات تلاعبها، ومراميها، وغاياتها، وبلورة نقد

قالمة-، 2019/06/20، ص 02.

[1] لزهر بن عيسى، «أخلاقيات البحث العلمي في الظاهرة السياسية: بين التنظير وإكراهات الممارسة»، مداخلة في ورشة العمل الوطنية المنظم من طرف: قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر -بسكرة- يوم: 2020/02/06.

تفنيدي دقيق لها. وللوصول إلى هذه الغاية قدم منظرو التحليل النقدي للخطاب مقاربات متنوعة لتفسير آليات اشتغال الخطاب السياسي؛ تجمع بين أدوات التحليل اللساني، والمعرفي، والتاريخي، والنفسي، والتواصلي، والاجتماعي. وحدث تطور هائل في الألسن النظرية، والأدوات الإجرائية للتحليل النقدي للخطاب، حتى غدا في الوقت الراهن أحد أبرز العلوم النقديّة الفاعلة في دراسة الخطابات العمومية[1].

فحين تُشير "البلاغة السياسية" إلى العلامات اللغوية وغير اللغوية التي تُحقق الإقناع والتأثير في سياقات التواصل السياسي؛ مثل الخطب، والبيانات، والدعاية، والمفاوضات السياسيّة، والصور، يُصبح المحلّل النّاقد للخطاب معنيًّا بتحليل عمليات إنتاج هذا الكلام، وتوزيعه، وتداوله، بوصفه نصًّا، أو ممارسة اجتماعية، أو ممارسة خطابيّة[2].

فالتحليل الكمي، يساعدنا هذا النوع من التحليل على تحديد كمية كل عنصر من العناصر أو المعطيات الداخلة في تركيب الوثيقة المدروسة. فمثلًا عدد الكلمات، وكمية الكلمات المعادة وعدد الفقرات والجمل، بالإضافة إلى التركيز على الكلمات الدّالة. مع محاولة ربطها بالكلمات الخارجية والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الوثيقة.

ويشير البحث الكيفي في تحليل الوثائق إلى أحد المناهج المتبعة في تحليلها، التي توجه تركيزها على وصف الظواهر والفهم المتعمق لها، وينبع هذا البحث من أنّ الحقيقة متغيرة ومتعددة، وتتشكل بناءً على فهم مجموعة من الأشخاص.

التحليل الكيفي عبارة عن منهجية تستخدم في العلوم السياسية من طرف الباحثين والمحللين للتحليل الدقيق والمنهجي لمحتوى الوثائق السياسية والآثار المترتبة على النصوص السياسية ، وبالتالي تتميز هذه المنهجية عن غيرها من الأساليب البحثية و التحليلية في التركيز على الوثائق المكتوبة وعلى تحليل الخطاب المنطوق.

من هذا المنطلق يمكن تحديد الأساليب الرئيسية للتحليل الكيفي للوثائق والخطابات السياسية وذلك على الشكل التالي:

1- التحليل البلاغي rhetorical analysis:

تُعرف البلاغة على أنها فن الإقناع art of persuasion، والتي تهدف إلى التأثير اللفظي على المستمع فكريا وسلوكيا سواء بأسلوب كتابي أو شفهي كشكل من أشكال الدعاية، وهو ما يحاول المحلل البلاغي الكشف عنه من خلال دراسة الأسلوب اللغوي المستخدم في الخطاب وفي الوثائق السياسية.

و يشكل التحليل البلاغي في علم السياسة أحد أشكال التحول الواسع إلى المناهج اللغوية في دراسة الوثائق والخطب السياسية، من خلال التركيز على الطبيعة والشخصية البلاغية ومكانتها في التحليل السياسي، وبذلك تتشكل العلاقة بين البلاغة والسياسة من خلال أربع طرق أساسية هي:[3]

-السياسة بوصفها بلاغة.

---

[1] عماد عبد اللطيف، **تحليل الخطاب السياسي: البلاغة، السلطة، المقاومة**. عمان: دار كنوز المعرفة، 2020، ص 16.

[2] المرجع نفسه.

[3] هشام زغاشو، « التحليل الكيفي للوثائق والخطاب السياسي»، المحاضرة رقم 02، مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية جذع مشترك، تخصص: علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة باجي مختار-عنابة-، 2020-2021، ص 01.

-البلاغة يتم التعبير عنها عن طريق السياسة.

-السياسة يتم التعبير عنها عن طريق البلاغة.

-النقد البلاغي الذي يقوم بتفكيك السياسة من خلال القواعد اللغوية.

فالخطاب السياسي لا يستغني في صميم مكوناته عن الرافد البلاغي، إذ يستعمل رجل السياسة دائما في عملية الإقناع كل ما توفره له اللغة من عناصر أدبية كا لاستعارة والكناية والتشبيه باعتبار هذه الإجراءات الأدبية موجودة في صميم النفس البشرية، لذلك شدّد كل من جورج لاكوف George Lakoff و مارك جونسون Mark Johnson على الدور المحوري للاستعارة في بناء الواقع الاجتماعي والسياسي من خلال كتابهما " الاستعارات التي نحيا بها" 1980 "، فمن مميزات الاستعارة أنها توفر للخطيب السياسي إمكانية التمويه والتخفي.[1]

فالاستعارة التي هي من أبرز آليات الخطاب البليغ لا تحقق غرضها المنشود وهو التأثير والإقناع إذا كانت مكرسة في الواقع الاجتماعي بمعنى أنها ترتكز على مرجعية اجتماعية تداولية تجعل المتلقي يقتنع بأنها تعكس حقيقة واقع اجتماعي هو بمثابة المصوغ لها.

وهنا نذكر مثال: ديفيد كاميرون David Cameron رئيس وزراء بريطانيا السابق حول أزمة الخروج من الإتحاد الأوروبي♦ حينما قال" : ستكون هذه معركة طويلة وقاسية، وبصراحة في بعض الأحيان يجب أن تكون مستعدا لخسارة معركة من أجل الفوز بالحرب[2]."

يرى الأستاذ: هشام زغاشو بأنّ كلام دايفيد كامرون لا يعني حرفيا الدخول في الحرب أو في المعركة أو استعمال السلاح للخروج من الاتحاد الأوروبي، وإنما حاول أن يصور الأزمة الدبلوماسية بين بريطانيا والإتحاد الأوروبي بوصفها معركة قد تكون خاسرة ولكنها في صالح بريطانيا على المدى القريب وذلك من أجل إقناع الشعب البريطاني بحجم الأزمة التي توجهها الحكومة مستعملا صورة بلاغية في بناء معنى لواقع سياسي معين، وهذه الاستعارة هي التي يحيا بها السياسيون، وبذلك يكون كاميرون قد ارتقى بما يشبه الحرب إلى الحرب الحقيقية.

ويقوم تحليل الاستعارة النقدي على ثلاث مراحل أساسية:[3]

-**المرحلة الأولى:** تسمى بتحديد الاستعارة وتتعلق بالمعنى الفكري وهي مرحلة التعرف على الاستعارة بتحديد الميدان المصدر والميدان الهدف اللذان يبنيان الاستعارة في خطاب ما، وذلك من خلال حصر الكلمات المفتاحية التي استعملت في النص ثم الكشف عن استعمالاتها في سياق النص، وهنا يضرب الباحثين مثال كلمة الحرب الصليبية التي وردت في الخطابات التي تلت أحداث 11 سبتمبر 2001 وخاصة خطابات الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، فهذه الكلمة لها معنيان معنى أول يتمثل في الحروب الصليبية التي شنت ضد المسلمين خلال القرون الوسطى، ومعنى توسعي وهو المعنى الاستعاري والمتمثل في العمل على إقامة نظام

[1] هشام زغاشو، مرجع سابق.

♦ المعروفة سياسيا بمصطلح البريكسيت Brexit.

[2] هشام زغاشو، مرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

عالمي جديد أو مشروع هيمنة جديد تحت مسمى مشروع القرن الأمريكي بينما يفهم عموم المسلمين المصطلح من خلال المعنى الأول الذي يدل على المعنى الحرفي.

-**المرحلة الثانية:** تأويل الاستعارة وتتمثل في تحديد نوع العلاقات الاجتماعية التي بنيت من خلالها الاستعارة فكلمة الحرب الصليبية التي استعملها بوش والتي أولت على أساس استعارة المعنى الديني للكلمة للتعبير عن وضع سياسي، أصبحت تمثل بناء اجتماعي جديد في العلاقة مع الغرب.

-**المرحلة الثالثة:** وتمثل تعليل الاستعارة وتتضمن العوامل الاجتماعية التي تساهم في إنتاج هذه الاستعارة ودورها الاجتماعي في الإقناع.

وبهذا يستوجب على من يقوم بالتحليل البلاغي للوثائق السياسية التحقق من الغاية أو الأهداف التي يريد صاحب النص أو الوثيقة بشكل عام تحقيقها من خلال استخدام لغة معينة و أسلوب البلاغي متميز، وكذلك ما هي الاستراتيجيات التي يستخدمها لتحقيق هذه الأهداف؟ ومن هذا المنطلق يمكن تحليل مختلف الوثائق السياسية وفقا لما يلي:

-أسلوب الكتابة؛

-نوع الإلقاء و المصطلحات واللغة، ونبرة الصوت هل هي معتدلة أم متطرفة؛

-استخدام بعض الأدوات اللغوية كالاستعارة.. إلخ.

-الإشارة إلى الكلمات والمفاهيم الرئيسية أو المفتاحية في النص؛

-الإشارة إلى العبارات المعيارية التي تدل على معايير معينة مثلا الوطنية و القومية أو الثورية..الخ.

كذلك يمكن التحقق من مدى استخدام صاحب النص أو الوثيقة لعواطف معينة مثل: الخوف والإيمان والشجاعة واستخدام الرموز والأشكال والصور أو الرسوم البيانية، أو التلميح إلى صور ورموز معينة أو أي عناصر أخرى يمكن الإشارة إليها في الوثيقة، وبهذا الشكل نلاحظ تركيز المحللين البلاغيين في دراسة الوثائق والنصوص السياسية على الغرض والوسائل اللغوية المستخدمة بدلا من الاهتمام بالمحتوى الظاهر لهذه الوثائق، أي التركيز على الوسائل التي يتم من خلالها نقل الرسالة من صاحبها إلى الجمهور المتلقي.

أسلوب تحليل الخطاب analysis discourse [1]:

يُعتبر تحليل الخطاب الأسلوب الثاني المعتمد في دراسة الوثائق والنصوص السياسية من بين الأساليب الكيفية وبدلا من دراسة عملية الاتصال يقوم الباحث بالتحقق من القيم والمعايير والأيديولوجيات والسياقات الأوسع التي يمكن أن تتضمنها وثيقة سياسية مكتوبة أو خطاب سياسي، سواء من منظور نقدي أو معياري أو تجريبي، وبالتالي الهدف من تحليل الخطاب هو الكشف عن الأساس الفكري الذي يحتويه نص معين.

وينقسم الخطاب السياسي إلى ثلاث أنواع هي:

أ-**الخطاب السياسي الأكاديمي التعليمي:** ويشمل المؤلفات السياسية التعليمية والأدبيات التي تسعى للتعريف بظاهرة أو مفكر سياسي ما، والتي قد تخفي من ورائها أيديولوجيات وأهداف معينة، كالقول بأن كارل ماركس

[1] هشام زغاشو، مرجع سابق، ص ص 3-5.

يهودي والذي يبدو في مظهره قولا تعريفيا، لكنه يخفي من ورائه أيديولوجية لدى المتلقي العربي أوسع بكثير من فهم المتلقي غير العربي، أو نشر فكرة لدى المتدين بغير اليهودية من المتدين باليهودية... والقول كذلك بأن الشرق الأوسط الكبير إقليم جغرافي يمتد من موريتانيا إلى غرب باكستان، وهو تعريف تتوارى فيه آيديولوجيات واستراتيجيات تذيب الهويات القومية لصالح تكريس هويات جيو–استراتيجية، وهو ما يعني بأن لكل نظرية من شخص ما هدف معين كما ترى المدرسة النقدية في العلاقات الدولية.♦

ب– **الخطاب السياسي الجماهيري:** وهو نص تحريضي، دعائي يرتبط في الغالب بالمناسبات والأزمات، ويأخذ شكل الخبر السياسي أو النص المتكامل أو الشعار.. الخ، فلو أخذنا الطرائف السياسية حول زعيمين مثلا كصدام حسين أو السادات، فإن طرائف الأول ترسم صورة الشخصية" القوية سلبا أو إيجابا"، بينما ترسم للثاني صورة" المراوغ "وهكذا الشعارات والأغاني ..الخ، وتصبح دلالات الزمان والمكان أكثر جدوى كعوامل منهجية مساعدة في تفكيك الخطاب السياسي.

ج **الخطاب التنظيري الأيديولوجي:** وهو الخطاب الذي يبدعه مفكرون أو تيارات فكرية عبر مراحل: تاريخية، وتروجه وتتبناه المنظمات السياسية كالأحزاب وجماعات الضغط وجماعات المصالح، ويبدو هذا الخطاب كنص مبني بعناية يبرهن على صحة مقولاته بقدر من المقدمات والنتائج المنطقية من وجهة نظر صاحبه.

وعلى هذا الأساس فإن التساؤل الرئيسي الذي يواجهه الباحث في تحليل الخطاب السياسي، هو ماهية المنطلقات التي يستند إليها أثناء تحليله للخطاب، وما هي الآليات والإجراءات التي يتخذها للكشف عن نسقه وفاعليته؟

وتهدف هذه النظرية إلى إعطاء وصف صريح ومنظم للوحدات اللغوية محل الدراسة من خلال بعدين هما النص والسياق

–دراسة النص: دراسة بنية الخطاب الداخلية التي تتألف منها مفردات وتراكيب والجمل.

–دراسة السياق: سواء السياق اللغوي الذي يرتبط ببنية النص الداخلية والسياق غير اللغوي والذي يعني دراسة الخطاب في ضوء الظروف الخارجية والمؤثرات المباشرة عليه وظروف إنتاجه، والذي يتضمن الخصائص الاجتماعية والثقافية والمشاركون في الحدث وارتباط الخطاب بالمكان والزمان، وهو ما يتلاءم مع الخطاب السياسي الذي يتجاوز البنية السطحية إلى دراسة الظروف الخارجية ويهتم بالفكرة والمضمون ويهدف إلى الإقناع والتوجيه والضغط على المتلقي، وذلك من خلال لغة مباشرة واقعية وتراكيب بسيطة تؤثر في سلوك الآخريين وتوفر أداوت الإقناع المناسبة وتتصل بالواقع الخارجي وتعبر عنه.

وبالتالي ترتكز دراسة الخطاب السياسي من الناحية التطبيقية على العناصر التالية:

–دراسة الموقف أو الحدث و الزمان و المكان: ويقصد بالموقف الظرف الذي يتم فيه الخطاب أو الحدث والذي يستدعي موضوع الخطاب مثل اجتماع مجلس الوزراء، أو الدخول في نزاع معين أو حرب أو انتخابات أو تشكيل حكومة..الخ، كما يشمل الموقف تحديد المكان والزمان والأسباب التي دعت إليه بمعنى دراسة العوامل

♦ كما يرى كوينسي رايت بأنّ النظرية دومًا هي لشخص ما ولهدفٍ ما.

التي تجعل من النص مرتبطا بموقف معين وكل ما يحيط بالحدث ويساعد في تفسيره كالحدود، الجوار، المياه الإقليمية، الشرق والغرب، والشمال والجنوب..الخ والمكانة والعلاقة والسياق.

–المشاركون في الموقف: سوا ء المرسل أو المتلقي وعلاقة المرسل بالمتلقي زمن الحدث ومكانه، كأن يكون الخطاب أمام البرلمان أو مجلس الوزراء أو قادة الجيوش واجتماع رؤساء الدول والحكومات أو اجتماع منظمة ما..الخ. وهو ما يعبر عن تفاعل سياسي في زمن وفي مكان معين وعن علاقة اتصالية بين المتكلم والمستمع.

–موضوع الخطاب والمقصد منه أو الغرض من الخطاب السياسي: ويتنوع موضوع الخطاب إلى مواضيع سياسية، اجتماعية، قانونية، دينية أو متعدد المواضيع، فهو يرتبط تلقائيا بأحد المواضيع السياسية الرئيسية سواء تعلق الأمر بالأنظمة السياسية أو الإيديولوجية أو المؤسسات والعملية السياسية، والفاعلين والأحداث السياسية الجارية، والحملات السياسية والتعريف بالمرشحين والبرامج الحزبية والانتخابية والسياسات الحكومية من طرف رؤساء الدول والحكومات، والوزراء والقادة السياسيين، والعسكريين والحزبيين وأعضاء البرلمانات..الخ.

وبهذا يمكن أن يجمع الخطاب السياسي الواحد العديد من المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية كالتعليم والرعاية الصحية، والجريمة والاقتصاد والأمن..الخ، كما قد يحتوي على تقييمات وأوصاف ومرجعيات للسياسيين والشخصيات العامة والمنظمات وللسلوكات السياسية، والتي يمكن أن تعبر عن الاستقطاب الأيديولوجي كوصف صاحب الخطاب تياره بالديمقراطي والتيار المعارض بالاستبدادي أو التقدميين و الرجعيين...الخ.

–العواطف والمشاعر التي يتضمنها الخطاب: أو ما يعرف بالشحن الوجداني للمتلقي، مثل حب الوطن، أهلي وعشيرتي، التاريخ المجيد ..الثورة المجيدة، التضحيات ..ذوي القربى ...الخ، وتؤكد دراسة جامعية هذه النقطة من خلال التأكيد أن الخطاب السياسي العربي أكثر نزوعا للعاطفة (Emotive) منه في الخطاب السياسي باللغة الإنجليزية من خلال التأكيد على الذاتية في العلاقة بين المتحدث والمستمع، وكثرة الجمل المعترضة التي تؤكد على الترابط بين طرفي العلاقة في الخطاب السياسي، و تكرار الضمائر(ضمير المتكلم والمخاطب..أنا، نحن، أنت، أنتم)، مما يعزز فكرة العلاقة و كثرة مفردات" البلاغة "أو التي لها وقع حاد.

–الاستعارات والخيال التي تستهدف التأثير على المتلقي، مثل(:اصطياد بن لادن، طائرة الشبح، القنبلة الذكية ..الخ.)

–التنبؤ ومفرداته، وهنا لا نكون بالضرورة معنيين بالدقة التقنية في التنبؤ، بمقدار العناية بالمدلول الآني،(مثل تصريح وزير الخارجية الروسي **سيرغي لافروف** حول احتمالات الحرب الأمريكية السورية بتاريخ: 2013/03/08، إذ قال:" لن ننجر لحرب مع أحد"، فهو هنا يفتح الطريق للولايات المتحدة لاحتمال إعادة النظر في موقفها، لأنه لو قال" سنقف إلى جوار سوريا في الحرب "لزاد الموقف الأمريكي تعقيدا، لأن التراجع الأمريكي سيبدو وكأنه" تحت الضغط الروسي"، وهو ما سيعيق التراجع بدلا من أن ييسره، كما أن التصريح يعني أن روسيا ليست دولة عدوانية، وأنها دولة قوية قد يؤثر موقفها في نتائج الحرب، وقد تعني أنه يتحلل من التزاماته مع سوريا ...إلخ.

-التفاوض وخداع اللغة كتعبير أراض والأراضي في قرار مجلس الأمن رقم 242 الخاص بالصراع العربي الصهيوني، والقول تنسحب إسرائيل من أراض عربية بدل كلمة الأراضي العربية، وهو ما يفتح باب مشكلة الترجمة خصوصا من اللغة الانجليزية إلى العربية فهناك فرق عندما نقول الصراع (conflict)، والنزاع (dispute)، لأن أغلب الاتفاقيات الدولية تكتب بلغة غير عربية والتي تعتبر المرجعية اللغوية عند الاختلاف على المعنى مثل اتفاقية كامب ديفيد التي تنص على أن اللغة الإنجليزية هي المرجعية عند الخلاف على معنى مصطلح معين في الاتفاقية.

خصائص البحث الكيفي

يتميز البحث الكيفي بعدد من الخصائص، من أبرزها[1]:

1. يعمل البحث الكيفي على استكشاف الظواهر الاجتماعية في مختلف أوضاعها وسياقاتها الطبيعية.
2. يؤكد البحث الكيفي على الإجراءات الأكثر من تأكيده على النتائج والمخرجات.
3. يركز البحث الكيفي اهتمامه بشكل أساسي على التفكير، ثم يأتي القياس كعملية مكملة ومعمقة له.
4. يسلط البحث الكيفي اهتمامه على المعاني المرتبطة بكيفية جعل معنى لحياة الناس وتجاربهم؛ حيث يعتمد البحث الكيفي على تشكيل معنى جزئي من سياقه، كالعلاقة بين المتغيرين أو أثر متغير على آخر، كما يهدف إلى تشكيل معانٍ أشمل وأعمق عن موضع الدراسة.
5. يعتبر الباحث في البحث الكيفي الأداة الأساسية لجمع وتحليل البيانات، فعن طريق هذه الأداة يتم تجميع البيانات وتحليلها.
6. يذهب الباحث بنفسه للأفراد والجماعات للحصول على البيانات والمعلومات، ويعتمد على الملاحظة والمراقبة.
7. يتميز البحث الكيفي بالذاتية؛ لأنَّ الباحث فيه يجمع ويحلل المعلومات بنفسه عن الظاهرة التي يدرسها.

البحث الكمي:

يعمل البحث الكمي على استكشاف العلاقات السببية ما بين المتغيرات، أو الفروق ما بين الفئات، أو يبحث عن الوصف الكمي لظاهرة ما تكون بعيدة عن مشاعر الافراد ومعتقداتهم، بالإضافة اعتمادها على أساليب الإحصاء في جمع وتحليل البيانات.

خصائص البحث الكمي

يتّسم البحث الكمي بما يلي[2]:

1. اختبار بعض الفرضيات التي تصف واقع ما.
2. يعمل البحث على اختبار الفرضيات من خلال بناء العلاقات وقياس بعض المتغيرات.
3. يستعمل البحث الكمي البيانات المتوفرة؛ بغية إيجاد علاقة سببية أو ارتباطية.

[1] عامر قنديلجي، إيمان السامرائي، **البحث العلمي الكمي والنوعي**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009، ص 60.

[2] المرجع نفسه، ص 62.

4. يحاول البحث الكمي التوصل للعموميات المنفصلة عن سياق البحث.
5. يعمل البحث الكمي على جعل نتائج البحث معممة على حالات أخرى.

ثالثا: التقنيات الحديثة الكمية لتحليل الوثائق السياسية[1]:

يتضمن التحليل السياسي البحث في المقالات الإخبارية والمجلات والإعلانات والخطب والنشرات الصحفية ووسائل الإعلام الاجتماعية. وقد انفجر حجم النص المتاح في العصر الرقمي. ويعزى هذا الانفجار جزئيا إلى التحرك السريع لتخزين وتوزيع الوثائق في قواعد بيانات النصوص الإلكترونية على سبيل المثال، بتسهيل تحميل دفعة من الملفات ويتم إضافة المزيد من المصادر في كل وقت، وقد أطلق مجلس النواب الأمريكي مؤخرا موقعا جديدا مخصصا لتوزيع جميع قرارات البيت الحالية قيد الدراسة، ويمكن أيضا استخراج البيانات النصية المخزنة على مواقع الويب مع أساليب الكشط الآلي التي تجعل الحصول على البيانات أسهل.

إعداد هذه النصوص لتحليلها يمكن أن يكون مباشرًا – باستخدام ماسح ضوئي عالي الجودة أو برنامج التعرف الضوئي على الأحرف، فمن الممكن تحويل المواد الأرشيفية إلى نصوص يمكن قراءتها بالحاسوب، الرغم من أهميها تبقى مكلفة، وتستغرق وقتا طويلا، وفي كثير من الحالات يستحيل قراءة كل وثيقة– تتعلق بتلك البحوث – ببرنامج تحليلات نص البحوث.

بالمقابل وبطريقة منهجية يمكن لنا تحليل كميات كبيرة جدا من الوثائق النصية دون إنفاق مبالغ كبيرة على توظيف المبرمجين برنامج (QDA Miner and WordStat) يعطي الباحثين المرونة بمساعدة الكمبيوتر و الترميز النوعي من الوثائق والصور، يمكن أن يساعد بشكل كبير في البحث الخاص بك عن طريق تحديد الكلمات المفتاحية والعبارات الرئيسية والمواضيع والصور المراد استخدامها في التحليل.

وقد طبق علماء السياسة تحليل المحتوى الآلي عبر مجموعة متنوعة من النصوص .ويشمل ذلك أرشيف البيانات العالمية؛ خطب الهيئات التشريعية من مختلف أنحاء العالم، الخطب الرئاسية، المشرع، وبيانات الأحزاب؛ المعاهدات؛ أوراق العلوم السياسية؛ والعديد من النصوص السياسية الأخرى.

على سبيل المثال، قدرات التفكيك البنيوي للنص عبر برنامج **الوردستات WordStat** مثل **نمذجة الموضوع والاستخراج العنقودي**، يمكن أن تحدد تلقائيا الموضوعات ذات الصلة عبر مختلف المتحدثين ومقارنة ترددها بين السياسيين أو في الخطاب السياسي.

مثلا عند مقارنة تردد المواضيع المذكورة في الخطابات السياسية خلال حملة الرئاسة الأمريكية عام 2008، ظهر موضوع "**الرعاية الصحية**" الأكثر تكرارا بين المرشحين الديمقراطيين من الجمهوريين، والحال نفسه في الخطابات السياسية خلال حملة الرئاسة الجزائرية تستطيع أن نجد أن المرشحين توافقو على ضرورة تعديلات واصلاحات قانونية في حملة الانتخابات الرئاسية 2019.

[1] إكرام بركان، « المحاضرة الثالثة: تطور التقنيات التحليلية للمواثيق الدولية»، محاضرات مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية جذع مشترك، تخصص: علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد لمين دباغين-سطيف-، 2022-2023، ص ص 4-5.

ويمكن استخدام جدول **زمني وتحليل المراسلات** لمقارنة الكلمات والعبارات بين مختلف المرشحين وتحديد الكلمات والعبارات أو الموضوعات التي يتم ذكرها بشكل متكرر أكثر من قبل سياسي معين بالمقارنة مع السياسيين الآخرين.

ويمكن إراد بعض الأمثلة التطبيقية للتحليل السياسي الكمي لمضامين الخطابات السياسية منها:

نموذج الباحثة في العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد Claire Peacock، وما قدمته من تحليل لحالة النقاش الرئاسي الثالث لعام 2016، يمكن استخدام تقنيات تحليل النص لإظهار الخيارات المختلفة التي قدمها المرشحان من حيث الكلمات والعبارات والجمل المستخدمة من طرفهما. ويمكن أيضا توسيع هذه التحليلات البسيطة لمقارنة هذه المناقشة الأخيرة مع أسلافها للحصول على صورة أوسع لنهج المرشحين.

رابعًا: أدبيات تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية بين المقاربة القانونية والمقاربة السياسية:

تؤثر مضامين الخطاب السياسي السائد خلال فترة ما من تاريخ التفاعل المحلي أو الدولي على توجهات كلا من الفرد والجماعة السياسية وصولا لآخر أشكال الفواعل السياسية الراهنة، بمعنى أن طغيان أفكار سياسية مثالية على سبيل المثال قد يشكل أو يعيد تشكيل توجهات الأفراد وصناع القرار لدى الدول، وفي المقابل يمكن لتكرار ظاهرة الحرب بأنواعها من أن يرسيخ الفكرة الواقعية **إذا أردت السلم فاستعد للحرب**. وعلى ضوء ما تقدم، فإنّ الأستاذ لخضر نويوة يعتبر أنّ تحليل المواثيق الدولية يكتسب وزنا نسبيا في تفسير الوسائل القانونية والسياسية المستخدمة في التنافس الدولي، في ظل هذا التموضع يتوزع التحليل بين المقاربيتين القانونية والسياسية.

1-المقاربة القانونية لتحليل المواثيق الدولية:

تتضح نسبياً معالم المقاربة القانونية في تحليل المواثيق الدولية من خلال مزاولة الإجابة على السؤال التالي: كيف يؤثر القانون الدولي على التفضيلات والمعتقدات المتعلقة بالسياسة الخارجية؟ حيث يتم فحص هذا السؤال من خلال تقديم أول تحليل تجريبي للالتزامات التعاهدية؛ حيث كشفت التجارب، التي تضمنتها المقابلات مع الناخبين الأمريكيين وصناع القرار البريطانيين أن القانون الدولي يغير التفضيلات وتوقعات الأفراد حيث يعارضون السياسات، التي من شأنها أن تنتهك القانون الدولي[1].

ووفقا للأمم المتحدة، أكثر من 50000 معاهدة ثنائية ومتعددة الأطراف سارية حاليا، على الرغم من أن هذه المعاهدات ملزمة قانونا، لا تزال مصداقيتها مسألة نقاش أكاديمي وعملي، بدون قوة أعلى تجبر الدول ذات السيادة على احترام القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، تعرقل الحواجز المنهجية؛ الجهود الرامية إلى تقدير آثار القانون الدولي، وكما يشير سيمونز، "حاولت عدة دراسات إثبات وجود علاقة بين الدعاية القانونية وسلوك الدولة، التي تستخدم أحيانا قواعد البيانات الكبيرة والتقنيات الإحصائية، ولكن معظمها غير مقنعة في إظهار السببية، أو حتى في توفير صلة تفسيرية بين الإجراءات المتَّخذة ووجود اتفاقات أو اعتبارات معيارية" .[2]

من الأمثلة:

كخطوة أولى نحو تتبع الإجابة على السؤال السابق، صممت التجربة حول المعاهدات التجارية. **واستهدفت التجربة تحديد أثر هذه المعاهدات؛** في سياق العديد من الاعتبارات الأخرى المتعلقة بالسياسة الخارجية، مثل **العوامل الإنسانية والاقتصادية.**

[1] Simmons, Beth A and Daniel J Hopkins,"The Constraining Power of International Treaties: Theory and Methods", Harvard university, American Political Science Review, 2005,18-09-2017, Avalaibale at : https://dashharvardedu/bitstream/handle/1/3153315/simmons_constrainingpowerpdf?sequence=2, p 02.

[2] إكرام بركان، «مدخل إلى الوثائق والمواثيق»، محاضرات مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية جذع مشترك، تخصص: علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد لمين دباغين-سطيف-، 2020-2021، ص 06.

السؤال: يتعلق بالسياسة الخارجية طرح على 1000 شخص في و م أ، حيث يريد بعض القادة أن تحظر الولايات المتحدة التجارة مع بورما.

ثم عرضت على كل مستجوب اثنين أو أكثر من النقاط التالية:

متغير حقوق الإنسان: تقتل الحكومة في بورما المعارضين السياسيين ولا يسمح لهم بحرية التعبير. من خلال وقف التجارة مع بورما، يمكن أن نضغط على الحكومة للبدء باحترام الحقوق الأساسية.

تباينت الآراء السياسية للأفراد فقد كانت ثلاث من ستة مجموعات تجريبية (6/3) أي النصف مؤيدة لعقوبات إقتصادية على بورما دعما للحقوق الانسان في حين تفاوتت آراء المجموعات الأخرى بين مؤيد ومعارض.

المتغير القانوني: وبعد إدخال متغير القانوني القاضي بانتهاك القانون الدولي من خلال مخالفة الاتفاقات التجارية التي وقعت عليها الولايات المتحدة، تراجعت نسبة التأييد للسياسات الوطنية تجاه الخارج بواقع 56 % ضد الحصار الاقتصادي في مقابل 44 % مع الحصار.

المتغير الاقتصادي: لقد كشف إدخال المتغير الإقتصادي، ضمن تجارب الدراسة: مثل تأثير الحضر الإقتصادي الأمريكي المفروض على بروما في مستويات التوظيف للأمريكيين، على توجهات الأفراد المؤيدة للحضر السابقة الذكر.

فالسياسة الأمريكية سوف تؤدي إلى دبلوماسية رد فعل وهو وقف التجارة مع بورما قد تسبب رد فعل مقاوم **صيني** حليفة بورما، وإذا توقفنا عن التداول مع بورما، فإنَّ الصين قد تتخذ فعلا دبلوماسيا أو اقتصادياً، ما يعني انتقال كل المكاسب والمصالح التي تفقدها الو م أ إلى الصين.

تبين المتغيرات التجارية مدى واقعية الفرد أو صانع القرار السياسي في إدارة تفاعلات السياسة الدولية، مما يعزز فكرة **النظرية الواقعية** في العلاقات الدولية للمواثيق الدولية على أنها إلا انعكاس لمصالح الدول، فالقانون الدولي هو ما تختاره كل دولة لنفسها.

ولتعميق النقاش، تطرح على المستوى الأكاديمي عدة محاولات بحثية للتأسيس لمقاربات قانونية جديدة تحاول إعادة بناء الأسس القانونية للقانون الدولي على سبيل الوصف التمهيدي لا التحليل، القانون الدولي الجديد، ونهج النسوية، ونهج العالمية الثالثة للقانون الدولي، والدراسات القانونية ما بعد الاستعمارية، والنهج الجديدة الدولية القانون الاقتصادي، وأكثر من ذلك لا يتناسب عمل المقاربات الجديدة بسهولة مع التصنيفات التقليدية، ما دفع إلى الرغبة المشتركة في إعادة التفكير في أسس القانون الدولي وخلق مساحة للسياسات التحررية، مع الاستجابة للاتجاهات الأخيرة في النظرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. حيث تكاثرت أعمال النهج الجديد وتنوعت، وظهر جيل ثان من العلماء الناقدين في "المركز" وفي "المحيط" للقانون الدولي.

2-المقاربة السياسية لتحليل المواثيق الدولية[1]:

[1] إكرام بركان، «محاضرات في مقياس تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية»، المحاضرة الثانية: أدبيات تحليل المواثيق الدولية بين المقاربتين القانونية و السياسية، مرجع سابق، ص ص 2-4.

يطرح الكثير من النقاش بين منظري العلاقات الدولية حول عواقب قانون دولي. على جانب المقابل للنقاش السابق، نجد أنصار "الواقعية" يجادلون بأن القانون الدولي ليس له تأثير يذكر على السياسة الخارجية التي تهدف للحفاظ على الأمن الوطني والازدهار الاقتصادي – دون اعتبار للقانون الدولي.
ومن الحجج أيضا أن؛ القانون الدولي يفتقر إلى القوة، لأن التشريع والقضاء والسلطة التنفيذية وظائف لا مركزية أساساً.

ونستطيع القول في هذا الاطار نقطتين:

أولا : إن كل دولة في الشؤون العالمية هي مشرع لنفسها. ينشأ القانون الدولي بالكامل تقريبا عن طريق المعاهدات وغيرها من الاتفاقيات الدولية؛ وبموجب مبدأ السيادة، لا يمكن لأي دولة أن تكون ملزمة لغيرها من الدول دون الموافقة على شروط المعاهدات، فالدول لديها دائما خيار سحب الموافقة وهذه بالرغم مما تخلفه من آثار سلبية تخل بقوة القانون الدولي، كما لديها استعداد للاستمرار في تلك المعاهدات التي تخدم مصالحها. ويعطي مثال **انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني**♦ مثالا جيدًا في هذا الخصوص، حيث جاء هذا الانسحاب على خلفية أن "هناك خلل بجوهر الاتفاق مع ايرن وأنَّ أمريكا لن تستطيع منع إيران من تصنيع القنبلة النووية بهذا الاتفاق ذو البنية الضعيفة، كما تعهد بفرض عقوبات اقتصادية على أعلى مستوى على ايران ومن يدعمها.
وقد اعتبر مسؤولي الاتحاد الأوروبي أن الاتفاق النووي مع إيران هو أحد الانجازات الكبرى للدبلوماسية الدولية، وهذا راجع للأسباب التالية:

- توجهات النظام الارهابية يدعمها حماس، طالبان القاعدة، وتمول الإرهاب والفوضى في و.م. أ.
- أن الاتفاقية تخدم طرف واحد (إيران) لأنَّها على شفير امتلاك النووي وتعظيم قدراتها وذلك واضح من دورها في سوريا، لبنان واليمن.
- توجيه الإتهام الى إدارة سلفه أوباما لمنحها مليارات الدولارات للنظام الايراني.
- أن الاتفاق النووي لم يحقق الاستقرار في الشرق الأوسط.

وبالنسبة للمتشككين، فإن مجموعة القانون الدولي الحالية تعكس، بدلا من ذلك التغييرات، والأفضليات الكامنة من القادة والمواطنين.

ثانيا، كل دولة في الشؤون العالمية هي قاضٍ خاص بها، ويمكن أن تفسر القانون بما يخدم أغراضها الخاصة، وعلى الرغم من أن المحاكم الدولية قد تساعد في الفصل في المنازعات، فإن مبدأ السيادة يقف عائقا أمام تحصين البلدان من اللُّجوء إلى المحاكم. يمكن للبلدان أن تلتزم بالقرارات الإجبارية لمحكمة مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، لكنها غالبًا ما تعبر عن تحفظات، فخلافا للسياسة الداخلية، ليس هناك سلطة دولية لإجبار البلدان على قبول قرارات المحاكم الدولية.
مثال:

♦ الاتفاق النووي الإيراني هو عقد مبرم بين الصين وروسيا و وم أ ، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا في 18 ماي 2015.

قضية نيكاراغوا ضد و م أ وهي القضية التي عرضت على محكمة العدل الدولية عام 1986 والتي أقرت خرق و.م.أ للقانون الدولي من خلال دعم المعارضة المسلحة في حربها ضد الحكومة، وحكمت لصالح نيكاراغوا ضد و.م.أ، مما دفع هذه الأخيرة الى رفض الحكم بالرغم من اقرارها باستخدام القوة بشكل غير شرعي، ولقد أوقعت حرب ريغان ضد نيكاراغوا نحو 75 ألف ضحية من بينهم 29 ألف قتيل، فضلًا عن الدمار الشامل الذي خلَّفَتَه.

قضية قطر والإمارات: حيث اصدرت حكما يوم 2018/7/23 في قضايا خلافية بين البلدين يقضي باعادة لم شمل العائلات القطرية التي تفرقت إثر القرار الذي اتخذته الامارات ودول عربية أخرى بمقاطعة قطر، كما أبرمت الامارات اتفاقا يقضي بالسماح للطلاب القطريين إكمال دراستهم في الجامعات الاماراتية والسماح للمواطنين القطريين اللجوء الى المحاكم الاماراتية. جاء هذا بعد أن تقدمت الدوحة بدعوى أمام محكمة العدل اتهمت فيها أبوظبي بارتكاب تدابير تمييزية ضد القطريين، عقب اندلاع الأزمة الخليجية جوان 2017، بعد طردها القطريين بشكل جماعي وعدم دخول أراضيها أو المرور عليها[1].

لقد أصبح من المفهوم الآن أن الكثير من علماء السياسة يخلصون إلى أن القانون الدولي له تأثير محدود، –إن وجد–، على السياسة الخارجية، فقد تساعد المعاهدات والاتفاقات القانونية الدولية البلدان على تنسيق سياساتها، غير أن تأثيرها على الأفضليات لا يكاد يذكر خاصة عندما يكون التعاون مثير للجدل. وبمعنى آخر، ليس للمعاهدات أي تأثير على السياسات، (فالدول لا تأخذ بعين الاعتبار ميثاق أو معاهدة تكون ضد مصالحها) فالمعاهدات مجرد قصاصات من الورق يمكن تمزيقها أو تجاهلها دون أي تكلفة، حتى البلدان التي لا تملك رغبة في الالتزام مع ذلك يمكن أن تختار التوقيع. إنّ فِعْل التوقيع على معاهدة، في هذا الواقع لن يكشف عن أي معلومات عن التفضيلات والقدرات[2].

[1] بتصرف عن: إكرام بركان، «محاضرات في مقياس تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية»، المحاضرة الثانية: أدبيات تحليل المواثيق الدولية بين المقاربتين القانونية و السياسية، مرجع سابق، ص 04.

[2] المرجع نفسه.

خامسًا: أخطاء لا يجب الوقوع فيها أثناء تحليل الوثيقة السياسية

إنَّ عملية تحليل الوثيقة السياسية عملية ليست بالسهلة ولا بالهينة، بل هي عملية تتطلب مهارات خاصة وشروطًا تمّ ذكرها آنفاً، من خلال العوامل المساعدة على تحليلها، لأنَّا يقع الباحث أو المحلل في مطبات التحليل السطحي وعدم الولوج إلى طبيعة وكنه الوثيقة السياسية، ولذلك وجب عليه تجنب الأخطاء التي قد يتعرض لها المحلل (طالبًا، باحثًا أم أستاذً) أثناء تحليل النصوص السياسية، وهي كالتّالي:

1- الاعتماد مسبقا بأنّ تحليل ونقد وثيقة عمليّة سهلة؛

2- تكرار ما ورد في الوثيقة من كلمات وأفكار وجمل وعبارات؛

3- تحاشي /تجنب السقوط في بعض الاستظهارات التي لها علاقة بدرسٍ معين أو مجموعة من الدروس ذات الصلة، وذلك بالتمعن جيدا في طبيعة السؤال (لفهم صيغته) في حدود المعنى الذي يتطلبه، إذا كان عبارة عن سؤال في امتحان او مسابقة دكتوراه...إلخ؛

4- الإغراق في العموميات وفي التوسعات الأدبية أثناء التحليل؛

5- الإعلان عن تخطيط والإتيان بعكسه؛

6- شرح الوثيقة السياسية سطرا سطرا؛

7- محاكاة النص السياسي، أي ترديد ما جاء في الوثيقة في صيغ لغوية مغايرة: إنّ المحلل الذي يمتلك القليل من المعلومات عن الموضوع ولا يحسن استعمالها واستغلالها سيكرّر ما ذكر بالوثيقة بأسلوب وطريقة أخرى (طريقة سيّئة) وفي بعض الحالات يكتفي بإعادة كتابة الوثيقة حرفيّا. دون نقاش وتحليل مدقق للمعطيات .

8- تحرير موضوع حول الوثيقة: عندما تكون للمحلل معلومات كثيرة حول الموضوع يصرّ على استعمالها فإنّه سيُهمل ذكر الوثيقة والإشارة لها وسيقتصر تحريره على سرد ما حفظه من معلومات حول الموضوع المطروح، وبذلك يكون التحرير خارجا عن الموضوع.

9- اعتماد تفاسير خاطئة ومتناقضة مع معطيات الوثيقة أو الوثائق وتحميلها معلومات لا تتضمنها؛

10- الإنزلاق نحو التحرير وترك الوثيقة جانبا؛

11- إنجاز تحليل حول الموضوع الذي تتناوله الوثيقة أو الوثائق دون استعمال معطيات الوثائق؛

12- الإنزلاق نحو المقالة وترك النص السياسي جانبا؛

13- القفز التعسفي عند الإنتقال من محور لآخر، أي الإجابة عن الأسئلة –إذا وجدت–دون الربط بينها وبين الأفكار التي في مجموعها هي لبنة في بناء الوثيقة السياسية؛

14- التورط في شرح كل نص على حدة/ في صورة وجود نصين للشرح في آن واحد/ والصّواب هو صياغة تخطيط يخترق النصين معا؛

15- التحرير المباشر في ورقة الإمتحان–إذا كان سؤال امتحان متعلِّق بتحليل وثيقة سياسية– باعتماد لغة مؤقتة تحتمل التأويل، لأنَّها مجلبة للأخطاء.

16- في المقدمة: يجب تجنُّب ما يلي:

-التراكيب اللغوية المبتذلة التي يراد منها ملء الفراغ لا غير مثل التأكيد على أهمية الموضوع بدون إبراز مواطن تلك الأهمية؛

-الانطلاق من تعريف، في حين أن مكان أي تعريف هو التحليل؛

-الحل المسبق، وهو ما يفقد التحليل عنصر التشويق؛

في المقدمة يجب استخراج الإشكالية التي يتضمنها الموضوع المطروح(مثال: الثورة البلشيفية عام 1917 : إشكالية هذا الموضوع هي التالية: لماذا نجحت الثورة البلشفيّة في روسيا في حين فشلت الثورة السبارتاكية المعاصرة لها في ألمانيا؟).

ولتجنُّبِ بعض الهفوات يتطلب مراعاة ما يلي:

أ- التوفر على معرفة كافية ومفيدة تمكن الطالب / الباحث / من الإحاطة بصميم موضوع الوثيقة السياسية؛

ب – الارتباط في معالجة النص (تحليله) بتحديد موضوع الوثيقة وتحليل مضمونها تلافيا للخروج عن الموضوع أو الإطناب المفرط فيه.

ج- التحرير في ورقة المسودة باعتماد لغة سليمة مع تجنب الإطالة لأنها مجلبة للأخطاء.

د- لابد من تجاوز تكرار ما ورد في النص السياسي بطريقة مملة.

هـ – تجنب ما يسمى بالإستظهارات بمعنى أن الطالب يحفظ مجموعة من المعطيات التاريخية، السياسية؛ والتي عادة لا علاقة لها بالنص السايسي محل التحليل، فيقوم بإدراجها في النص فيخل بمضمون النص السياسي ولذلك لابد من تجنبها.

و- إنَّ الطلبة عادة مايقعون في مشكلة الإغراق الأدبي أثناء تحليل النص السياسي، بحيث يؤثر ذلك بشكل سلبي على تحليله للنص ولذا وجب تجنب هذا الأسلوب والجواب على الأسئلة – عن وجدت-بشكل دقيق مباشر.

م- أن النصوص السياسية في الامتحانات والمسابقات الجامعية سواء في الدكتوراه، أو مسابقات التوظيف، عادة ما تكون مذيلة بأسئلة جانبية (مدعمة) وهذه الأسئلة تمكن الطالب من الالتزام بمضمون النص السياسي ولابد من الانتباه لها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ أغلبية النصوص السياسية تكون مصحوبة أو مذيلة بأسئلة توجيهية (مساعدة)- إذا كان في امتحان تقييمي صفي أو نهائي- تجنُّب الطالب كل متاهة من جهة، وتقيده بمدلول كل سؤال مطلوب من جهة أخرى، وهناك جملة من التوصيات التي تتعلّق بتحليل الوثيقة السياسية، وذلك لتحويل الوثيقة إلى كمٍ هائلٍ من المعلومات، وحسن استغلالها، حيث يوجد صنف من الوثائق السياسية يعتمد على المقارنة لأنه لا يشبه نمطًا قائمًا بذاته، فالخطأُ هنا هو تخصيصُ الجزء الأول من التحليل للطرف الأول في المقارنة والجزء الثاني للطرف الثاني، أما الطريقتين الشائعتين لمعالجة هذا النوع من المواضيع فهما: تقسيم التحليل الى جزئين: نقاط الاختلاف، نقاط التشابه أو نقاط القوة – نقاط الضعف، كما ويُستحبُّ تطعيم التحليل باستشهادات، لكن يشترط أن تكون هذه الاستشهادات محدودة العدد، قصيرة، معبرة وأمينة وغير مستلة بصفة تعسفية عن السياق

الذي وردت فيه، مع ضرورة الانتقال التدريجي من فقرة الى أخرى وتجنب الصيغ المبتذلة مثل: وهكذا بعد أن انتهيتت من كذا تمر إلى كذا، والعمل على أن تكون الفقرات المكونة لتحليل متقاربة من حيث الحجم، تجنب الإطالة لأنَّها مجلبة للأخطاء من جهة ومدعاة إلى الملل بالنسبة للطالب والمستفيد من جهة ثانية، والعمل كذلك على الكتابة بلغة سليمة.

أولا: الفرق بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي[1]:

*التحليل الكمي: هو ترجمة المحتوي إلى أرقام ونسب وأعداد وإحصائيات و معدلات ثم حساب التكرار لتحديد مواقع التركيز والاهتمام أو تهميش فحضور المصطلح أو غيابه في المضمون يعطي تفسيرات ودلالات تفيد الباحث.

*التحليل الكيفي: هو تفسير و تحليل نتائج و كشف أسبابها و خلفياتها لماذا كان الاهتمام وما القصد من ذلك.

المناهج الكمية تهدف إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تكون هذه القياسات من الطراز الترتيبي (ordinales)، مثل: "أكثر من أو أقلّ من"، أو عدديّة وذلك باستعمال الحساب. إنّ أغلبيّة البحوث في العلوم الإنسانيّة تستعمل القياس، وكذلك الأمر حينما يتمّ استعمال المؤشّرات، النسب، المتوسّطات أو الأدوات التي يوفّرها الإحصاء بصفة عامّة. إنّنا نستنجد بالمناهج الكمّيّة أثناء محاولة معرفتنا، مثلا، تطوّر أسعار الاستهلاك منذ عشر سنوات، نية التصويت في الانتخابات القادمة، الارتباط بين درجة التحضّر ونسبة المواليد[2].

أمّا المناهج الكيفيّة فتهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة. وعليه ينصبّ الاهتمام هنا أكثر على حصر معنى الأقوال التي تمّ جمعها أو السلوكات التي تمّت ملاحظتها. لهذا يركّز الباحث أكثر على دراسة الحالة أو دراسة عدد قليل من الأفراد، فعندما يحاول الباحث معرفة أطوار تعلّم الطفل، أو الأحداث التي طبعت عشريّة زمنيّة، أو تصوّرات الحبّ في بلدان مختلفة، فإنّه يستعين في ذلك بالمناهج الكيفيّة[3].

ثانيا: أهم مناهج تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية:

تتعدد مناهج تحليل المواثيق السياسية والمعاهدات الدولية باختلاف وجهات النظر وطبيعة كل وثيقة على حدة، وذلك نظرا لعدم تماثل كل الوثائق وصعوبة تعميم تحليلها بنفس الأسلوب أو المنهج، ومن هاته المناهج:

أولًا: المنهج التاريخي

التاريخ هو علم يهتم بتسجيل ووصف وتحليل الأحداث التي جرت في الماضي[2]. ويعتبر المنهج التاريخي واحد من أهم مناهج البحث العلمي والقائم على تقديم دراسات وصفية للمشكلة والاعتماد على المعرفة المسبقة به وعلى الفرضيات والمبرهنات السابقة والحقائق المؤكدة لتقديم نتائج حقيقية بوثائق علمية لا يمكن نقدها أو التشكيك بها.

[1] حليمة حقاني، مطبوعة تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية جذع مشترك علوم سياسية، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر-03-)، 2021-2022، ص 16.

[2] إلياس شرفة، « تحليل المعطيات وقرائتها كيفيًا (منهج تحليل المضمون)»، مجلة الآداب وِالعلوم الاجتماعية، العدد 16، ديسمبر 2012، ص 116.

[3] المرجع نفسه، ص 117.

[2] فضيل موبحة وآخرون، مرجع سابق، ص 10.

1- تعريف المنهج التاريخي: المنهج التاريخي بالتعريف هو جمع البيانات القائمة على براهين وأدلة ودراسة جوانب الحقيقة واحتمالات الخطأ عن طريق نقدها و وضع التساؤلات حولها وتقديمها كدلائل في الدراسة للخروج بحلول تجاه مشكلة أو ظاهرة علمية[1].

وهو عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها ليتم التوصل حينئذ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة.

وهو أيضاً ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضي من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها علي أسس علمية منهجية ودقيقة بقصد التوصل إلي حقائق ومعلومات أو تعميمات تساعدنا في فهم الحاضر علي ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل. كما يعرف بأنه ذلك المنهج المعني بوصف الأحداث التي وقعت في الماضي وصفاً كيفياً يتناول رصد عناصرها وتحليلها ومناقشتها وتفسيرها والاستناد على ذلك الوصف في استيعاب الواقع الحالي وتوقع اتجاهاتها المستقبلية القريبة والبعيدة.

يعتمد المنهج التاريخي على وصف وتسجيل الوقائع وأنشطة الماضي، ولكن لا يقف عند حد الوصف والتسجيل، ولكن يتعداه إلى دراسة وتحليل للوثائق والأحداث المختلفة وإيجاد التفسيرات الملائمة والمنطقية لها على أسس علمية بهدف الوصول إلى نتائج تمثل حقائق منطقية وتعميمات تساعد في فهم ذلك الماضي، والاستناد على ذلك الفهم في بناء حقائق للحاضر، وكذلك الوصول إلى أسس للتنبؤ بالمستقبل. فالمنهج التاريخي له وظائف رئيسية تتمثل في التفسير والتنبؤ وهو أمر مهم للمنهج العلمي2.

2- أهمية المنهج التاريخي:

علي ضوء التعاريف السابقة للمنهج التاريخي يمكن إبراز أهمية هذا المنهج في الأتي:

أ- يمكن استخدام المنهج التاريخي في حل مشكلات معاصرة علي ضوء خبرات الماضي.

ب- يساعد علي إلقاء الضوء علي اتجاهات حاضرة ومستقبلية.

جـ- يؤكد الأهمية النسبية للتفاعلات المختلفة التي توجد في الأزمنة الماضية وتأثيرها .

د- يتيح الفرصة لإعادة تقييم البيانات بالنسبة لفروض معينة أو نظريات أو تعميمات ظهرت في الزمن الحاضر دون الماضي.

3- خطوات تطبيق المنهج التاريخي :

عند دراسة ظاهرة أو حدث تاريخي يتوجب علي الباحث إتباع خطوات أثناء دراسته وهي كما يلي:

أ-اختيار موضوع البحث:

ويقصد هنا تحديد مكان وزمان الواقعة التاريخية، الأشخاص الذين دارت حولهم الحادثة، كذلك نوع النشاط الإنساني الذي يدور حوله البحث.

---

[1] رقية بلقاسمي، مطبوعة محاضرات منهجية البحث العلمي للسداسي الأول، السنة الأولى ماستر، تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي-تبسة-)، 2020-2021، ص 26.

[2] أيمن عبد المجيد، أباهر السقا، **دليل ومبادئ عمل تطبيقية حول البحوث الميدانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. رام الله: مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، 2014، ص 16.

ب–جمع البيانات والمعلومات أو المادة التاريخية:

بعد الانتهاء من تحديد مكان وزمان الواقعة التاريخية يأتي دور جمع البيانات اللازمة والمتعلقة بالظاهرة من قريب أو من بعيد وتنقسم إلي مصادر أولية وثانوية.

المصادر الأولية: تتمثل في السجلات، والوثائق، الآثار، المذكرات الشخصية، محاضر الاجتماعات ...إلخ.

المصادر الثانوية: وهي المعلومات الغير مباشرة والمنقولة والتي تؤخذ من المصادر الأولية ويعاد نقلها وعادة ما تكون في غير حالتها الأولي ونجدها في الجرائد والصحف والدراسات السابقة أو الرقصات الشعبية المتوارثة والرسوم والنقوش والنحت والخرائط والتسجيلات الإذاعية والتليفزيونية.

ج–نقد مصادر البيانات: وهذه مرحلة مهمة في البحث حيث يجب التأكد من صحة المعلومات التي جمعت وذلك ليكون البحث أكثر مصداقية وأمانة في ذلك قال ابن خلدون " وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها علي مجرد النقل غثاً أو ثميناً ولم يعرضوها علي أصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف علي طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار فضلوا عن الحق وتاهوا في بيداء الوهم والغلط ولا سيما في إحصاء الأعداد من الأموال والعساكر إذا عرضت في الحكايات إذ هي مظنة الكذب ومظنة الهذر ولابد من ردها إلي الأصول وعرضها على القواعد "، ويكون النقد داخلي وخارجي:

أ–1–النقد الخارجي : ويتضمن التأكد من صحة الوثيقة محل البحث وهو بدورة ينقسم إلي نوعين هما:

نقد التصحيح:

وهنا يتم التأكد من صحة الوثيقة ونسبها إلي صاحبها وذلك بـ: "التأكد من صحة الوثيقة الخاصة بحادثة معينة أو أكثر لتحديد مدي صحتها ومدي صحة نسبتها إلي اصحابها وذلك لما تتعرض له كثير من الوثائق من حشو وتزييف وإضافات دخيلة أو تحريف لأسباب كثيرة وأشكال متعددة فالوثيقة قد تكون مكتوبة بيد المؤلف أو بيد شخص آخر ولا توجد سوى نسخته الوحيدة هذه فيكون من واجب الباحث تصحيح الخطأ في النقل وقد تكون الوثيقة متعددة النسخ وأماكن التواجد بحيث يحتاج الأمر إلي تحديد أصليها من ثانويها ".

نقد المصدر:

وفي هذه المرحلة يتم التأكد من مصدر الوثيقة وزمانها ومؤلفها للتأكد من نسبها لصاحبها وللتحقق من هذه النقاط وجب إتباع الخطوات التالية:

* **التحليل المخبري:** حسب طبيعة مادة الوثيقة كاستخدام التحليل بالفحم المشع بالنسبة للوثائق الكربوهيدراتيه ولكل مادة أساليب تحليل خاصة بها.

* دراسة الخط واللغة المستعملة.

* فحص الوقائع الوارد ذكرها في الوثيقة ومقارنتها بأحداث العصر المنسوبة إليه.

* تفحص مادة الوثيقة والاقتباسات.

ب–2 النقد الداخلي:

ونقصد بذلك التحقق من صحة ومعني الكلام الموجود بالوثيقة سواء المكتوب حرفيا أو المقصود بطريقة غير مباشرة، للإجابة عن الأسئلة التالية: ما الذي يعنيه صاحب الوثيقة من كل كلمة أو عبارة واردة فيها؟ هل عبارات الوثيقة ذات معنى يطابق ما أراده كاتبها؟ ما الفرق بين المعنى الظاهري للوثيقة، وبين المعنى الحقيقي الذي يقصده كاتبها؟ وكذلك فيه نوعين :

***النقد الايجابي:**

والهدف منه تحديد المعنى الحقيقي والحرفي للنص وما يرمي إليه الكاتب وهل حافظ على نفس المعنى في الوقت الحالي أم لا، وعلى الباحث أن يفسر الوثيقة وفقا للموضع الذي وجد فيه، ويتجنب إضافة أي شيء إليها.

* **النقد السلبي:** هنا يتم التحقق من رؤية الكاتب لمشاهدة الوقائع بدراسة مدى خطأ أو تحريف الوثيقة كذلك مدى أمانته في نقل الواقعة والتأكد من سلامة جسمه وعقله وسنه يلعب دور كبير في التأكد من هذه المعلومات ، وكذلك معرفة ما السبب الذي أدى به إلى كتابة هذه الوثيقة والإحاطة بجميع ظروفه آنذاك .

د–صياغة الفروض : وهي عبارة عن حل مؤقت لإشكالية البحث والذي على أثره تتم دراسة الموضوع أو هو إجابة محتملة للسؤال ومن خلال التجريب نحاول إثبات ما إذا كانت صحيحة أم خاطئة.

هـ–تحليل الحقائق وتفسيرها وإعادة تركيبها:

وهنا يتم تحليل الظاهرة الراهنة والتي هي موضوع الدراسة في ظل الحقائق التي قام بجمعها والتنسيق بين الحوادث ومن ثم تفسيرها علمياً مبتعداً عن الذاتية معتمداً في ذلك علي نظرية معينة .

و–استخلاص النتائج وكتابة التقرير:

وتعتبر هذه آخر مرحلة في البحث حيث تكون عصارة البحث بالخلوص إلي النتائج التي كان الباحث قد وضع لها فروض سابقة في البداية وكتابة تقريره النهائي حول الظاهرة المدروسة أو الوثيقة المدروسة.

وترى الأستاذة **تركية بولقرون** اختصاراً مراحل وخطوات تحليل الوثيقة التاريخية في المخطط التالي[1]:

مخطط يوضح مراحل وخطوات تحليل الوثيقة التاريخية

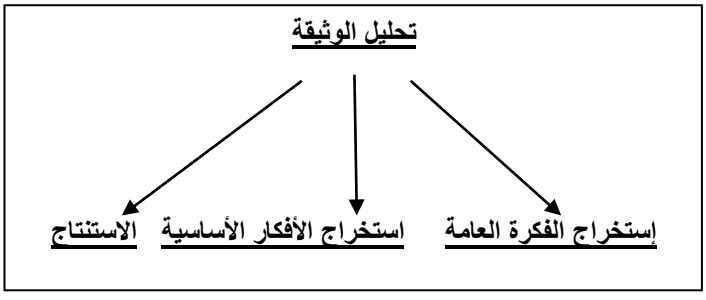

المصدر: تركية بولقرون، مرجع سابق، ص 04.

[1] تركية بولقرون، « الوثائق التاريخية: دراسة حالة رسالة بولينياك»، دروس في مادة التاريخ للسنة الرابعة متوسط، متوسطة كحلة بلقاسم– ليشانة–بسكرة، 2020/11/23، ص 04.

4- خصائص المنهج التاريخي:

1- يعتمد علي ملاحظات الباحث وملاحظات الأخرين.

2- لا يقف عند مجرد الوصف بل يحلل ويفسر.

3- عامل الزمن حيث تتم دراسة المجتمع في فترة زمنية معينة.

4- أكثر شمولاً وعمقاً لانه دراسة للماضي والحاضر.

5- أهداف المنهج التاريخي:

1- التأكد من صحة حوادث الماضي بوسائل علمية؛

2-الكشف عن أسباب الظاهرة بموضوعية علي ضوء ارتباطها بما قبلها وبما عاصرها من حوادث؛

3- إمكانية التنبؤ بالمستقبل من خلال دراستنا للماضي وللوثيقة؛

4- التعرف علي نشأة الظاهرة.

6- مراحل البحث التاريخي:

أولاً: اختيار نقطة البحث : وفي هذه المرحلة يقوم الناس بتقسيم الموضوع إلي مجموعة من العناصر فيما يعرف بمخطط البحث قد يسميها فصولاً وأبواباً .

ثانياً: جمع مصادر البحث: مصادر البحوث التاريخية هي الوثائق والمواد الأثرية والكتب والروايات والمواد السمعية والبصرية والمصغرات القلمية وأقراص الليزر .

ثالثاً: جمع المادة العلمية: وتعتبر من أخطر مراحل البحث لأن الباحث يبدأ بقراءة المصادر الواحدة تلو الآخري قراءة واعية متأنية ثم تحديد هل المعلومات التي بها عميقة أم سطحية وإذا تطرق الشك إلي ذهن الباحث يستبعد المصدر من بحثه .

رابعاً: صياغة البحث وتحريره: بعد أن ينتهي من جمع المادة العلمية يبدأ بصياغة البحث بعد أن يتأكد من أن روؤس الموضوعات قد رتبت ترتيباً منطقيا يتمشي مع مخطط البحث ثم يبدأ في مسودة بحثه علي أوراق تفريغاً من البطاقات تبعا للهيكل الذي وضعه ثم كتابته بالصورة النهائية كما يراها الباحث .

7- مقومات البحث التاريخي:

إن التاريخ علم ضروري للشعوب والأفراد على السواء، فلابد للفرد أن يعرف نفسه بوقوفه علي ماضيه ولابد لكل شعب أن يعرف تاريخه ليربط حاضره بماضيه ويصبح جديراً بالحياة ولابد أن يدرس التاريخ دراسة عميقة، ومن اللازم أن تتم كتابة التاريخ علي خير وجه فيكون الكاتب دقيقاً غاية الدقة باذلاٍ كل ما في طاقته من جهد وصدق وأمانة وعدل مستعيناً بكل ما لديه من إحساس وفن وذوق هذا كله يؤدي إلي الوصول إلي الحقيقة قدر المستطاع ومن هنا كان لابد أن تتوفر فيمن يتصدي لكتابة التاريخ مجموعة من الصفات والمميزات والمميزات وأن تتاح له الظروف التي تجعله قادراً علي الدراسة ، وأول صفة ينبغي ان يتحلي بها كانت ليصبح مؤرخاً هي حب الدراسة والصبر فقد يكون البحث وعراً شاقاً وقد تكون المصاعب التي تعترض الباحث أثناء عمله مصاعب جمة وكبيرة كندرة المصادر وغموض الوقائع والحقائق وذلك كله لا ينبغي أن يصد الباحث عن بذل الجهد

والصبر علي مواصلة الدراسة ولابد أن يكون المؤرخ أميناً شجاعاً فلا يكذب باصطناع الوقائع ولا يزيف في تفسيرها و لا ينافق لإرضاء صاحب أو سلطان فلا رقيب علي المؤرخ إلا ضميره وإذا قلنا بأن التاريخ علم نقد وتحقيق فلابد من أن يكون المؤرخ ناقداً نافذ البصيرة قادراً علي تحليل كل وثيقة تصادفه وأن يكون المؤرخ مولعاً بعمله من أجل هذا العمل بذاته لا سعياً وراء شهرة وفائدة مادية عليه أن يتفرغ لما يدرس تفرغاً تاماً.

8- نقد وتقييم المنهج التاريخي (المزايا والعيوب):

مزايا المنهج التاريخي: من أهم مزايا المنهج التاريخي أنه:

1- يعتمد علي المنهج العلمي في البحث فالباحث يتبع خطوات الأسلوب العلمي مرتبة وهي الشعور بالمشكلة وتحديدها وصياغة الفروض المناسبة ومراجعة الكتابات السابقة وتحليل النتائج وتفسيرها وتعميمها .

2- اعتماد الباحث علي المصادر الأولية والثانوية لجمع البيانات ذات الصلة بمشكلة البحث لا يمثل نقطة ضعف في البحث إذا ما تم القيام بالنقد الداخلي والنقد الخارجي لهذه المصادر

عيوب المنهج التاريخي: من عيوب المنهج التاريخي الآتي:

1-أن المعرفة التاريخية ليست كاملة بل تقدم صورة جزئية للماضي ، نظراً لطبيعة هذه المعرفة المتعلقة بالماضي ولطبيعة المصادر التاريخية وتعرضها للعوامل التي تقلل من درجة الثقة بها مثل التلف والتزوير والتحيز .

2-صعوبة تطبيق الأسلوب العلمي في البحث في لظاهرة التاريخية محل الدراسة نظراً لأن دراستها بواسطة المنهج التاريخي يتطلب أسلوباً مختلفاً وتفسيراً مختلفاً.

3-صعوبة إخضاع البيانات التاريخية للتجريب الأمر الذي يجعل الباحث يكتفي بإجراء النقد بنوعيه الداخلي والخارجي.

4-صعوبة التعميم والتنبؤ وذلك لارتباط الظواهر التاريخية بظروف زمنية ومكانية محددة يصعب تكرارها مرة أخري من جهة كما يصعب علي المؤرخين توقع المستقبل.

5- صعوبة تكوين الفروض والتحقق من صحتها وذلك لأنَّ البيانات التاريخية معقدة إذ يصعب تحديد علاقة السبب بالنتيجة على غرار ما يحدث في العلوم الطبيعية.

ثانيًا: المنهج المقارن:

هو شكل من أشكال المناهج التي يتم استخدامها في البحث العلمي، والهدف من هذا المنهج هو عمل مجموعة من المقارنات بين الظواهر المتعلقة بالبحث العلمي، وذلك للتعرف على وجه الشبه فيما بينهم، وكذلك وجه الاختلاف أيضًا، وبالتالي يكون أمام الباحث العلمي فرصة للتعرف على كل شيء غامض متعلق بالظاهرة، ويستطيع تفسيرها بكل سهولة. ويتميز هذا المنهج بالمرونة حيث أن العديد من العلوم يُمكن أن يتم استخدامه من خلالها سواء أكانت علوم اجتماعية أو علوم علمية، وهناك العديد من الطرق التي تستطيع من خلالها استخدام هذا المنهج، وليس هذا فقط بل أيضًا له خطوات[1].

[1] بتصرف عن: رقية بلقاسمي، مرجع سابق، ص 34.

يُستخدم المنهج المقارن استخدامًا واسعًا في الدراسات الاجتماعية (سواء تلك المتعلقة بالمواضيع العلمية كمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية والسياسية، والتربوية...)[1].

فالمقارنة في أوسع معانيها تعني؛ ذلك النشاط الفكري الذي يستهدف إبراز عناصر التشابه والاختلاف بين الظواهر التي تجري عليها المقارنة، ومن ثمّ فإنّ المقارنة تقتضي وجود سمات مشتركة بين الظواهر محل المقارنة أي وجود قدر من التشابه والاختلاف، إذ لا مقارنة بين الظواهر تامة الاختلاف ولا الظواهر تامة التشابه. فالمقارنة الأصل فيها " هو السعي بها إلى الوقوف على وجوه التشابه ووجوه الخلاف بين أحداث اجتماعية معينة بقصد الكشف عن دلالتها، فإنه ليس من المتصور بحال أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية نتخذها أساسًا للمقارنة[2].

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، التعمق والدقة في الدراسة، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا من جوانب المؤسسة الاقتصادية: الأداء أو المواد البشرية... ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

كما يمكننا بواسطة المقارنة الوصول إلى تحقيق دراسة أوفى وأدق في ميدان المقارنة والتطبيقية لتحقيق مقارنة سليمة يجب توافر **شروط الحكم بهذه العملية الذهنية:**[3]

1- يجب أن لا ترتكز المقارنة على دراسة حادثة واحدة وإنما تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه والاختلاف بين حادثتين أو أكثر.

2- أن يسلط الباحث على الحادثة موضوع الدراسة ضوءا أدق وأوفى يجمع معلومات كافية وعميقة حول الموضوع.

3- أن تكون هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف فلا يجوز مقارنة ما لا يقارن.

4- تجنب المقارنات السطحية والتعرض من الجوانب أكثر عمقا لفحص وكشف طبيعة الواقع المدروس وعقد المقارنات الجادة والعميقة.

5- أن تكون مقيدة بعاملي الزمان والمكان فلا بد أن تقع الحادثة الاجتماعية في زمان ومكان نستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة وقعت في زمان ومكان آخرين.

المنهج المقارن وعلم السياسة[4]:

لقد ساعد المنهج المقارن بشكل كبير في تطور علم السياسة فقد استخدمه العديد من الدول ومن أهمها اليونان من أجل المقارنة بين الأنظمة السياسية لمدنها وذلك لتبني الأنظمة المثلي فقد قام **أرسطو** بمقارنة 158 دستور من دساتير هذه المدن واعتمد في ذلك على مبدأ الضرورة القائم على أساس أن لكل دولة خصوصياتها.

---

[1] خالد حامد، **منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية**. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2008، ص 69.

[2] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**. ط5، الجزائر: دار هومة، 2007، ص ص 70-71.

[3] سامية الجهني، سارة العريشي، "المنهج المقارن"، متوفر على الرابط: https://ss11895.files.wordpress.com/2017/04/d8a7d984d985d986d987d8ac-d8a7d984d985d982d8a7d8b1d986-d بتاريخ: 2023/08/13، ص 14.

[4] المرجع نفسه.

كما نجد مونتسكيو الذي صنف الأنظمة إلى جمهورية ملكية، دستورية واستبدادية وأكد في مقارنته أن تصنيفه يقوم على أساس الممارسة الفعلية التي تتم داخل النظام فالجمهورية في نظره هي التي تسود فيها العدالة والقانون وتصان فيها الحريات الخاصة والعامة، أمَّا **ميكافيلي ميز في مقارنته بين 3 أصناف من الدول:**

1- الدولة التي يحكمها ملك واحد.

2-الدولة الأرستقراطية وتحكمها أقلية النبلاء.

3- الدولة الديمقراطية وهي التي ترجع فيها السيادة للشعب.

وعليه فالمنهج المقارن يكتسي أهمية بالغة في تحليل الوثائق والمواثيق الدولية من حيث مقارنتها ببعضها في أوجه الشبه والاختلاف وكذلك عند قيام الباحث بالمقارنة بين قانونه الوطني وقانون أو عدة قوانين أجنبية أو أي نظام قانوني آخر، كالشريعة الإسلامية، وذلك لبيان أوجه الاختلاف أو الاتفاق بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية محل البحث، بهدف التوصل إلى أفضل حل لهذه المسألة.

ويحتل المنهج المقارن أهمية خاصة في مجال الدراسات السياسية، حيث أنه يمكن الباحث من الإطلاع على تجارب النظم السياسية الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية، مما يمكنه من الكشف عن أوجه الاتفاق أو الاختلاف أو القصور بين هذه النظم، ومن ثم يستطيع الباحث أن يضع أمام صانع القرار أفضل الحلول ليستعين بها إذا ما أراد أن يعدل النظم القائمة أو يضع نظم جديدة.

كما أنّه يُبيِّنُ لنا الموضوع المدروس في وثيقتين متمايزيتين مثل العلاقة بين الرجل والمرأة في الشريعة الإسلامية وفي اتفاقية cedaw مثلا، ويمكن القول بأنّ مقومات المقارنة مبينة في الشكل التّالي:

مقومات المنهج المقارن في تحليل الوثائق السياسية

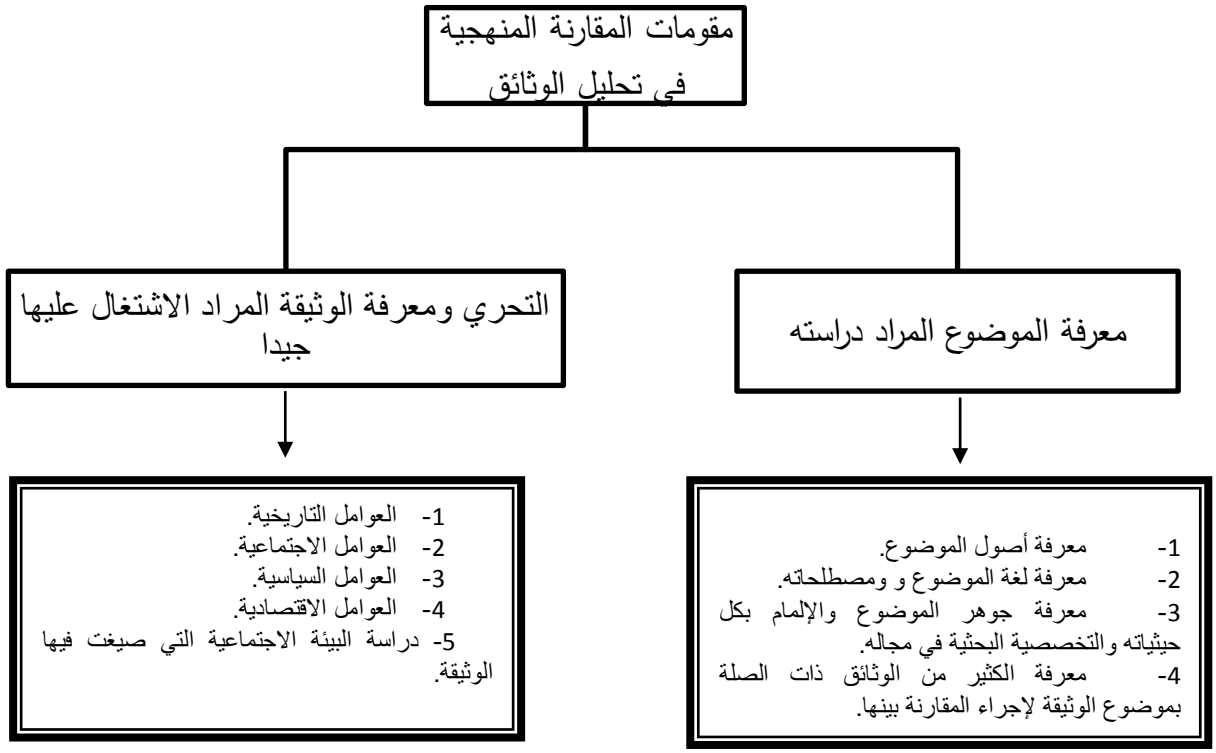

ثالثا: منهج تحليل المضمون:

يعد تحليل المضمون تقنية وصفية في دراسة الوثائق والإرساليات الإعلامية والخطابات المختلفة، بغية فهمها وتفسيرها في ضوء المعالجة الإحصائية. بمعنى أن تحليل المضمون أسلوب كيفي وكمي، يُستخدم في تحليل مضامين المواد الشفوية والمكتوبة والمصورة، عبر استكشاف محتوياتها ومعطياتها وبياناتها، وجردها في مؤشرات دلالية وسيميائية، وتجميعها في تيمات معينة، مع تصنيفها في فئات جامعة وموحدة ومشتركة. ثم، معالجة المضامين الدلالية نوعا وقياسا، لتعقبها مرحلة الفهم والتفسير، فاستخلاص النتائج التي تثبت الفرضية أو تفندها، ثم تحديد مختلف الاقتراحات والتوصيات، للعمل بها آنيا ومستقبليا، تنظيرا وتطبيقا.

وإذا كان تحليل المضمون قد استخدم منهجية أو تقنية أو أسلوبا في تحليل المواد والأخبار والإرساليات في علوم الإعلام والدعاية والإشهار، وكذلك في العلوم القانونية، **والسياسية**، والاقتصادية، والاجتماعية، والنفسية، فقد استعمل هذا المنهج، بشكل أو بآخر، في مجال الآداب والنقد، والتربية والتعليم، وذلك من أجل معرفة التيمات والمضامين والمواضيع والخطابات والقيم والمواقف والرغبات والميول والسلوكيات والتصرفات والتوجهات لدى الفرد تجاه موضوع معين، في زمان ومكان معينين. إذاً، ماهو تحليل المضمون؟ وما أهدافه؟ وما هو تاريخه؟ وماهي دراساته؟ وما هي مقوماته النظرية، وآلياته التطبيقية؟ وماهي قيمته: إيجابا وسلبا؟ هذا ما سوف نحاول رصده في موضوعنا هذا.

1- مفهوم تحليل المضمون:

يقصد بتحليل المضمون (L'analyse de contenu)، أو التحليل الكيفي(Recherches qualitatives – Qualitative research)، القيام بدراسة موضوعاتية كيفية كمية للمحتويات أو المضامين، مع تصنيف الدلالات الموضوعاتية ضمن فئات رئيسة أو فرعية، أو ضمن مقولات تصنيفية، وتجميعها تحت تيمة أو فكرة معينة. وهناك من يعرف تحليل المضمون بأنه منهج يتيح:" بصفة عامة تحليل سلوك الأفراد والشخصيات، ومواقفهم من خلال المواد التي يكتبونها أو يقولونها.كما يتيح دراسة موقف وسلوك الهيئات والمؤسسات، كتحليل توجهات ومواقف حزب سياسي – مثلا – من خلال افتتاحية الجريدة التابعة له.

وهكذا، يعد تحليل المضمون أداة وصفية لدراسة محتويات الإرساليات والخطابات والنصوص والملفوظات الشفوية والمكتوبة، إما بطريقة كيفية، وإما بطريقة كمية رمزية. بمعنى أن تحليل المضمون يهدف إلى اختيار عيناته من المحتويات الدلالية الإعلامية أو السياسية أو الاجتماعية أو القانونية أو الأدبية أو التربوية، بغية تصنيفها إلى تيمات رئيسة، وتفريعها إلى فئات أساسية وثانوية. ومن ثمَّ، يأتي دور المعالجة الإحصائية عن طريق استخدام القياس والترميز الرياضي، وتحليل المعطيات المضمونية دلالة وشكلًا ومقصدية، ثم استخلاص النتائج وتأويلها، ثم تقديم التوصيات والاقتراحات.

ويعرفه لورنس باردن بأنّهُ:« يظهر تحليل المحتوى كمجموعة من تقنيات تحليل الاتصالات باستخدام إجراءات منهجية وموضوعية لوصف محتوى الرسائل، والحصول على مؤشرات كمية و/ أو نوعية تسمح باستنتاج المعرفة المتعلقة بظروف إنتاج (واستلام) هذه الرسائل».

Définition de Laurence Bardin « L'analyse de contenu apparaît comme un ensemble de techniques d'analyse des communications utilisant des procédures systématiques et objectives de description du contenu des messages, à obtenir des indicateurs quantitatifs et/ou qualitatifs permettant l inférence de connaissances relatives aux conditions de production (et de réception) de ces messages »[1].

ومن جهة أخرى، هناك من يعرف تحليل المضمون بأنه دراسة إحصائية وكمية ورمزية للمعاني والمضامين التي تتضمنها المادة الأساسية. ويمكن القول: إن تحليل المضمون هو تصنيف المحتويات والمواد الدلالية ضمن فئات وتيمات مقولاتية، بل إنه بمثابة تحليل علمي دقيق وممنهج للمادة المضمونية في مختلف الحقول والمعارف والعلوم. وقد ارتبط تحليل المضمون في البداية بعلوم الإعلام والسياسة والإشهار. ويمكن القول أيضا: إن تحليل المضمون هو الذي يهتم بدراسة الرسائل الإعلامية والخطابات الاجتماعية، وتحويلها إلى فئات وعينات قابلة للتلخيص، والمقارنة، والتحليل، والمعالجة، والاستنتاج، والتأويل، مع استخلاص العلاقات الارتباطية بين الخصائص المعبر عنها في أي مادة اتصالية . ويعني هذا أن تحليل المضمون يعمل على استكشاف المميزات التي تتميز بها المواد الإعلامية، مع تبيان خصائصها الموضوعية والشكلية والسياقية. وينضاف إلى هذا، أن تحليل المضمون يدرس الإرساليات الإعلامية في سياقها الزماني والمكاني. ومن ثم، فتحليل المضمون هو وصف علمي لما يقال في موضوع معين، وفي زمان ومكان معينين. أي: تسعى هذه الأداة والتقنية إلى وصف المحتوى الظاهري للإرسالية، مع استكشاف مضمرها النصي والسياقي. كما أنها أداة ناجعة وصالحة للملاحظة غير المباشرة، والوصف، والتحليل، والفهم، والتفسير، والترميز، والتأويل. علاوة على ذلك، يعمل تحليل المضمون على تحويل المادة الإعلامية أو غيرها من المواد إلى مفهوم كمي، بغية فهمها، وتفسيرها، وتأويلها.

هناك عدة تعاريف لتحليل المضمون إلا أن هناك تنبه إجماع على كل من برنارد لسون و أولي هولسيتي، ذلك أن الأول يعرف تحليل المضمون بأنه:" أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي النظم والكمي للمحتوى الظاهر لمضمون الإتصال"، وأن الثاني يعرفه بأنه: "وسيلة للقيام بإستنتاجات عن طريق الحديد المنضم والموضوعي لمسات معينة"[2].

ويعرفه 'كابلان' سنة 1943 بأنه:" المعنى الإحصائي للأحاديث والخطب السياسية أما بيرلسون ففي سنة 1966 بأنه { أسلوب للوصول إلى استنتاجات و ذلك بالتعرف الموضوعي و النسقي، حيث يتحول فيه محتوى الاتصال إلى بيانات يمكن تلخيصها و مقارنتها وذلك بالتطبيق الموضوعي و النسقي لقواعد التصنيف الفئوي"[3].

2-خصائص منهج تحليل المضمون: كغيره من مناهج تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية يتميز بالعديد من الخصائص وأهمها[4]:

[1] Laurence Bardin, **L'analyse de contenu**. Paris : Presses Universitaires de France, 2007, P 47.

[2] حنان بن عبد الرزاق، « تعريف الوثيقة السياسية»، محاضرات في مقياس: تحليل الوثائق الدولية، السنة الأولى ماستر، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد خيضر – بسكرة-، 2019-2020، ص 05.

[3] المرجع نفسه.

[4] حليمة حقاني، مرجع سابق، ص 14.

1- يسعى تحليل المضمون عن طريق تصنيف البيانات وتبويبها إلى وصف المضمون المحتوى الظاهر والصريح للمادة قيد التحليل. ولا يقتصر على الجوانب الموضوعية، وإنَّما الشكلية أيضاً.

2- يعتمد على تكرارات وردت أو ظهور جمل أو كلمات أو مصطلحات أو رموز أو أشكال المعاني المتضمنة في مادة التحليل بناءً على ما يقوم به الباحث من تحديد موضوعي لفئات التحليل ووحداته.

3-يجب أن يتميز بالموضوعية ويخضع للمتطلبات المنهجية (كالصِّدق والثَّبات)، حتى يمكن الآخذ بأحكام نتائجه، على أنها قابلة للتعميم.

4- ينبغي أن يكون التحليل منتظماً، وأن يعتمد أساسًا الأسلوب الكمي في عمليات التحليل، بهدف القيام بالتحليل الكيفي على أسس موضوعية.

5- يجب أن تكون نتائج تحليل المضمون مطابقة في حالة إعادة الدراسة التحليلية لذات الأداة وللمادة (قيد التحليل)، لضمان ثبات النتائج – الاتساق عبر الزمن – أو عبر تطبيقها واقتراب نتائجها من قبل محللين آخرين (التحكيم الخارجي).

6- ترتبط نتائج تحليل المضمون مع ما ورد من نتائج وصفية وتحليلية ونظرية، بإطار عام وشامل، ليتم وفقها تفسير الظاهرة أو المشكلة، أي أنه في هذه الحالة يعد مكملاً لإجراءاتٍ منهجية أخرى تسبقه، أو تلحقه في إطار الدراسة الشاملة.

لقد تأثر منهج تحليل المضمون تأثرًا واضحا بالتطورات التي عرفتها بعض الدراسات المتصلة بالعلوم الاجتماعية، وأصبح منهجا مستخدما في مجالات وأغراض مختلفة. ففي بداية القرن العشرين كان اهتمام دارسي الصحافة يسعى نحو حصر الأعمدة المخصصة لبعض الموضوعات لإجراء المقارنة بينها وتحليل مضمون المادة الإعلامية، ثم بدأت تظهر تطبيقاته في مجالات أخرى[1].

3-اتجاهات حول طبيعة مفهوم تحليل المحتوى:

هناك اختلافا في بعض المحددات الخاصة بتعريف تحليل المحتوى، يمكن من خلالها تصنيف اتجاهات التعريف في اتجاهين أساسيين:[2]

الاتجاه الأول: هو الاتجاه الوصفي في تحليل المحتوى والذي عاصر فترة النشأة، واستمر بعد ذلك وعنه استعار بعض الباحثين في مصر التعريف وخاصة في بحوث علم الاجتماع.

الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الاستدلالي في التحليل الذي يتخطى مجرد وصف المحتوى إلى الخروج باستدلالات عن عناصر العملية الإعلامية والمعاني الضمنية أو الكامنة في المحتوى والذي ظهر في نهاية الخمسينات وبداية الستينات.

4-الفرق بين تحليل المحتوى وتحليل المضمون والمنهج الوثائقي:

[1] خالد حامد، مرجع سابق، ص 64.

[2] فاروق أهناني، « ملخص تحليل الوثيقة السياسية والمواثيق الدولية»، محاضرات في مقياس: تحليل الوثائق السياسية والموايق الدولية، السنة الثانية علوم سياسية، تخصص: جذع مشترك، قسم العلوم السياسية: جامعة الشهيد حمة لخضر –الوادي–، 2017-2018، ص ص 04-05.

مف خلال استعراضنا لعدد من تعريفات الباحثين اتضح أن هناك خلط واضح في مفهوم تحليل المحتوى، فمنهم من يتحدث عن المنهج الوثائقي تحت مسمى تحليل المحتوى ومنهم من يدرج تحليل المضمون تحت منهج تحليل المحتوى حتى أن كتاب سمير محمد حسين اسمه (تحليل المضمون تعريفاته ومفاهيمه وومحدداته) وهو يريد بذلك تحليل المحتوى، ولكن هناك فرق بينهما في التعريف واستعمالات كل واحد منهم[3]:

فتحليل المضمون: هو ما يقوم به الباحث من تحليل للمعلومات الوثائقية في أي منهج يعتمد على المصادر الأصيلة كمنهج التحليل الوثائقي والمنهج التاريخي وغيرهم، فهو يشترك في معظم مناهج البحث عند الإشارة في تحليل مضمون البيانات.

أما المنهج الوثائقي: فهو استخراج الأدلة والبراهين من الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة عن طريق التحليل الشامل.

تحليل المحتوى: هو عبارة عن طريقة بحث يتم تطبيقها من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم لمحتوى أسلوب الاتصال.

ولهذا يخطئ كثير من الباحثين حين يرون أن تحليل المحتوى هو تحليل المضون أو التحليل الوثائقي ولكن الباحث الجيد الذي اطلع على الكتب التي كتبت في مناهج البحث يجد أن تحليل المحتوى يقصد به التكميم الذي يطبق على الظاهرة المدروسة وثائقيا أي عد وحدات التحليل ولا يتجاوز هذا العدد إلى التعميم أو ربط السبب بالنتيجة و معرفة العلاقات، أي أقرأ الوصف ولا أتجاوزه إلى غيره. وهو أشبه ما يكون بالمنهج المسحي في معرفة الواقع فهو يصف فقط ولا يجيب على سؤال لماذا؟، وإذا كان المنهج المسحي يطبق على المباني والبشر والأجهزة فتحليل المحتوى يطبق لوصف كمي للظاهرة المدروسة أو للمقارنة بين ظاهرتين أو تقويم لظاهرة معينة من خلال معرفة الاتجاه الغالب حولها.

5-تاريخ تحليل المضمون:

لاغرو إذا قلنا: إن تحليل المضمون قد ارتبط زمنيا بظهور الإنسان بصفة عامة، واقترن أيضا بالتواصل البشري بصفة خاصة. بيد أن تحليل المضمون لم يتبلور إجرائيا إلا مع علم التفسير والشرح، سيما تفسير الكتب السماوية وتأويلها، وتحليل النصوص والخطابات فهما وتفسيرا، وتوثيقها في ضوء معايير ومحكات ومؤشرات نقدية داخلية وخارجية . ونعلم جيدا بأن علماء الحديث في الثقافة العربية كانوا يدرسون الحديث في ضوء منهج الجرح والتعديل، وذلك بنقد السند والمتن معا، استعدادا لتفسيره وشرحه وتأويله، واستخراج منطوقه ومفهومه، بغية العمل بالحديث الشريف، وتمثل دلالاته وتوجيهاته ونصائحه. ومن ثم، يمكن القول بأن الثقافة العربية اهتمت كثيرا بتحليل المضمون، كما يتجلى ذلك واضحا في تفاسير النصوص والدواوين الشعرية، وتفسير القرآن الكريم، واستنطاق الخطابات الفلسفية والعرفانية والكلامية. وما اهتمام العرب كثيرا بعلوم الآلة إلا لتوظيفها في تحليل المضامين، وتسخيرها في تأويل المحتويات، واستنطاق بيانات الوثائق ومعطياتها إن ظاهرا، وإن باطنا. هذا، وقد عملت الثقافة الغربية بدورها على استكشاف مضامين الكتب السماوية، وخاصة كتاب الإنجيل، مع تحليل

[3] فاروق أهناني، مرجع سابق، ص ص 5-6.

دلالات النصوص والخطابات المختلفة والمتنوعة، سواء أكان ذلك التعامل مع المضامين ذاتيا أم موضوعيا. وفي القرن التاسع عشر، " وبالضبط سنة 1888م بفرنسا، قام أحد الأساتذة الجامعيين بجامعة رين (Rennes) بفرنسا، وهو بنيامين بودون (Benyamin Boudon)[1]؛ باتباع تحليل مضمون محتوى الإنجيل؛ وفي سبيل ذلك، اختار سورة تمثلت في سورة (الهجرة)، وشكلت بذلك عينة لتحليل المضمون، وبعد ذلك، حاول إعادة إنتاج النص وفق أسلوب تليغرافي، ولم يحافظ سوى على الكلمات الأساسية، والحاملة لمغزى. ثم بعد تصنيف وفق تيمات؛ نلاحظ بشكل واضح بروز طريقة لتحليل المضمون، التي رغب فيها الباحث أن تكون علمية وموضوعية".

وعلى أي حال، فلقد ارتبط تحليل المضمون في بدايته بالإعلام الاتصالي، وكان ذلك بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1945م، ثم انتقل إلى مجال الدراسات الاجتماعية والنفسية، وذلك بدراسة الآراء والمواقف والسلوكيات. وقد تبلور تحليل المضمون فعليا مع لاسويل(Lasswell) وهارولد دويت(Harold Dwight) أثناء دراستهما للإعلام الصحفي في بدايات القرن العشرين. ويعني كل هذا أن تحليل المضمون قد اقترن بتطور منظومة الاتصال الإعلامي، فقد " كان للتطور الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال منذ منتصف القرن الماضي، الدور الأبرز في ظهور تحليل المضمون لإجراء البحوث الاجتماعية، بالاعتماد على المضامين المختلفة، لما ينتقل عبر وسائل الإعلام مكتوبة ومرئية ومسموعة، من مواد مختلفة ومتنوعة المجالات." هذا، وسيستخدم تحليل المضمون كثيرا في الولايات المتحدة الأمريكية في مجالات شتى، **بدءا بالمجال السياسي،** وصولا إلى كافة المجالات الإعلامية والاجتماعية والنفسية الأخرى." وفي هذه الفترة بالذات، كانت هيمنة المدرسة النفسية السلوكية، الأمر الذي أثر بشكل أو بآخر على إضعاف نزعة تحليل المضمون. وخلال الفترة الممتدة ما بين 1940و1950م، قامت شعبة العلوم السياسية بدور هام في تطوير تقنية تحليل المضمون، إذ خلال الحرب العالمية الأولى عمدت الحكومة الأمريكية إلى استدعاء اختصاصيين من أجل فضح الجرائد والدوريات التي تقوم بالترويج والدعاية للآراء النازية. ومن بين الباحثين الذين برزوا في تلك الآونة، نذكر: لاسويل (Lasswell)، وليتس (N.Leits)، وفوندر (R.Fonder)، وكولدسن (J.M.Goldsen)، وكروي (A.Groy)، وجونيس (I.L.Jonis)، وكولبون (A.Kolpon/D.Kolpon)، وجاكبسون (S.Yacobson)، وسولابول (I.DC.Sola Pool)، ومينتي(A.Minty)... ".

وعلى العموم، فلقد أصبح تحليل المضمون – اليوم– أسلوبا إجرائيا ناجعا ومفيدا، لايمكن الاستغناء عنه في دراسة الوثائق والمضامين والمحتويات المسموعة والمكتوبة والمصورة، وذلك في مختلف المجالات والميادين، سواء أكان ذلك في الثقافة الغربية أم في الثقافة العربية الحديثة والمعاصرة.

6-مجالات استخدام منهج تحليل المضمون[2]:

1-الكشف عن اتجاهات الأفراد والجماعات إزاء موضوعات مختلفة.

[1] محمد عبد الرؤوف عطية، **تحليل المضمون بين النظرية والتطبيق**. مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2010، ص 18.

[2] حليمة حقاني، مرجع سابق، ص 16.

2- المقارنة بين وسائل الإعلام الجماهيري من حيث موضوعاتها واتجاهاتها وأهدافها.
3-قياس مدى تطبيق وسائل الاتصال للمعايير والأسس الإعلامية والثقافية والفنية.
4-تشخيص خصائص الأسلوب الأدبي أو الصحفي من خلال تحليل الرسائل المختلفة.
5-التعرف على الوضع النفسي والاجتماعي للأفراد والجماعات في الأوضاع الطارئة والاعتيادية من خلال تحليل الرسائل التي يعبرون بها عن أنفسهم بأي شكل من الأشكال.
6-الحصول على افتراضات حول تأثير وسائل الاتصال على الجمهور.
7-تعرف الدولة على معلومات ونوايا الدول الأخرى وأهدافها وخاصة في حالات الصراع والحروب، إذ يسعى كل طرف إلى تحليل الوثائق والتصريحات والخطب وما تنشره وسائل الإعلام حول الطرف الآخر.
إضافة إلى ذلك، يمكن استخدامه للتعرف على المعارف والقيم ومديات تحقيق الأهداف والآثار التي تحملها الكتب، والمناهج، والأدبيات التربوية والثقافية وغيرها...

7- مقومات تحليل المضمون:

يرتكز تحليل المضمون، باعتباره أداةً ومنهجًا وتقنية وصفية، على مجموعة من المقومات والمرتكزات الإجرائية التي تتمثل في مايلي:
1- يعتمد تحليل المضمون على دراسة المحتويات الدلالية للخطابات الشفوية أو المكتوبة.
2- جرد الملفوظات المراد دراستها، مع تبيان تيماتها الموضوعاتية، وتصنيفها في فئات مقولاتية جامعة.
3- التركيز على تكرار الكلمات أو الجمل أو المعاني أو الرموز التي يتضمنها النص أو الرسالة الاتصالية.
4- رصد الجوانب الموضوعاتية والشكلية والوظيفية .
5- يرتبط تحليل المضمون بشكل من الأشكال بالرسالة الإعلامية أو الاتصالية.
6- يجمع تحليل المضمون في دراسته للرسائل الاتصالية والإعلامية والخطابية بين التحليلين: الكيفي والكمي.
7- ينكب تحليل المضمون على استقراء المحتوى ظاهرا في بعده الاتصالي، ثم يحلل باطنه ومضمره لاكتشاف المعاني الثاوية، مع رصد المقاصد المباشرة وغير المباشرة.
8- ربط مضمون الرسالة بآثارها السياقية، وبكاتبها، وبظروفها الخاصة والعامة.

وعليه، إذا كان المنهج التجريبي يعتمد على الملاحظة المباشرة في التعامل مع المعطى الميداني، فإن تحليل المضمون يستند إلى الملاحظة غير المباشرة؛ لأنه يعتمد على الوثائق والإرساليات. كما أنه يعنى بالتحليل الكمي (ترميز الفئات والمحتويات، وترقيم التيمات)، والتحليل الكيفي(رصد الصفات الحاضرة والغائبة). ويهتم أيضا باستكشاف المحتوى الظاهري والضمني للإرسالية. ومن ثم، فإن تحليل المضمون، سواء أكان كميا أم كيفيا، يمكن دراسة خطابات الأفراد أو الجماعات، رسمية كانت أم غير رسمية. ويسمح هذا المنهج كذلك بدراسة التطورات والتغيرات للفرد نفسه، أو للمجموعة نفسها. وهكذا، يقوم تحليل المضمون على وضع الفرضيات، واختيار العينة الملائمة للبحث، وتفريع المحتويات إلى فئات وتيِّمات أساسية وفرعية، وإبراز المؤشرات المضمونية، وتجريد وحدات القياس، واستثمار الإحصاء، وتمثل اختبار الصدق والثبات.

8- أهداف تحليل المضمون وأهميته:

من المعلوم أن تحليل المضمون، باعتباره تقنية أو منهجية أو أسلوبا، له مجموعة من الأهداف في مجال التربية والتعليم، أو في مجالات معرفية واتصالية أخرى. ويمكن تحديدها في ما يلي:

أ- يهدف تحليل المضمون إلى استنطاق الوثائق والنصوص المكتوبة والمسموعة والمصورة من أجل معرفة مضامينها، وتبيان دلالاتها الظاهرة والمضمرة، بغية استثمارها في مجالات معينة.

ب- يسعى تحليل المضمون إلى إبراز المواقف والميول والسلوكيات والآراء، من أجل تحليلها ومعالجتها وفهما وتأويلها، إما للانطلاق منها، وإما للتحكم فيها.

ج- يهدف تحليل المضمون إلى مقاربة الوثائق والنصوص والخطابات مقاربة موضوعاتية، بتحديد التيمات الأساسية والفرعية، وجرد الفئات والمؤشرات، بغية قراءة المضامين والمحتويات قراءة علمية ممنهجة.

د- يسعى تحليل المضمون إلى دراسة المحتويات والمضامين والتيمات المعجمية والدلالية في ضوء التحليلين: الكمي والكيفي، بغية تحصيل نتائج علمية صادقة وثابتة.

هـ- فهم الإرساليات الإعلامية والسياسية والاجتماعية والتربوية، قصد معالجتها وتحليلها وتقويمها وتأويلها، لمعرفة ما يدور حول موضوع معين، في زمان ومكان معينين.

و- قراءة الخطابات والنصوص والإرساليات في مختلف المجالات ظاهرا ومضمرا، من أجل استخلاص دلالاتها المباشرة وغير المباشرة، وتحديد مقصدياتها القريبة والبعيدة، وتبيان مؤشراتها وظروفها السياقية الخاصة والعامة.

ز- تحليل المواد الإعلامية والاتصالية، بغية تصنيفها، ومعالجتها كميا وكيفيا، وفهمها داخليا، وتفسيرها خارجيا، وتأويلها سياقيا، واستثمارها في مجالات معينة.

ك- تحليل المضمون هو أسلوب علمي فعال، أو تقنية وصفية ناجعة ومفيدة في التعامل مع الوثائق والنصوص والخطابات سبرا وتوثيقا واستكشافا، بغية تحليل مضامينها تحليلا دقيقا على جميع المستويات، انطلاقا من الكلمة إلى العبارة والفكرة والمتوالية .

ل- معرفة الآثار التي تتركها الرسائل الاتصالية والإعلامية والنصوص والخطابات على المتلقي أو القارىء أو المستمع أو المتقبل، بغية وصفها مضمونا وشكلا، وتبيان خصائصها وتغيراتها، ورصد مميزاتها الكمية والكيفية، وتحديد تيماتها وفئاتها ومؤشراتها.

م- معرفة أحوال المجتمع من خلال المضامين، مع إبراز النفسيات الفردية، ومعرفة سلوكيات ومواقف وميول ورغبات واتجاهات المفحوصين، بغية فهمها، وتفسيرها، وتقويمها، واستثمارها، والعمل بها، إما لمعالجتها، وإما لإصلاحها، وإما لتقويمها إيجابا وسلبا.

تلكم -إذاً- هي أهم الأهداف التي تستند إليها تقنية تحليل المضمون، وذلك في تعاطيها مع الوثائق والنصوص والخطابات والإرساليات الإعلامية والإشهارية، تحليلا ومعالجة وتأويلا واستنتاجا.

9- مجالات تحليل المضمون:

يمكن الحديث عن مجالات عدة ومتنوعة، يتم فيها تطبيق منهجية تحليل المضمون، مثل: الإعلام والاتصال، **والعلوم القانونية والسياسية**، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، وعلوم التربية، والآداب...

ومن ثم، يمكن دراسة مضامين المواقف والآراء والحوارات، وتحليل مضامين الصحف والجرائد والمجلات، أو رصد مختلف مضامين ومحتويات وسائل الإعلام والاتصال، من: إذاعة، وتلفزة، وفضائيات، وكتب، ومسرح، وسينما، وإشهار...

ومن ثم، فقد عرف **كابلان** تحليل المضمون بأنه:" يسعى إلى تحديد المعاني التي ينطوي عليها نسق الاتصال بطريقة كمية منظمة"[1]، وقد اعتبره **دافيد إيستون** بأنه أسلوب للوصول إلى استنتاجات دلالية ثابتة، وذلك عن طريق التعرف الموضوعي والنسقي على صفات محددة للرسائل الاتصالية. وعد تحليل المضمون أيضا أسلوبا بحثيا مفيدا، يستخدم في علوم الإعلام الخاصة، بغية وصف المحتوى الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها، مع استخدام آليات مختلفة لدراسة خلفيات صاحب الرسالة والمقاصد المتوخاة منها، بملاحظة تداول الكلمات، وتكرارها، ونسبة تواردها، وترددها، وكيفية استخدامه للرموز والصور... وكل ذلك اعتمادا على الإحصاء والتحليل الكمي. ويعني هذا أن تحليل المضمون قد تم استخدامه بشكل إيجابي في مجال الإعلام والاتصال.

هذا، ولم تقتصر تقنية تحليل المضمون على مجال الإعلام والاتصال فحسب، بل وظفت أيضا **في العلوم السياسية، والاجتماعية**، والنفسية، والاقتصادية، والثقافية، بله عن علوم التربية والتعليم، والنقد الأدبي... بل يمكن القول بأن تحليل المضمون قد استخدم بصفة عامة في كل ما يتعلق بمضامين ومحتويات الوثائق والنصوص والخطابات والعينات المسموعة والمكتوبة والمصورة. ويمكن استعمالها كذلك في دراسة المنتجات الفردية والجماعية والمؤسساتية بكل تجلياتها اللسانية والسيميائية.

10- منهجية تحليل المضمون وآلياتها:

ترتكز منهجية تحليل المضمون على دراسة الخطاب في ضوء مستويات عدة: **مستوى المضامين والمحتويات**(المعارف والعناصر المضمونية)، **ومستوى البنية** (التنظيم البنيوي للمحتوى)، ومستوى **ظروف إنتاج المحتوى أو المضمون** (سياق المحتوى)، ومستوى **الوظيفة** أو المقصدية (تبيان الرسائل التي يتضمنها المحتوى). ويعني هذا أن تحليل المضمون عبارة عن مقاربة موضوعاتية، تدرس الوحدات الدلالية والمعجمية للخطاب المتلفظ. ومن ثم، يتم تحليل المضمون بطريقتين:

أولا، معالجة الأفكار الدلالية الرئيسة. **وثانيا**، تصنيفها إلى فئات ومقولات. بمعنى أننا نقوم بتجميع الأفكار الدلالية والموضوعاتية داخل فئات تصنيفية. وينضاف إلى هذا، تحديد التيمات الأساسية التي تتحكم في المحتويات الدلالية. وبالتالي، يتم إدراجها ضمن فئات معينة. وتتضمن التيمات مجمل الأحكام والأخبار والتقويمات والمكونات الانفعالية أو الوجدانية.

[1] خالد حامد، مرج سابق، ص 64.

وللتمثيل نورد هذا المقطع:"**بالنسبة لي، يخيفني دائما تناول المخدرات، وشرب الخمور، ولايمكن الاقتراب منها. وكنت أبتعد، دائما، عن الذين يشربون الخمر، أو يتعاطون المخدرات. وكنت أتحاشى دائما إقامة علاقات معهم.**"

يمكن تصنيف هذا المقطع إلى ملفوظين دلاليين، حيث يبين الملفوظ الأول الموقف الشعوري للمتكلم من تناول المخدرات وشرب الخمور. في حين، يبين الملفوظ الثاني ابتعاد المتكلم عن شاربي الخمور ومتناولي المخدرات. ومن هنا، نصف دلالات الملفوظ الأول، فنضع مؤشراتها الدلالية ضمن فئة الخوف، ونضع مؤشرات الملفوظ الثاني ضمن فئة الابتعاد. ونقوم بالعمل نفسه مع باقي الملفوظات الأخرى، ونصنف كل التكرارات داخل فئات موضوعاتية معينة، على الرغم من تعددها وتنوعها وكثرتها. ثم، نلتجيء إلى عمليات: الفهم والتفسير والتأويل.

وعلاوة على ذلك، نستخدم في تحليل المضمون مجموعة من الآليات، كالتركيز على الكلمات المتكررة – مثلا – في خطابات **رئيس الدولة أو وزير التربية والتعليم**، بغية معرفة المواقف **والتوجهات السياسية والإصلاحات التربوية**. أو رصد وحدة الموضوع من خلال تحديد جملة عنوانية أو تيمة موضوعاتية، ولايؤخذ بالاعتبار حرفية الجملة، بل معناها ومضمونها. أو دراسة وحدة الشخصية في دراسة النصوص القصصية والسير والتراجم، أو رصد وحدة المفردة، حيث تكون المفردة – هنا– كتابا أو مقالا أو قطعة إعلانية أو غير ذلك، ويهدف تحليل المضمون إلى دراسة استقرار المواقف أو تغيرها. أوتحديد وحدة المساحة والزمان، كتقسيم نص مكتوب إلى وحدات مكونة من عدد من الأسطر، أو تقسيم برنامج إذاعي إلى وحدات زمنية متساوية، لدراسة المدى الزمني المخصص في البرنامج المخصص للدعوة إلى المحافظة على البيئة، ومكافحة التلوث مثلا.

ويمكن في تحليل المضمون استخدام أكثر من وحدة واحدة، كالجمع بين وحدة الموضوع ووحدة المساحة مثلا، ولاسيما عند استشعار أهمية استخدام أكثر من وحدة واحدة بالتحليل.

وعليه، تستلزم منهجية تحليل المضمون الإجابة عن الأسئلة التالية: كيف قال المتكلم أو الكاتب مضمونه الشفوي أو المكتوب؟ ويحيلنا هذا المضمون على ماهو شكلي وكيفي وتقني، أو قد يحيلنا ماديا وموضوعاتيا على سؤال المضمون أو الموضوع: ماذا قال أو كتب؟ أو يحيلنا كذلك على سؤال الوظيفة أو المقصدية: لماذا قال ما قاله؟ويعني هذا أن هناك أسئلة الشكل والمضمون والمقصدية.

وللتوضيح أكثر، تؤدي الآليات الشكلية دلالات سيميائية هامة، كتكرار الكلمات تواردا أو ترددا، وتحديد نوع العبارات المستخدمة، وتبيان تأثيرها الذهني والوجداني والحركي، والاهتمام بالإخراج النصي أو الإذاعي والتلفزي أو السينمائي، والتركيز على العبارات، من حيث شدتها صوتا وانفعالا، وتبيان طبيعة بيانها: هل هو شديد اللهجة، أو **أنه بيان بلهجة دبلوماسية**....ولا ننسى دراسة مساحة الملفوظ الدلالي وزمانه، خاصة إذا كان رسالة إعلامية تلفزية أو إذاعية، أو تعلق بالرسالة الإعلامية المكتوبة في الجريدة، دون أن نغض الطرف عن موقع المادة، من حيث إقبال الجماهير عليها.

أما على مستوى الجوهر أو المادة أو المحتوى، فلابد من معرفة الموقف من موضوع البحث، والتيقن من مدى أهميته وقيمته، وتبيان مختلف الظروف الخاصة والعامة التي ارتبطت بصدور المضمون، وأثر كل ذلك على الأسلوب من حيث الجوهر، وتبيان مؤشرات الخبر، من حيث زمانه، ومكانه، وموقعه، وظروفه المختلفة، والتثبت من موضوعية صاحب الرسالة أو من ذاتيته، وتحديد فئة الجمهور المخاطب: من هو؟ وما نوعيته؟ وماحجمه؟...أما على مستوى الوظيفة أو المقصدية، فلابد من تبيان مختلف الرسائل المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إليها المادة الاتصالية.

وعلى العموم، يمكن تحديد مجموعة من الخطوات المنهجية في التعامل مع تحليل المضمون، حيث نسمي المرحلة الأولى **ما قبل التحليل**، حيث نركز فيها على اختيار العينة، سواء أكانت شفوية أم مكتوبة أم مصورة، فنجمع الوثائق والإرساليات والنصوص والكتابات والخطابات المتنوعة والمختلفة، فنوثقها بشكل جيد، وذلك في علاقة مع صاحبها وعصرها.أي: نضعها في سياقها الخاص والعام. وبعد ذلك، نقرأ المحتويات قراءة عميقة لتبيان المشترك والمختلف، ونقسمها إلى فقرات ومتواليات معنونة، ثم نضع ملخصا عاما، ثم نقسمها إلى فئات ومؤشرات وتيمات وتحققات. ولابد من تحديد فرضية الموضوع، وتبيان أسئلتها وإشكالياتها المتنوعة. كما يستلزم الموضوع المعطى أو المدروس تسطير مجموعة من الأهداف والغايات، مع تبيان أهمية البحث وقيمته، وتعداد العناصر التي يمكن تناولها. وبعد ذلك، تأتي عمليات الجرد، والتصنيف، والمعالجة، والفهم، والتأويل، والاستنتاج.

أما المرحلة الثانية من مراحل المنهجية، فهي مرحلة الاستثمار المادي، والتي تتمثل في تصنيف المحتويات المضمونية في فئات ومقولات دلالية، وذلك في شكل جداول وخانات معينة، تشمل الفئات والتيمات والمؤشرات الدلالية، من خلال تحديد المتكلم، والمادة المضمونية، والمتلقي، والهدف، والنتيجة، والطريقة الشكلية واللغوية والأسلوبية. ويعني هذا أننا نقوم بتجميع المحتويات والمؤشرات الدلالية ضمن تيمة موضوعاتية متنوعة ومختلفة. وبعد ذلك، ندرجها ضمن فئة معينة. وهنا، نقوم بعملية القياس والإحصاء والتكميم، لتصنيف المواد المتجانسة والمتكررة ضمن فئة معينة، وهكذا، دواليك. ولابد من ترقيم المواد المضمونية، وتعدادها، وترميزها. وفي هذا السياق، لابد من الحديث عن التحليلين: الكمي والكيفي. فالتحليل الكمي:" يسعى إلى معرفة تكرار مفهوم معين وقياسه، فإن التحليل الكيفي يسعى إلى تحديد أهمية ظهور أو اختفاء مضمون آخر. والباحث بحاجة إلى التحليل الكيفي خلال القراءة التمهيدية للمضمون المراد معالجته، بقصد تكوين الفروض وبلورتها. في حين، إنه لايستغني عن التحليل الكمي لصياغة البيانات على شكل جداول للاطلاع عليها بسهولة، والوقوف عند النتائج العامة بشكل واضح ومبسط".

أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فهي مرحلة الفهم والمعالجة والاستنتاج، ويعني هذا أن تحليل المضامين يستوجب معالجة الإرساليات والمحتويات والخبرات كيفيا وكميا، عن طريق توظيف الحساب الإحصائي لمعرفة التكرارات والترددات، ثم استعمال مختلف البيانات الإحصائية من متوسطات، وجداول، ومبيانات، ودوائر، ونسب مائوية، وصور، وأشكال، لتحصيل النتائج الثابتة واليقينية.أي: لابد من دراسة البيانات في ضوء آليات الإحصاء

الوصفي والاستنتاجي. وهكذا، تعالج المحتويات بطريقة إحصائية قصد تحقيق نوع من الصدق والثبات والموضوعية العلمية. وبعد ذلك، نحاول فهم النتائج وتفسيرها من أجل التأكد من صحة الفرضية أو بطلانها. ومن ثم، نرصد مختلف النتائج المتوصل إليها في علاقة بالفرضية الرئيسة، مع تعداد مجموعة من الاقتراحات والتوصيات. وعليه، تهتم منهجية تحليل المضمون بجرد المؤشرات والمحتويات الدلالية، ثم تجميعها في تيمات، ثم تصنيفها في فئات ومقولات عامة، ثم ترتيبها بشكل متدرج ومرموز، مع الانطلاق فعلا من فرضية مسبقة، لها أهمية كبرى في الاستدلال والاستقراء، وينتهي البحث دائما، في تحليل المضمون، بمعالجة البيانات والمضامين قياسا وإحصاء، لتعقبها عمليات الفهم والتفسير والتأويل، بغية استخراج النتائج والاقتراحات والتوصيات.

هذا، ويرى فرانسوا ديبيلطو (François Dépelteau) بأن هناك خمس خطوات إجرائية لتحليل المضمون، وهي: **جمع البيانات تصنيفا وتقويما وتوثيقا، وإعداد روائز اختبارية من خلال تحليل محتوى ما**، وفق سؤال الإنطلاق أو سؤال الفرضية التخميني. وبعد ذلك، **تقرأ تلك الوثائق والمعطيات قراءة أولية**، مع اختيار الرموز المناسبة وتحديدها، **وتتبع سيرورة ترميز الوثائق، فتحليل النتائج وتأويلها، ثم الإخبار بالنتائج.**

وعليه، تتبني منهجية تحليل المضمون على خطوات رئيسة، يمكن حصرها في مرحلة اختيار متن البحث الملائم، أو انتقاء العينة المدروسة التي تتمثل في الوثائق والإرساليات السمعية والمكتوبة والمصورة، وذلك اعتمادا على معايير ومحكات ومؤشرات علمية دقيقة، مع تحديد حجمها ومجالاتها، بغية استنطاقها معجميا، بتوزيعها إلى تيمات متعددة، وتصنيفها ضمن فئات أساسية وفرعية، كأن تكون تلك الوثائق رسائل إعلامية، أو جرائد، أو مجلات، أو كتبا، أو إشهارا، أو خطبا سياسية وحزبية، أو رسوما وصورا، أو تسجيلات... ويكون الاختيار فعلا نابعا من فرضية البحث وأسئلته وإشكالياته الرئيسة.

وإذا كانت العينة في البحوث التجريبية أو الوصفية تعتمد على اختيار الأفراد أوالجماعات، فإننا في تحليل المضمون نتعامل مع الوثائق والإرساليات مهما كان نوعها. ومن ثم، لابد أن تكون الوثائق المحصلة تمثيلية، ويتم تحليلها بشكل شامل، لتخدم أهداف الفرضية، أو تعمل على تحقيق غايات البحث. ولابد من توثيق الوثائق، والتثبت من صحتها، انطلاقا من النقد الداخلي والنقد الخارجي، ومقارنتها بالوثائق الأكثر ملاءمة للأهداف المسطرة في البحث.

وبعد ذلك، ننتقل إلى مرحلة تحليل المتن أو المحتوى، بتفريع الملفوظات إلى فئات متدرجة ومرموزة، وتجريد التيمات الأساسية، وتحديد المؤشرات الفرعية، مع التعريف بالمفاهيم والمصطلحات الإجرائية التي سيشتغل عليها الباحث الفاحص، كأن ندرس مثلا ما قيل عن لوحة (موناليزا جيوكاندا) ليوناردودافنشي لتحليل مضامينها، ومعالجتها، وتأويلها.

وبعد ذلك، تأتي مرحلة القياس والحكم، بمعنى أن نقيس الجمل والكلمات والعبارات والمؤشرات كميا ورمزيا، بإحصاء تواترها وتواردها وحضورها وغيابها، مع ترتيب الرموز بشكل تصاعدي أو تنازلي، والحكم على فئة أو تيمة أو مؤشر، وذلك في ضوء أهميته الرقمية والكمية والرمزية. ومن ثم، نبتدىء بمستوى الكلمة أو اللفظ،

باعتبار أن الكلمة أصغر وحدة تسجيلية، تحتاج إلى دراسة عددية. علاوة على ذلك، نقوم بدراسة الموضوع، وتحديد الفكرة العامة، بعد تلخيص النص. ثم، ننتقل إلى عملية التأويل والحكم والاستنتاج.

وعلى العموم، يعتمد تحليل المضمون منهجيا على وحدة الكلمة، أو مايسمى بوحدة التسجيل، ووحدة الموضوع أو الفكرة أو التيمة، ووحدة الشخصية، ووضع شبكات التحليل التي تشمل الفئات والتيمات ووحدات قياس الزمان والمساحة، ووحدة السياق أو المعنى. ومن ثم، فالفئات بمثابة خانات تتكون من عناصر عدة، وهي وحدات التسجيل أو القياس، تكون من صفة واحدة أو مشتركة، وتندرج ضمن خانة معية، وهي خانة الفئة. بمعنى أن الفئة بمثابة مجموعة من البنيات، فحينما نتحدث عن النظام المدرسي، مثلا، يمكن تحديد مجموعة من الفئات البنيوية، مثل: فئة الإدارة، وفئة المدرسين، وفئة التلاميذ، وفئة البرامج الدراسية، وتحت كل هذه الفئات تندرج مجموعة من الوحدات والعناصر المدرجة التي تحتاج إلى الدراسة والمعالجة الكمية والكيفية.

إيجابياته وسلبياته:

لا أحد يشك في أن تقنية تحليل المضمون أداة علمية ووصفية مهمة في استنطاق الوثائق واستكشافها، وقراءة محتوياتها ومضامينها معالجة وفهما وتفسيرا وتأويلا واستنتاجا، لاسيما إذا تعاملنا مع هذه الوثائق والنصوص والخطابات بطريقة علمية موضوعية، وذلك باحترام خطوات البحث العلمي في التعامل مع الوثائق، وقراءة العينة المكتوبة والمسموعة والمصورة. وراعينا في ذلك أسس التحليلين: الكمي والكيفي بشكل لائق، مع التشبث بالموضوعية، وإبعاد الذاتية والأهواء الإيديولوجية، وتمثل ثبات التحليل وصدقه، وذلك على مستوى البناء، والمضمون، والتوافق، والتنبؤ.

وبناء على ما سبق، يمكن القول: إن تحليل المضمون يعد تقنية وصفية ناجعة في دراسة المضامين والمحتويات، وخاصة في مجال التربية والتعليم، بغية معرفة المواقف والآراء والانطباعات والتوجهات والقيم والميول والرغبات، لتحليلها فهما وتفسيرا وتأويلا، كأن ندرس مواقف الأحزاب السياسية من التعليم في بلد معين، أو نحلل ما تقوله الأحزاب أو الجرائد حول قضية التربية والتعليم، أو ندرس محتويات الكتب والمقررات والبرامج والمناهج الدراسية، أو ندرس ما يكتبه التلاميذ أو الطلبة أو المدرسون، مع التركيز أيضا على مواقفهم الشفوية والمكتوبة والمصورة من خلال تحليل إجاباتهم... و" تجدر الإشارة إلى أن تحليل المضمون لايغني عن الطرائق البحثية الأخرى، فهو يلجأ إليه بالأساس في حالات تعذر المقابلة المباشرة والاستبيان، وفي حالة توفر إمكانيات المقابلة، فهو قد يستعان به لتحليل مستوى الإجابات فيها، وأيضا في حالة وجود ضرورة لفحص لغة المبحوث، كما يستخدم كذلك في حالة تعدد الوثائق والرسائل، حيث يساهم في تسيير التعامل معها ودراستها".

بيد أن ما يلاحظ على منهجية تحليل المضمون هو تأرجحها بين **الذاتية والموضوعية**. فمن الصعب أن يكون الباحث أو الدارس موضوعيا في هذا النوع من التحليل؛ لأنه لابد أن ينطلق من منطلقات ذاتية في تحليل كذا نوع من المحتويات، مهما حاول هذا الباحث التجرد من أهوائه العاطفية والانفعالية والإيديولوجية. وفي هذا الصدد، يقول أحمد أوزي:" من المشاكل التي تقابل الباحث الذي يستخدم أي أداة من أدوات جمع البيانات تحديد مدى ثبات، وصدق أدواته، حتى يتم الاطمئنان إلى نتائج بحثه. وتحليل المضمون لايشد عن هذه القاعدة.غير

أن معياري الصدق والثبات ليسا مقصورين على مرحلة من مراحل تحليل المضمون دون أخرى، إذ من الممكن أن يتسرب الخطأ إلى البحث في أي مرحلة من مراحله، مما يقلل من صحة النتائج، ويؤدي إلى الطعن في صحتها."

وعلى أي حال، سيبقى تحليل المضمون أداة ناجعة في تحليل الوثائق والإرساليات والخبرات، مهما كان نوعها ومجالها وطبيعتها، مادامت تعتمد على استنطاق المعطيات والبيانات في ضوء التحليلين: الكيفي والكمي. وبالتالي، تستهدي بالفرضية إن تشريحا وتركيبا، وإن استقراء واستنباطا.

خلاصة تركيبية:

يتبين لنا، من خلال ما سبق ذكره، بأن تحليل المضمون، سواء أكان منهجية أم أداة أم أسلوبا، طريقة ناجعة ومفيدة في الملاحظة، والتحليل، والمعالجة، والتأويل، والاستنتاج. بمعنى أن تحليل المضمون أداة إجرائة ناجحة في دراسة المواد الإعلامية، والسياسية، والاجتماعية، والنفسية، والاقتصادية، والثقافية، والتربوية، والأدبية...، بغية تحديد معطياتها الموضوعاتية تعريفا وتصنيفا وترميزا وتكميما. وبعد ذلك، تأتي مرحلة المعالجة الإحصائية، والتحليل الدلالي، والفهم الموضوعاتي الظاهري والمضمر، واستخلاص النتائج، والتثبت من مدى صحة الفرضية، مع تبيان مجمل التوصيات والاقتراحات المهمة.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأداة في الملاحظة والوصف والمعالجة والتحليل والفهم والتفسير في مجال السياسة والقانون، أو في مجالات أخرى، إلا أنها تبقى أداة غير موضوعية بشكل أو بآخر؛ إذ يغلب عليها الذاتية، وعدم مصداقية بعض النتائج التي يصل إليها الباحث الذي يستخدم تحليل المضمون، على الرغم من وجود الأدوات الإحصائية. ومن ثم، تبقى البحوث التجريبية أكثر مصداقية وعلمية وموضوعية من باقي الأدوات والآليات المنهجية الأخرى في دراسة الظواهر البيداغوجية والديداكتيكية، "كما أنّ استخدامه يتطلب اتباع خطوات وإجراءات محددة تتوافق مع قواعد وتقنيات البحث العلمي"[1].

[1] خالد حامد، مرجع سابق، ص 66.

الجانب التطبيقي01

تحليل: الاعلان العالمي لحقوق الانسان

Analysis of the Universal Declaration of Human Rights

1)- مرحلة فهم الوثيقة:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعد وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان— صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم.

1- الجانب الوصفي:

-**طبيعة النص:** نص سياسي متخصص في حقوق الانسان عبارة عن ديباجة لإعلان.

-**مصدر الوثيقة:** الجهة المصدرة للوثيقة هي لجنة صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التابعة لهيئة الأمم المتحدة.

ففي شباط/فبراير 1947، بدأت مجموعة مؤلفة من إليانور روزفلت، وبين تشون تشانغ، وتشارلز مالك في صياغة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وبمساعدة الأمانة العامة للأمم المتحدة، تم تكليف جون همفري، مدير شعبة حقوق الإنسان بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بمهمة صياغة مسودة أولية. وعقب رسالة من رئيس لجنة حقوق الإنسان إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 27 آذار/ مارس 1947 (383/E)، تم توسيع لجنة الصياغة هذه. كانت تتألف من أعضاء لجنة حقوق الإنسان لأستراليا والصين وتشيلي وفرنسا ولبنان والولايات المتحدة والمملكة المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.

-**تاريخ صدور الوثيقة** : 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217000.

- **جهة الإصدار والإعتماد:** اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف (د-3) بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم.

-**موضوع الوثيقة:** حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم. ومن المعترف به على نطاق واسع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد ألهم ومهد الطريق لاعتماد أكثر من سبعين معاهدة لحقوق الإنسان، مُطبقة اليوم على أساس دائم على المستويين العالمي والإقليمي (تحتوي جميعها على إشارات في ديباجتها).

2- الجانب الشكلي: هنا يتم تقسيم النص والتسطير على الكلمات والمصطلحات أو العبارات المتضمنة فيه، وتتمثل هذه الدراسة في معرفة:

-**نوعية الوثيقة:** وثيقة حقوق دولية-اعلان.

-**هوية الفاعل:** دولي؛ الأمم المتحدة.

-**البنية الطباعية للوثيقة:** يتألف الإعلان من 30 مادة، جاءت في ست صفحات.

-**البنية الاصطلاحية:** به مصطلحات قانونية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

-**عدد اللغات الصادر بها:** الفرنسية، الإنجليزية، ترجم فيما بعد الى 500 لغة.

-**الكلمات المفتاحية:** الحقوق، الحريات، الكرامة، المساواة، العدل، السلام، التضامن، التسامح، الاحترام والمسؤولية المشتركة.

-**البنية الخارجية للوثيقة:** تبنته الأمم المتحدة في قصر شايو في باريس. الإعلان يتحدث عن رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى كل الناس، ويخطط رأي الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس، وقد جاء هذا الإعلان تعزيزا لميثاق الأمم المتحدة.

-**السياق:** جاء كردت فعل وكعملية استباقية مستقبلية عن الأفعال الهمجية التي آذتْ الإنسانية" أثناء الحرب العالمية الثانية.

2)- مرحلة التحليل

المقدمة:

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وثيقة أشبه بخارطة طريق عالمية للحرية والمساواة – يحمي حقوق كل شخص في كل مكان. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تتفق فيها البلدان على الحريات والحقوق التي تستحق الحماية العالمية كي يعيش كل شخص حياته متمتعاً بالحرية والمساواة والكرامة.

الشيئ الذي جعل هذه الوثيقة تعتبر وثيقة تاريخية وسياسية هامة في تاريخ حقوق الإنسان— حيث صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف (د-3) بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم♦. وهو يحدد، و للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا.

لقد قسَّم الاعلان العالمي إلى ديباجة وثلاثون مادة جاءت في 06 صفحات كتبت باللغة الفرنسية والأنجليزية وترجم لاحقا إلى 500 لغة من لغات العالم. بهذا يعد الإعلان الوثيقة الأكثر ترجمة في العالم.

لقد اعتُمد من قبل هيئة الأمم المتحدة رداً على "الأفعال الهمجية التي آذتْ ضمير الإنسانية" أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان اعتماده بمثابة اعتراف بأن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام.

يمكن القول ابتداءً بأنّ الموضوع الأساس فيه هو تناوله لكافة الحقوق والحريات التي يجب أن تُكفل للإنسان بعض النظر عن عرقه أو انتمائه الديني أو خلفيته الثقافية بشكلٍ عام، عكس العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، الذين يتكلمان على مختلف الحقوق بالتفصيل، و اللذين حولا المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى **قواعد قانونية ملزمة** وضمانات واجبة الاحترام من كل دولة.

♦ كما ذكرنا ذلك آنفًا في الجانب الوصفي من هذه الوثيقة في مرحلة الفهم.

رغم أن الإعلان شُكِّل أساسًا لصياغة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (وبروتوكوله الاختياري الأول) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. والملزمان للدول الموقعة عليهما. فإن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدان يشكلون ما يعرف اليوم باسم **ميثاق الحقوق العالمي.** وكذلك يشار إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العديد من الاتّفاقيات الإقليمية والدولية، مثل الوثائق التأسيسية لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واثني عشر دستورًا وطنيًا وغالبًا ما تسترشد به أجهزة الأمم المتحدة.

رغم عدم إلزاميته إلَّا أنَّه شكل ثورة كونه الوثيقة الوحيدة التي حازت على اجماع دولي، ولأنه شكّل وما زال يشكل أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان.

من خلال ما سبق، يمكننا طرح الإشكالية الثالية: **ما حدود تناول مواد الاعلان لكافة حقوق الإنسان دون تمييز وكمية إلمامها بكافة الحقوق الانسانية؟**

الفرضية: عدم التفصيل في كل الحقوق من جهة وعدم الزاميته من جهة ثانية أنقص أهميته.

إنطلاقا من اشكالية البحث وفرضيته وبالنّظر إلى تتابع مواد الإعلان وترتيبها في الإعلان، يمكن تقسيم بنية الوثيقة إلى:

***القسم الأول: ديباجة الإعلان.**

***القسم الثاني: الحقوق السياسية والمدنية.**

***القسم الثالث: الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.**

العرض:

مثل وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان علامة فارقة. فللمرة الأولى أصبح لدى العالم وثيقة متفق عليها عالمياً تنص على أن جميع بني البشر **أحرار ومتساوون** بغض النظر عن الجنس أو اللون أو المعتقد أو الدين أو غيره من الخصائص. والمتصفّحُ لهذا النص الحقوقي – الإعلان العالمي لحقوق الانسان – يجد أنَّه تقدم كبير للبشرية في مجال الحقوق والحريات وهو أمر لم يكن معروفا في الأزمنة السابقة.

صدقت الجمعية العامة في 10 ديسمبر/كانون الأول 1948 بتصويت 48 لصالحه، 0 ضد، وامتناع 8 عن التصويت هي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، جمهورية بيلاروسيا الاشتراكية السوفياتية، تشيكوسلوفاكيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وجمهورية بولندا الشعبية، واتحاد جنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية.

الموضوع: إنَّ موضوع الوثيقة جاء عامًا يعكس **الرؤية الغربية** لمفهوم حقوق الانسان يدعو الإعلان في ديباجته إلى الحرية والعدل والسلام وعدم تجاهل حقوق الإنسان الواردة فيه ويدعو إلى حرية العقيدة والقول والحث على علاقات ودية بين الأمم، **ويزعم الإعلان أنه فهم مشترك للحقوق والحريات بين الأمم.**

ففي ديباجته، تلزم الحكومات نفسها وشعوبها بتدابير تقدمية تضمن الاعتراف العالمي والفعال ومراعاة حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان. أيدت إليانور روزفلت♦ اعتماد النص كإعلان، وليس كمعاهدة، لأنها اعتقدت أنه سيكون له نفس التأثير على المجتمع العالمي مثل إعلان استقلال الولايات المتحدة داخل الولايات المتحدة.

أما الحقوق الثلاثون التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فتشمل الحق في عدم التعرُّض للتمييز والحق في حرية التعبير والحق في التعليم والحق في طلب اللجوء. كما تشمل الحقوق المدنية والسياسية، من قبيل الحق في الحياة والحرية والخصوصية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبيل الحق في الضمان الاجتماعي والصحة والسكن اللائق.

يتكون الإعلان من ثلاثين مادة يمكن أن نقسمها إلى فئة الحقوق الإنسانية، فئة الحقوق السياسية، فئة الحقوق الاقتصادية، فئة الحقوق القضائية، وهي كالتالي:

تحدد الديباجة الأسباب التاريخية والاجتماعية التي أدت إلى ضرورة صياغة الإعلان.

-نصت المواد من 1 إلى 2 على المفاهيم الأساسية للكرامة والحرية والمساواة.

-نصت المواد من 3 إلى 5 على حقوق فردية أخرى، مثل الحق في الحياة وحظر الرق والتعذيب.

-تشير المواد من 6 إلى 11 إلى الشرعية الأساسية لحقوق الإنسان مع توفير سبل انتصاف محددة للدفاع عنها عند انتهاكها.

-نصت المواد من 12 إلى 17 على حقوق الفرد تجاه المجتمع، بما في ذلك حرية التنقل.

-أقرت المواد 18-21 ما يسمى «الحريات الدستورية» والحريات الروحية والعامة والسياسية، مثل حرية الفكر والرأي والدين والضمير والكلمة والتجمع السلمي للفرد.

-المواد من 22 إلى 27 تقر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفرد، بما في ذلك الرعاية الصحية. إنَّه يدعم حقًا واسعًا في مستوى معيشي، ويوفر أماكن إضافية في حالة الوهن الجسدي أو الإعاقة، ويذكر بشكل خاص الرعاية المقدمة إلى الأمومة أو الطفولة.

-حددت المواد 28-30 الوسائل العامة لممارسة هذه الحقوق، والمجالات التي لا يمكن فيها تطبيق حقوق الفرد، وواجب الفرد تجاه المجتمع، وحظر استخدام الحقوق بما يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة.

في **الحقوق الانسانية** نجد فية المادة الاولى المساواة بين الناس في الكرامة والحقوق وفي المادة الثانية يعطي الاعلان الجميع الحق بالتمتع بالحقوق والحريات الواردة في الاعلان، في البند الثالث يعطي حق الحياة والحرية للجميع، في المادة السابعة يساوي بين الناس أمام القانون، في البند الأول من المادة السادسة عشرة يعطي حق الزواج وتاسيس اسرة للجميع. المادة الثامنة عشرة يعطي حق حرية الفكر والوجدان والدين والمعتقد واظهاره على الملأ، تعطي المادة التاسعة عشرة للكل حق حرية التعبير والراي وحرية اعتناق الاراء، والتماس

♦ كانت الرئيسة الأولى لبعثة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأشرفت على صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الأنباء ونقلها بأي وسيلة. في المادة الخامسة والعشرين البند الثاني يعطي حق الرعاية والحماية للأطفال والامهات. في المادة السادسة والعشرين يعطي الحق في التعليم.

بينما في فئة **الحقوق السياسية** تحظر المادة الرابعة الرق وتمنع الاسترقاق بكل صوره، وحقه في المادة الرابعة عشرة في التماس ملجأ في أي بلد. حقه في المادة الخامسة عشرة في التمتع بجنسية وعدم الحرمان منها بشكل تعسفي. الحق في البند الاول من المادة العشرين في الاجتماعات والاشتراك في الجمعيات السلمية، اضافة الى المادة الحادية والعشرين الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحق تقلد الوظائف. في المادة السابعة والعشرين الحق بالمشاركة بحرية في الحياة العامة وفي المادة الثامنة والعشرين الحق بالتمتع بنظام اجتماعي او دولي يمكن ان تحقق في ظله هذه الحقوق والحريات الواردة في هذا الاعلان.

أمَّا في فئة **الحقوق القضائية** فنجد أنَّ المادة الخامسة تمنع التعذيب أو المعاملة القاسية أو الحاطَّة بالكرامة، أمَّا المادة الثامنة ففيها الحق في اللجوء إلى المحاكم للانصاف، وحظر الاعتقال التعسفي في المادة التاسعة والحق في المادة العاشرة ان تعرض قضيته على محكمة مستقلة وحيادية، أمَّا المادة الحادية عشرة فتقرر أنَّ المُتَّهم بريء حتى يثبت ارتكابه للجرم قانونا، أمّا في البند الثاني فنجد أنَّه لا يدان أي شخص بجريمة لم تكن عند ارتكابها تشكل جُرمًا.

في فئة **الحقوق الاقتصادية** تعطي المادة الثالثة والعشرين للجميع الحق في العمل وحرية اختيار العمل في شروط عمل عادلة ومرضية والحق في الحماية من البطالة والحق في بمكافاة عادلة. في المادة السابعة عشرة الحق في التملك بمفرده أو مع شريك ويمنع تجريده من املاكه. في المادة الثالثة والعشرين الحق بأجر متساوٍ على العمل المتساوي. ورد في المادة الثانية والعشرين الحق في ضمان اجتماعي يتوافق مع هيكل الدولة ويعطي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية.

-الانتقادات:

هناك بعض الانتقادات الموجهة للاعلان خاصة ما تعلق منه بالمصطلحات الواردة فيه على سبل المثال لا الحصر لفظة " **القانون** " الواردة عدة مرات في هذا الاعلان غير معرفة ومحددة ومبينة بشكل قاطع لايحتمل الريب هل المقصود به القوانين الوطنية أو المحلية أو الدولية أو الدينية أو ماذا، كذلك وردت عبارة " **حماية القانون** " ولم يبين الاعلان ماهي حماية القانون هنا أيضًا عبارة " **الشؤون العامة** " غير واضحة ولا معرفة هنا ومن ذلك عبارات " **المجهود القومي**" و" **التعاون الدولي**" فلم يوضح الاعلان المقصود بها. أيضا عبارة "**المشاركة الحرة**" غير معرفة هنا ايضا.

بالنسبة لكلمة " **العدل** " حيث لم يحدد الاعلان ماذا يقصد بالعدل هنا وهل هو العدل السياسي أو القضائي أو الحقوقي أم الاقتصادي أم ماذا.

في المادة 13، الفقرة 2 لم تحدد ظروف مغادرة البلد والرجوع إليها، متناسيًا بذلك الأعمال الإجرامية التي يرتكبها الأشخاص ضد وطنهم الأصلي كالتّخابر مع جهات معادية أو أعمال إرهابية أو غيرها من الجرائم الماسة بالأمن القومي للبلد.

أيضا السلام" فما المراد هنا بالسلام وهل هو الشعور الداخلي بالراحة والطمانينة أو توقف الحروب أو العلاقات الجيدة بين الدول أو حل النزاعات سلميا أو معاهدات السلم أم ماذا بالضبط، لاغيًا بذلك **الخصوصية الحضارية والدينية** وغيرها.

تكمن قوة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الأفكار القادرة على تغيير العالم. إنه يلهمنا كي نواصل العمل فنضمن تمتّع جميع الشعوب بالحرية والمساواة والكرامة، لكن لم يتم تحديد بدقة حدود **حرية التعبير واعتناق الاراء.**

كذلك لم يحدد الاعلان ماهي شروط العمل العادل والمرضي المتفق عليها دوليًا، أو إقليميًا أو محليًا، وكأنّه يلغي الخصوصيات المحلية.

لم يوضح الإعلان ماهي الشريعة المقررة للتقاضي وماهي القوانين الشرعية من تلك الوضعية الجائرة والى ماذا يرجع القاضي في نظره للقضايا هل للقوانين الدولية أم المحلية أم الدينية؟

يوحي الإعلان بصورة **مؤدلجة** إلى مفهومه للحرية والقانون والكرامة والمساواة من خلال تلخيصه للرؤية الغربية بامتياز، ومن الملاحظ والواضح في الاعلان تأثير المفاهيم الحقوقية الغربية الأوربية حيث أنه عبَّر بشكل لا يقبل الريب عن تعاريف هذه الحضارة الغربية للحقوق والحريات ولم تساعد أو تشارك أو تعاون أو تسند أو تستشار الأمم والحضارات الأخرى في صياغة هذا الإعلان، بشكلٍ يناقض جوهر الإعلان القائم على احترام الحرية، واستبعاد العرق أو الجنسية أو الدين أن تكون سببًا في ازدراء حقوق الإنسان، وهو المُشاهد في الكثير من النزاعات الدولية.

إنّ الإعلان العالمي من خلال عملية صياغته، وفي تعريفه للحقوق العالمية يعكس النموذج الغربي الذي تحامل على الدول غير الغربية، فتاريخ الغرب من الاستعمار والتبشير الملائكي جعلهم ممثل أخلاقي يعتبر مشكلة بالنسبة لبقية العالم، ولذلك يمكن أن نقترح ثلاث ملاحظات للنظر فيها مع الموضوعات الأساسية للنسبية الثقافية:

1. يدرك الفرد شخصيته من خلال ثقافته، وبالتالي فإن احترام الفروق الفردية يستلزم احترام الاختلافات الثقافية.
2. يتم التحقق من صحة احترام الاختلافات بين الثقافات من خلال الحقيقة العلمية، ولم يتم اكتشاف أي تقنية لتقييم الثقافات نوعيًا.
3. المعايير والقيم مرتبطة بالثقافة التي تستمد منها، لذا فإن أي محاولة لصياغة افتراضات تنبثق من المعتقدات أو القواعد الأخلاقية لثقافة واحدة يجب أن تنتقص إلى هذا الحد من قابلية تطبيق أي إعلان لحقوق الإنسان على البشرية ككل.

الخاتمة:

إنّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو وثيقة بارزة شكّلت إنجازًا في تاريخ حقوق الإنسان؛ وقد صاغه ممثلون من خلفيات قانونية وثقافية مختلفة، أتَوا من جميع أنحاء العالم، ونص للمرّة الأولى على حقوق الإنسان الأساسية التي يجب حمايتها على المستوى العالمي.

ويعتبر الإعلان «وثيقة بارزة» لـ: «لغته العالمية» لا يشير إلى ثقافة أو نظام سياسي أو دين معين. ألهمت بشكل مباشر تطوير القانون الدولي لحقوق الإنسان، وكانت الخطوة الأولى في صياغة الشرعية الدولية لحقوق الإنسان، والتي اكتملت في عام 1966 ودخلت حيز التنفيذ في عام 1976.

رغم كل الانتقادات الموجهة للاعلان فإن الحقوق الواردة فيه أصبحت قيماً عالمية. في الوقت الذي كانت فيه – سابقا– فكرة حقوق الإنسان العالمية للجميع عملاً ثورياً. وسجّلَ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان رقمًا قياسيًا عالميًا سنة 2009 كونه الوثيقة الأكثر ترجمة في العالم.

وعلى الرغم من أنه ليس ملزماً قانونونياً، فقد تم تطوير محتويات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإدماجها في المعاهدات الدولية اللاحقة، والصكوك الإقليمية لحقوق الإنسان، والدساتير الوطنية والمدونات القانونية. صادقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة على واحدة على الأقل من المعاهدات التسع الملزمة التي تأثرت بالإعلان، وصادقت الغالبية العظمى على أربع أو أكثر. وقد جادل بعض الباحثين القانونيين أنه نظرًا لاستدعاء الدول للإعلان باستمرار لأكثر من 50 عامًا، فقد أصبح ملزمًا كجزء من القانون الدولي العرفي، على الرغم من أن المحاكم في بعض الدول كانت أكثر تقييدًا بشأن أثره القانوني، مع ذلك، فقد أثر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على التطورات القانونية والسياسية والإجتماعية على المستويين العالمي والوطني، حيث تتضح أهميته جزئيًا من خلال ترجماته، وهي أكثر من أي وثيقة في التاريخ.

يضمّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ثلاثين مادة (30 م) حول الحقوق المدنية والسياسية للأفراد بالإضافة إلى حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وهو الإعلان العالمي الأول الذي يتناول مسألة حقوق الإنسان. ولا تعتبر قرارات الجمعية العامة اتفاقيات ملزمة من الناحية القانونية، كما هي الحال مع المعاهدات الدولية، وقد صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على شكل إعلان لأن القصد منه أن تسعى جميع الدول إلى تحقيق أكثر من مجرد مشاركات شكلية بهذا الخصوص، لقد كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نقطة مرجعية أساسية في سبيل تطوير الأدوات الوطنية والعالمية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تترتب عليها التزامات إجبارية.

وتوجد في الوقت الحالي، **555 ترجمة مختلفة** للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، متاحة حسب الأنساق الثلاث ورقيًا وبالنسقين HTML و/أو PDF على الشبكة العنكبوتية.

رغم أنه ليس ملزماً من الناحية القانونية، فإن حماية الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه أُدمجت في العديد من الدساتير الوطنية والأُطر القانونية المحلية، كما شكَّل الإعلان الأساس الذي استُمدَّ منه الكثير من المعاهدات الأخرى لحقوق الإنسان الملزمة قانونياً، وأصبح معياراً للقوانين وللمواثيق العالمية لحقوق الإنسان التي ينبغي تعزيزها وحمايتها في جميع البلدان ومنها القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني،

ويمكن القول أن هذا الإعلان وإن كان مصدرا للقانون الدولي العرفي فهو يعتبر أيضا مصدرا للعديد من صكوك حقوق الإنسان العالمية و الإقليمية السارية الآن نذكر منها:

أ) الصكوك العالمية:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1948
- اتفاقية 1948 لمنع جريمة إبادة الأجناس والمعاقبة عليها
- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966
- العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية لعام 1966
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) لعام 1981
- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة لعام 1984
- اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989

ب) الصكوك الإقليمية:

- الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان لعام 1950
- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1969
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981

تتوافق كل هذه الصكوك مع الحقوق الأساسية لحقوق الانسان في الاعلان والتي يطلق عليها بالجوهر الثابت التي تلتزم الدول باحترامها في جميع الأحوال– حتى في أوقات النزاع أو الاضطرابات. وتشمل هذه الحقوق بصفة خاصة، الحق في الحياة وحظر التعذيب والعقوبات والمعاملة اللاإنسانية، وحظر العبودية والاسترقاق، ومبدأ الشرعية وعدم رجعية القانون.

وعليه لا يزال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يشكل أساساً للقوانين والمعايير الوطنية والدولية. وبالنسبة للمنظمات الحكومية و غير الحكومية الملتزمة بحماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

من قبيل المنظمات الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان نجد:

- مجموعة حقوق الانسان البرلمانية البريطانية.
- مجلس أوروبا لحقوق الإنسان.
- منظمة الأمن والتعاون الأوروبي.

من قبيل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان نجد:

- منظمة العفو الدولية.
- مؤسسة المفوض الأوروبي لحقوق الإنسان.
- المجلس الأمريكي للمؤسسات الأهلية للإغاثة.
- منظمات المجتمع المدني.

وهو يستخدم أيضًا كواحد من أسس تعريف "نمط المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية" الذي قد يؤدي إلى اتّخاذ إجراءات أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان السابقة (إجراء 1503؛ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم 1503 [48]، 1970) وقد وضع الإجراء 1503 بغرض النظر في شكاوى مقدمة من الأفراد أو المجموعات الذين يدعون بأنهم ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان ومن أي شخص أو مجموعة أشخاص لديهم معلومات مباشرة أو موثوقة عن انتهاكات (مثل المنظمات غير الحكومية)، وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان المعترف بها. وإذا تمّ إقرار الشكاوى، يجوز إرسال بعثة إلى الدولة المعنية وإجراء تحقيقات سرية أو قد تتمّ مناقشة القضية على الملأ (الإجراء 1235؛ قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة رقم 1235 [42]، 1967). ومن الضروري عدم الخلط بين هذه الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان والإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن (لسنة 1789).

ويمكن القول أخيرا أنه وفي عالم يزداد تعقيدا وخطورة بفعل الحروب والنزاعات وتزايد العنصرية، أصبح الإعلان الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى لأنه أصبح يشكل جزءًا من القانون الدولي العرفي.

الجانب التطبيقي02

تحليل: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women

1)- مرحلة فهم الوثيقة:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو سيداو، بالأنجليزية Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women، واختصاراً هي: (CEDAW) حيث هي معاهدة دولية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979، وتصفها على أنها وثيقة الحقوق الدولية للنساء.

1- الجانب الوصفي:

طبيعة النص: نص قانوني متخصص في حقوق المرأة.

مصدر الوثيقة: الجهة المصدرة للوثيقة: اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1979، وتُعرف أيضاً بأسم الشرعة الدولية لحقوق المرأة.

اتفاقية القضاء على جميع أشكال اتمييز ضد المرأة: تعد معاهدة دولية لحقوق الأنسان والتي يجب إدراجها في التشريعات المحلية على أنها أكثر المعيار الأكثر تحديدًا بالنسبة لحقوق المرأة. إن تلك الاتفاقية تلزم كل الدول الأعضاء في مجلس الأمم المتحدة والتي وقعت عليها 185 دولة حتى تاريخنا هذا- باتخاذ الإجراءات اللازمة للاعتراف بحقوق المرأة وتنفيذها تنفيذًا كاملًا.

تاريخ صدور الوثيقة : صُدّقت المعاهدة في 3 سبتمبر من عام 1981.

جهة الإصدار والإعتماد: اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة المعاهدة الدولية عام 1979، وتصفها على أنها وثيقة الحقوق الدولية للنساء. صُدّقت المعاهدة في 3 سبتمبر من عام 1981 ووقعت عليها أكثر من 189 دولة من بينهم أكثر من 50 دولة وافقت مع بعض التحفظات والاعتراضات، و38 دولة رفضت تطبيق البند رقم 28 من الاتفاقية، والذي يتعلق بسبل تسوية الخلافات المتعلقة بفهم الاتفاقية.

موضوع الوثيقة: لقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في عام 1979م على أنّها مشروع قانون دوليّ لحقوق المرأة.

توضح الاتفاقية جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومعنى التمييز على أساس الجنس والمساواة بين الجنسين، وتحدّد التزامات الدول في القضاء على التمييز وتحقيق المساواة الفعلية. لا تتناول الاتفاقية القوانين التمييزية فحسب، بل تتطرق أيضاً إلى الممارسات والعادات التمييزية. تنطبق **اتفاقية سيداو** على الإجراءات المترتّبة على الدولة، ومسؤوليتها في حثّ الجهات الفاعلة الخاصة على معالجة ظاهرة التمييز ضد المرأة.

2- الجانب الشكلي: هنا يتم تقسيم النص والتسطير على الكلمات والمصطلحات أو العبارات المتضمنة فيه، وتتمثل هذه الدراسة في معرفة:

-**نوعية الوثيقة:** وثيقة حقوق دولية خاصة بالمرأة-اتفاقية.

-**هوية الفاعل:** دولي؛ الأمم المتحدة.

-**البنية الطباعية للوثيقة:** تتألّف اتفاقية سيداو من مقدمة و6 أجزاء وتحتوي هذه الأجزاء على 30 مادة وضِعت لتحديد ما يشكّل تمييزاً ضدّ المرأة.

- **البنية الاصطلاحية:** بها مصطلحات قانونية، ثقافية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية.

-**عدد اللغات الصادر بها:** الإنجليزية، الروسية، الفرنسية، الإسبانية، الصينية، العربية، ترجمت فيما بعد إلى أكثر من 30 لغة.

الكلمات المفتاحية: الحقوق، التمييز، نمطي، المرأة، الرجل، العدل، التدابير، السلم، الأمن، الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، السياسية، الإنصاف، المساواة.

البنية الخارجية للوثيقة: تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، و تمت المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو الانضمام إليها من قبل 189 دولة في (نوفمبر 2018)، والاتفاقية تتحدث عن ضرورة القضاء على جميع الأشكال التي من شأنها التمييز أو الاستبعاد أو التقييد الذي يتم على أساس نوع الجنس يكون له أثر أو غرض لإعاقة أو إبطال اعتراف المرأة أو تمتعها أو ممارستها، بغض النظر عن حالتها الزوجية، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي مجال آخر.

السياق: جاءت كردت فعل على القلق الذي يساور المجتمع الدولي، وهو يرى النساء، في حالات الفقر، لا ينلن إلا أدنى نصيب من الغذاء والصحة والتعليم والتدريب وفرص العمالة والحاجات الأخرى، والتمييز الواسع بين المرأة والرجل.

2)- مرحلة التحليل

المقدمة:

تُعرف اتفاقية سيداو (CEDAW) بأنّها اتفاقية دولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، فيما استمدت هذه الاتفاقية اسمها بربط الأحرف الأولى من جملة (The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women) معاً، والتي تعني باللغة العربية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية في عام 1979م على أنّها مشروع قانون دوليّ لحقوق المرأة، في حين تتألّف اتفاقية سيداو من مقدمة و30 مادة وضِعت بالأساس لتحديد ما يشكّل تمييزاً ضدّ المرأة.

لقد قسَّمت الاتفاقية إلى ديباجة وثلاثون مادة جاءت في ستة 06 أجزاء كتبت باللغة الانجليزية، الروسية، الفرنسية، الإسبانية، الصينية، العربية وترجمت لاحقا إلى الكثير من لغات العالم.

وبعد اعتماد الجمعية العامة للاتفاقية، تمّ التوقيع على الاتفاقية في احتفال عقد في تموز/ يوليو 1980م في كوبنهاغن من جانب 64 بلداً، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بعد مرور عام واحد فقط في 3 سبتمبر 1981م، بعد أن صدّقت عليها 20 دولة عضواً.

إنّ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تعد معاهدة دولية لحقوق الإنسان والتي يجب إدراجها في التشريعات المحلية على أنها الأكثر تحديدًا بالنسبة لحقوق المرأة. إنّ تلك الاتفاقية تلزم كل الدول الأعضاء في مجلس الأمم المتحدة والتي وقعت عليها –190 دولة حتى أكتوبر 2021– باتخاذ الإجراءات اللازمة للاعتراف بحقوق المرأة وتنفيذها تنفيذًا كاملًا.

أكثر من 90٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطراف في هذه الاتفاقية، ما يجعلها ثاني أكثر الاتفاقيات التي تم التصديق عليها، بعد اتفاقية حقوق الطفل. وتوضح الاتفاقية جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومعنى التمييز على أساس الجنس والمساواة بين الجنسين، وتحدّد التزامات الدول في القضاء على التمييز وتحقيق المساواة الفعلية. لا تتناول الاتفاقية القوانين التمييزية فحسب، بل تتطرق أيضاً إلى الممارسات والعادات التمييزية.

من خلال ما سبق، يمكننا طرح الإشكالية الثالية: **ما تداعيات اتفاقية سيداو على القوانين الوطنية وما حدود مخالفتها للشريعة الإسلامية؟**

الفرضية: تبدو اتفاقية سيداو متحاملة على الرجل وتعتبر العلاقة بينه وبين المرأة حالة صراع وعداء دائمين.

إنطلاقا من اشكالية البحث وفرضيته وبالنّظر إلى تتابع مواد الاتفاقية وترتيبها فيها، يمكن تقسيم بنية الوثيقة إلى:

***القسم الأول: وبه تعريف التمييز.**

***القسم الثاني: حقوق المرأة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.**

***القسم الثالث: حق المراة في المساواة.**

***القسم الرابع: تشكيل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.**

***القسم الخامس: إدارة الاتفاقية.**

العرض:

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تعرف اختصاراً باسم (اتفاقية سيداو)، بدأت فكرتها بمعاهدة حقوق المرأة السياسية، التي أعدتها مفوضية مركز المرأة بالأمم المتحدة، ثم تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، فأعدت إعلاناً خاصاً بإزالة التمييز ضد المرأة، ثم أجازت ذلك الإعلان عام 1967م، دعا ذلك الإعلان إلى تغيير المفاهيم وإلغاء القوانين الظالمة والعادات السائدة التي تفرّق بين الرجل والمرأة، مع الاعتراف بأن المنظمات النسائية غير الحكومية هي القادرة على إحداث هذا التغيير.

بعد إجازة الإعلان بدأت مفوضية مركز المرأة بالأمم المتحدة في إعداد معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام 1973، وأكملت إعدادها في عام 1979، واعتمدتها الأمم المتحدة في 1979/12/28، وأصبحت سارية المفعول بعد توقيع خمسين دولة عليها في 1981/12/03.

موضوع الاتفاقية:

ترتكز الاتفاقية على مبدأ المساواة المطلقة والتماثل التام بين المرأة و الرجل في التشريع وفي المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي التعليم والعمل والحقوق القانونية، وكافة الأنشطة.

جاءت اتفاقيّة سيداو لتحقيق 3 مبادئ أساسية: رفض التمييز، والمساواة الجوهرية، والتزام الدول بالبنود المتّفق عليها، وقد نصّت الاتفاقية على هذه البنود وقسّمتها إلى أجزاء، لكل جزء عدد من المواد التي تُثبته وتنص عليه قانونيًا، حيث اشتملت الاتفاقية على ستة 06 أجزاء تفرعت منها ثلاثون مادة (30م) يمكن تفصيلها كما يلي:

الجزء الأول: المواد (1–6): ويركز هذا الجزء على عدم التمييز، أنواع الجنس المتعارف عليها والإتجار بالجنس.

عدم التمييز يُعرف التمييز ضد المرأة بأنّه أي تصرف يستند على جنس المرأة ليعيقها من ممارسة حرّياتها والتمتّع بحقوقها التي كفلتها قوانين الدول المشاركة في الاتفاقية للرجل، وذلك في كافة المجالات؛ السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها، فأكدّت الاتفاقية من خلال هذا الجزء على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وفرض عقوبات من قبل المحاكم تتعلّق بالتجاوزات التي تُجسّد أي تمييز ضد المرأة، وتنص على ضرورة تعديل التشريعات الوطنية التي تتعارض مع هذا المفهوم، وتمنع تقدّم المرأة. ومن الأمثلة على مواد هذا الجزء؛ المادة رقم (2–هـ) التي تنص على: "اتخاذ جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة من جانب أي شخص أو منظمة أو مؤسسة".

الجزء الثاني: المواد (7–9): ويُحدد هذا الجزء حقوق المرأة في المجتمع عمومًا بتركيز على الحياة السياسية، وحقها في أن تُمثّل وحقوقها في الحصول على الجنسية.

حقوق المرأة السياسية تضمن الاتفاقية حق المشاركة السياسية للمرأة، ويشمل هذا حقّها في التصويت وتقلّد المناصب الحكومية، بالإضافة إلى المساهمة في سنّ السياسات العامّة، وفضلًا عن ذلك فللمرأة الحق في الاحتفاظ بجنسيّتها وجنسية أطفالها حتى بعد زواجها من أجنبي، حسبما تذكره المادة (2–9): "تمنح الدول الأطراف المرأة حقًا مساويًا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها."

الجزء الثالث: المواد (10–14): في هذا الجزء وصف لحقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية، وتحديدًا على (التعليم – العمل – الصحة). كذلك في هذا الجزء الثالث حماية للمرأة الريفية، ولحقوقها والمشاكل التي تواجهها بشكل خاص.

حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية تضمن الاتفاقية حصول المرأة على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية كاملة بصورة مكافئة للرجل، ومن ذلك: حق المرأة في التعليم ونيل الدرجات العلمية وتحت ظلّ نفس الظروف والتسهيلات التي تُمنح للرجل؛ كالمنح، وبرامج محو الأمية، كما تذكر هذه الجزئية حقّها في الحصول على

فرص العمل، والتنافس عليها مع الرجل دون تمييز. حقّ المرأة في الأمان الوظيفي والحصول على الأجور والمكافآت والترقيات كنواتج مُستحقّة مقابل عملها، فضلًا عن حقّها في الضمان الاجتماعي، وحقها في مراعاة الاستثناءات التي قد تمر بها؛ كفترة الأمومة التي تتضمّن الحمل والولادة، وحمايتها من الأعمال التي قد تضرّ بها. الحق في الحصول على الرعاية الصحية المتكاملة، والخدمات الصحية المتعلقة بفترة الحمل والولادة وما يعقبها بالمجّان، بالإضافة إلى حصولها على استشارات تخطيط الأسرة. حقّ الاستقلال المادّي والتصرّف على أساس ذلك في القروض البنكية والعقارات. دعم المرأة في الريف لتشجيع مساهمتها في الاقتصاد والتنمية، وضمان حصولها على ظروف معيشية مناسبة.

الجزء الرابع: المواد (15– 16): ويحدد هذا الجزء حق المرأة في الحصول على المساواة في الزواج والحياة الأسرية، كما أنه من حقها الحصول على المساواة أمام القضاء.

حق المرأة في المساواة يضمن هذا الجزء المساواة الكاملة بين أهليّة الرجل والمرأة مع ما يقتضيه ذلك من حقوق في: التصرّف بممتلاكاتها الخاصة. خضوعها لنفس القوانين القضائية. اختيار مكان السكن. الزواج واختيار الزوج، والمسؤولية الزوجية، والحقوق المُترتّبة على ذلك. حق التدخل في شؤون أطفالها والوصاية عليهم بغض النظر عن حالتها الاجتماعية. المساواة مع الرجل في حرية التملّك والتصرّف بالممتلكات. ومن مواد هذا الجزء، المادة رقم (1–16) التي تنص على: " تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وبوجه خاص تضمن أساس تساوي الرجل والمرأة ".

الجزء الخامس: المواد (17–22): ويتناول هذا الجزء قواعد إنشاء لجنة للقضاء على التمييز ضد المرأة كما يوضح طرق الدول الأطرف لإجراء البلاغات.

تشكيل لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة تتكوّن لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة من 18 خبيرًا، ازداد عددهم إلى 23 بعد وصول عدد الدول المشاركة إلى 35 دولة، مع ضرورة تمتّع الخبراء بالصفات الخلقية والكفاءة المتخصّصة حسب المجال الذي يشغلونه، ويُشترط عند اختيارهم أن يكونوا من مواطني الدولة، مع الاهتمام بالتوزيع الجغرافي العادل للخبراء المُنتخَبين في الدول المشاركة، وبالإضافة إلى ذلك فإن أعضاء اللجنة أو الخبراء يشغلون مناصبهم فيها لمدة 4 سنوات، و9 منهم تنتهي فترة عملهم في اللجنة بعد مُضي سنتين. تعقد اللجنة اجتماع كل فترة يضم الخبراء الذين تتضمّن مسؤوليتهم تقديم التقارير المبيّنة لآلية العمل في الدولة والتي تتوافق مع بنود الاتفاقية في كافة المجالات، مع ضرورة إيضاح أسباب التأخر في التنفيذ الفعلي والعقبات التي تواجه عملهم.

الجزء السادس: المواد (23– 30): ويتعلق ببعض الإداريات حول الاتفاقية مثل: كيفية تأثير هذه الاتفاقية على الاتفاقيات الأخرى، والتزام الدول بها وطرق متابعة وإدارة تطبيق الاتفاقية.

إدارة الاتفاقية لا تمنع الاتفاقية الإبقاء على أي جزء من قوانين الدول المشاركة فيما يخص المرأة والتي تُقدّم تسهيلات تعزّز من الهدف الأساسي وهو المساواة بين الجنسين ومنع التفريق العنصري بينهما، وبالإضافة إلى ذلك تتعهد جميع الدول المشاركة بضمان الحرص على جميع بنود اتفاقية سيداو مع السماح بمشاركة أي دولة

بناءً على رغبتها، وذلك بعد إيداع وثيقة الانضمام لدى الوديع، ويشغل هذا المنصب الأمين العام للأمم المتحدة. إنّ انضمام الدولة للاتفاقية بوثيقة الانضمام يؤهلّها للبدء بممارسة صلاحياتها بعد مرور 30 يومًا، ويُعطيها الحق في مراجعة أي بند من بنودها، وتعديله بعد موافقة الأمين العام للأمم المتحدة على ذلك وتعميمه على الدول المشاركة، كما أنّ الخلافات الناشئة بين الدول تُعرض للتحكيم دائمًا، وفضلًا عن ذلك فقد تُرجمت الاتفاقية بعدّة لغات بما يتناسب مع عالميتها في التطبيق.

انتقادات:

هناك الكثير من الانتقادات الموجهة للاتفاقية وأهمها:

-الاتفاقية مبدؤها هو المساواة المطلقة والتماثل التام بين الرجل والمرأة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية والقانونية ونحوها، وهذا مبدأ مجانب للصواب، مخالف لظاهر الكتاب، وصريح السنّة وما استحسنته العقول السليمة وقرّرته الفطرة القويمة. أما مخالفته لظاهر الكتاب فقوله سبحانه: (وليس الذكر كالأنثى).

-الاتفاقية مشحونة بجو العداء بين الرجل والمرأة، فهي تصور العلاقة بين الرجل والأنثى كعلاقة ظلم تاريخي تريد أن تضع حداً له، وترتكز إلى عقلية شحيحة ترى أن الرجل إذا أخذ نصيباً أكبر فإن ذلك على حساب المرأة. والصواب أن الحياة ليست بهذا الضيق بل هي رحبة فسيحة تسعهما معاً، ولكل دوره ووظيفته في تناغم وتكامل لإثراء الحياة وتحقيق التعارف والمودة والرحمة وحفظ النوع.

-الاتفاقية تنمي روح الفردية، وتنظر للمرأة باعتبارها فرداً مستقلاً وليس عضواً في أسرة أو جزءً من مجتمع.

-الاتفاقية تريد القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك أمر لا يقبل عقلاً ولا منطقاً ولا وجداناً، لأن التمييز بكل المعايير فيه الحسن وفيه القبيح، ولو استبدل اسم الاتفاقية باسم آخر كاتفاقية القضاء على جميع أشكال الظلم الواقع على المرأة لكان مقبولاً.

-الاتفاقية ناقصة لأنها تحدثت عن حقوق المرأة وأغفلت واجباتها، فليس فيها بند واحد يلزم المرأة بواجب، والحق لا بد أن يقابله واجب؛ حتى يحدث الاتزان المطلوب في المجتمعات.

-المادة الثانية من الاتفاقية تخالف الشريعة الإسلامية بمحاولتها القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والشريعة تؤيد التمييز الإيجابي للمرأة الذي يكون لها وليس ضدها، وتقرر مساواة المرأة للرجل في الأصل وكرامة الخلق، وفي المسؤولية وحمل الأمانة، وفي الجزاء الدنيوي والأخروي، والمساواة في استحقاق كل زوج لحقه، وإقامة الشعائر والاحتكام للشرائع وسمو الأخلاق، ثم تقرر التمييز الإيجابي لاختلاف بعض الوظائف الفسيولوجية للمرأة عن الرجل، فالمرأة لا تصلي ولا تصوم عند حدوث عارض أنثوي، ولكنها تساوي الرجل في قصر الصلاة في السفر والمرض، وتقرر التمييز الإيجابي عندما تحدد للرجل مسؤولية الإنفاق على الأسرة وجوباً يعاقب عليه إن أبى أو قصر، ثم لا تساويه في الميراث في حالات محدودة.

-المادة الثالثة تتعلق بالإجراءات التي تمكّن المرأة من ممارسة الحقوق والحريات الأساسية على أساس المساواة مع الرجل، ولم تحدد المادة هذه الحقوق ولا الحريات، ولم يتضح بعد ما إذا كانت تتضمن ما يعرف بالحقوق التناسلية التي وردت في وثيقتي المرأة والسكان العالميين أم لا؟

-المادة الخامسة دعت إلى القضاء على الأدوار النمطية للمرأة، ولا تعني بها دور الأم المتفرغة لرعاية أطفالها فحسب، بل تعني كذلك أنه يمكن أن تقوم أسرة غير نمطية من أنثيين، كما يمكن أن تقوم من رجلين وفي هذا إقرار للشذوذ الجنسي، كذلك وصفت المادة الخامسة وظيفة المرأة بأنها وظيفة اجتماعية يمكن أن يقوم بها أي شخص!!

-المادة التاسعة تتعلق بهوية المرأة وحقها في التجنس، وإعطائها حقا مساوياً للرجل فيما يختص بجنسية أبنائها، وهذا يخالف الإسلام لقوله تعالى: (ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله) [الأحزاب: 5]، فنسب الطفل يكون لوالده وليس لأمه.

-المساواة في الخدمات الصحية بين الرجل والمرأة التي نادت بها المادة الثانية عشرة لا غبار عليها، غير أن توفير موانع الحمل للأنثى عموماً دون تحديد لارتباط ذلك بعلاقة شرعية (الزواج) أمر يقر الفاحشة ويشيعها ولا يرضاه الإسلام.

-الاستحقاقات الأسرية التي طالبت المادة الثالثة عشرة بالمساواة فيها بين الرجال والنساء والتي تشمل المساواة في الميراث أمر يخالف الشريعة الإسلامية ويظلم المرأة.

-المادة الرابعة عشرة تغلب إشراك المرأة الريفية بالعمل بأجر خارج البيت على دورها كأم وزوجة .والأنشطة المجتمعية التي ذُكِرَت في نص المادة مبهمة وتحتاج إلى توضيح، كما أن توفير خدمات تنظيم الأسرة في الريف أكثر خطورة منه في المدينة لضعف المتابعة الصحية في الريف.

- المادة الخامسة عشرة تمنح المرأة أهلية قانونية متساوية مع الرجل، وتنادي بإبطال الصكوك والقوانين التي تحد من أهلية المرأة القانونية، كما أن البند الثالث من المادة نفسها يخالف الشريعة الإسلامية التي جعلت شهادة رجل تساوي شهادة امرأتين، وتخالف رأي الجمهور في عدم قبول شهادة المرأة في الحدود والقصاص.

-المادة السادسة عشرة تدعو إلى المساواة بين الذكر والأنثى في الزواج عند العقد وأثناء الزواج وعند فسخه، وحق اختيار الزوج، وحقوق الولاية والقوامة، والوصاية على الأولاد، وحق اختيار اسم الأسرة. والمادة تخالف الشريعة الإسلامية التي قسمت الأدوار في الأسرة بين الرجل والمرأة، ولم تجعلها متساوية متطابقة فلكل حقوق وعليه واجبات.

-تاسع عشر: المواد الإجرائية (من المادة 17 إلى المادة 30) في مجملها، تكرّس لاستعمارٍ داخليٍّ جديدٍ، وتقوّي من سعي الأمم المتحدة للسيطرة على الدول، وتمكنها من تقوية النظام العالمي الجديد.

الخاتمة:

تعد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ديسمبر 1979 وبدأ نفاذها في 3 أيلول/سبتمبر 1981 بمثابة الشرعة الدولية لحقوق المرأة، وفي شباط/فبراير 2008 كان هناك 185 دولة طرف فيها، بينما كان هناك 9 دول فقط لم تصبح طرفا فيها، وهي: إيران، وبالاو، وتونغا، والسودان، والصومال، وقطر، ودولة الفاتيكان، وناورو، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 1999، اعتمدت الجمعية العامة أيضا بروتوكول اختياري ألحق بالاتفاقية، منحت بمقتضاه اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والتي تشكلت بموجب المادة 17 من الاتفاقية صلاحية فحص شكاوى الأفراد والجماعات الخاضعين لولاية دولة طرف في البروتوكول بشأن انتهاك الحقوق المقررة في الاتفاقية، كما يمنح البروتوكول للجنة صلاحية فتح تحقيق إذا ما تلقت معلومات موثوقة تدل على وقوع انتهاكات جسيمة أو منتظمة للحقوق المعترف بها في الاتفاقية من جانب دولة طرف في البروتوكول. وحتى كانون الثاني/يناير 2008 كان هناك 90 دولة طرف في البروتوكول.

إن اتفاقية سيداو تخالف الإسلام؛ لأنها تقوم على أصول تخالف أصوله وترتكز إلى فلسفات تناقض عقيدته، وتهدف إلى إشاعة مفاهيم تخالف شريعته، وما يروج له البعض من أن هناك تغييراً في البنود المتعلقة بالتحفظات لا يغير من حقيقة مخالفتها للإسلام في شئ، وعليه يلزم الدول العربية والإسلامية أن يجنبوا البلاد والعباد ويلات إقرارها أو التوقيع عليها.

الخاتمة:

تعتبر الوثائق السياسية والمواثيق السياسية، أصولًا نستمد منها المعلومات والمعطيات التي يحتاجها الباحث أو المحلل أو السياسي في عملية فهمه للقضايا التي يتناولها.

فالوثيقة هي:" هي كل ما يعتمد عليه، ويرجع إليه لأحكام أمر وتثبته وإعطائه صفة التحقق و التأكد من جهة أو يؤمتن على وديعة فكرية أو تاريخية تساعد في البحث العلمي أو تكشف عن جوهر واقع ما أو تصف عقاراً أو تؤكد على مبلغ أو عقد بين اثنين أو اكثر".

والوثيقة مصدرا أساسيا للتاريخ والحوادث السياسية والظواهر، باعتبارها شاهدا تاريخيًا هامًا ويمكن الرجوع إليها مستقبلاً لاستنباط المعلومات التي تفيد الباحث والمؤرخ وهي مصدر من مصادر المعلومات وخاصة أنها تشتمل على بيانات ومعلومات أساسية يمكن الاعتماد عليها في تقنية اجراء البحوث العلمية في كافة مجالات المعرفة، باعتبارها مصدر أساسيا هاما يساعد الباحث والمؤرخ في الوصول الى الحقيقة أو الكشف عن قضية ما.

تتطلب الوثائق السياسية والمواثيق الدولية مهارة خاصة من قبل المتصدر لفهم الوثيقة، سواء دراية أو ممارسة فيما يتعلّق بالتحليل أو إحاطة بسياق الوثيقة أو الظاهرة المدروسة، لحسن فهمها وربط خيوط الأحداث وسياق إصدار هذه الوثيقة.

واختتمنا هذه المحاضرات بجانب تطبيقي تناولنا فيه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، إضافة إلى تحليل اتفاقية سيداو وعرضها على أصول ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وأخيرًا يمكن القول بأن ميدان الوثائق السياسية والمواثيق الدولية ميدان علمي وبحثي خصب، واسع يمكن بناء فيه خبرة وتخصص علمي ومهني خاص يفيد الطلاب مستقبلًا، وينمي قدرتهم على فهم الوثائق السياسية والخطابات السياسية وعدم الوقوف عند حدود المشاهد منها، أو التوقف عند الكلمات المجردة، بل الغوص في كنه الوثيقة والخطاب لمعرفة المستور.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية:

القرءان الكريم برواية حفصٍ عن عاصم.

أ- الكتب:

1- (ابن قيم الجوزية) شمس الدين، **أحكام أهل الذمة**. ج 01، الدمام: رمادي للنشر، 1997.
2- (بدر) أحمد، **أصول البحث العلمي ومناهجه**. الكويت: وكالة المطبوعات، 1973، ص65.
3- (بومعراف) فاطمة، (سرغيني) زرزور، **كتاب التاريخ**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2020.
4- (بلقاسم) بلال وآخرون، **الجغرافيا: السنة الأولى من التعليم الثانوي**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2019.
5-(الترباني) جهاد، **مائة من عظماء أمة الإسلام غيروا مجرى التاريخ**. مصر: دار التقوى للنشر والطبع والتوزيع، 2010.
6- (ثابت عبد الحافظ) عادل فتحي، **النظرية السياسية المعاصرة**: " دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة". الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.
7-(حامد) خالد، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2008.
8- (الحلو) ماجد راغب، **الدولة في ميزان الشريعة** النظم السياسية. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1997.
9-(حمودة) عباس، **المدخل إلى دراسة الوثائق العربية**. القاهرة: مؤسسة الأهرام للنشر والتوزيع، 1995.
10- (حموده) محمود عباس، **أمن الوثائق الحفظ-التصوير-الترميم-الصيانة**. القاهرة: مكتبة غريب، [د.س.ن].
11- (الدمشقي) اسماعيل بن كثير القرشي، تفسير القرءان العظيم. ج 05، القاهرة: مكتبة الصفا، 2004.
12-(دعاس) سيد علي وآخرون، **التربية الإسلامية**. الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2017.
13- (دوش) الهادي، **تكنولوجيا الإعلام والثورة المعلوماتية**. الوادي: مطبعة منصور، 2022.
14- (ربحي) مصطفى عليان، **طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي**. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2009.
15-(رضا) محمد رشيد، **تفسير المنار**. ط3، ج5، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
16- (سلاطنية) عبد المالك وآخرون، تاريخ النظم في الحضارات القديمة وأثرها على التشريعات والمواثيق الدولية. عين مليلة: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
17- (السويدي) محمد، علم الاجتماعي السياسي ميدانه وقضاياه. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، [د.س.ن].

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

18-(شلبي) محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات**. ط5، الجزائر: دار هومة، 2007.
19- (عبد العزيز) مصلح حسن أحمد، العهود والمواثيق في التراث العربي الإسلامي: دراسة قانونية مقارنة. عمان: دار آيله للنشر والتوزيع، 2009.
20- (علوان) عبد الكريم، الوسيط في القانون الدولي العام. ط4، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009.
21- (عبد اللطيف) عماد، **تحليل الخطاب السياسي: البلاغة، السلطة، المقاومة**. عمان: دار كنوز المعرفة، 2020.
22-(عبد المجيد) أيمن، (السقا) أباهر، **دليل ومبادئ عمل تطبيقية حول البحوث الميدانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**. رام الله: مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت، 2014.
23-(عطية) محمد عبد الرؤوف، **تحليل المضمون بين النظرية والتطبيق**. مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2010.
24- (قارة) وليد، **منهجية تحليل المواثيق الدولية**. الجزائر: منشورات الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2016.
25-(قنديلجي) عامر، (السامرائي) إيمان، **البحث العلمي الكمي والنوعي**. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2009.
26- (كحوال) محفوظ كحوال وآخرون، **كتابي في اللغة العربية**. ط2، الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2019.
27- (كرام) محمد الأخضر، «الآليات القانونية لحل النزاعات الحدودية في إفريقيا»، في مؤلف جماعي: الهادي دوش وآخرون، **أعمال الندوة الوطنية حول: الأبعاد السياسية والقانونية للنزاعات الحدودية في إفريقيا**. الجزء الأول، سكيكدة: دار النشر والتوزيع ميلية، السداسي الثاني 2020.
28- (كربوش) أحمد، **المبسط في القانون الدولي**. كتاب بيداغوجي موجه لطلبة الحقوق، جامعة آفلو، 2022.
29- (كنعان) نواف، **حقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية**. عمان: إثراء للنشر والتوزيع، 2008.
30- (لوشن) نور الدين وآخرون، **التّاريخ**. الجزائر: دار الهدى، 2018.
31- ـــــــ ـــــــ، **الجزائر والعالم: من نشأة الدولة العثمانية إلى قبيل الاحتلال الفرنسي**. الجزائر: منشورات دار الهدى، 2017.
32- (المالكي) مبجل لازم، **علم الوثائق**. عمان: مؤسسة الوراق، 2009.
33-(المقريّ) أحمد، **المصباح المنير**. القاهرة: دار الحديث، 2003.
34- (موبحة) فضيل وآخرون، **كتابي في التاريخ**. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 2019.

القواميس:

جامعة محمد خيضر - بسكرة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم البحث العلمي
العلوم السياسية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- (ابن زكريا) أبي الحسين أحمد، **معجم المقاييس في اللغة**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د.س.ن].

2- (أنيس) إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**. ط2، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 1982.

3- (الرازي) محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.

4- (المصري) ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**. ج4، الجمهورية التونسية: الدار المتوسطية للنشر والتوزيع، 2005.

ب-الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **مواءمة عرض تكوين ماستر أكاديمي**. الميدان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، الفرع: العلوم السياسية، التخصص: العلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2017-2018.

2- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **برنامج البداغوجي: للتعليم القاعدي المشترك: السنة الأولى والثانية، ميدان الحقوق والعلوم السياسية-فرع العلوم السياسية**. 2014.

ت-الدوريات:

1- (الحويج) عبد المجيد محمد، « الوثائق مفهومها، أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي»، مجلة كلية الآداب، الجزء الثاني، العدد التاسع والعشرون، جامعة الزاوية، يونيو 2020.

2-(دوبالي) خديجة، « العلاقات الإجتماعية بين الرعية والسلطة في بايلك التيطري أواخر العهد العثماني من خلال الوثائق»، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3-4.

3-(الحسناوي) عبد الرحيم، «الوثيقة التاريخية إضاءة إبستيمولوجية»، مجلة الدراسات التاريخية و الاجتماعية، العدد 13، ديسمبر 2016، ص ص 65-79.

4- (عبد اللطيف) عبد الرحمن بن أحمد، « الوثيقة ودورها في تأصيل التاريخ»، مجلة السيف، العدد الثالث، يناير 2013.

5-(مولاي) محمد، « الوثائق الأرشيفية والمخطوطات»، مجلة علم المكتبات، المجلد الرابع، العدد الأول، [د.س.ن].

6- (نعمان) عبد الغني، « التوثيق الرياضي مهمة مهملة فمن المسؤول عنها»، دنيا الوطن، فيفري 2016.

7- (بن جلول) نصيرة، عبد الغفار بن نعيمة، « تحليل وثيقة فقهيّة لابن زكري المالكي (ت 1914 م) حول صحة الوقف»، المجلة الجزائرية للمخطوطات، المجلد 13، العدد 01، جوان 2018.

8- (ب) مسعودة، « ديغول والإليزيه كانوا على علم بمجازر 17 أكتوبر»، جريدة الخبر، العدد 10257، 08 جوان 2022.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1- (ابن زكريا) أبي الحسين أحمد، **معجم المقاييس في اللغة**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، [د.س.ن].
2- (أنيس) إبراهيم وآخرون، **المعجم الوسيط**. ط2، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 1982.
3- (الرازي) محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**. بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2001.
4- (المصري) ابن منظور الإفريقي، **لسان العرب**. ج4، الجمهورية التونسية: الدار المتوسطية للنشر والتوزيع، 2005.

ب-الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **مواءمة عرض تكوين ماستر أكاديمي**. الميدان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، الفرع: العلوم السياسية، التخصص: العلاقات الدولية، السنة الجامعية: 2017-2018.
2- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **برنامج البيداغوجي: للتعليم القاعدي المشترك: السنة الأولى والثانية، ميدان الحقوق والعلوم السياسية، فرع العلوم السياسية**، 2014.

ت-الدوريات:

1- (الحويج) عبد المجيد محمد، « الوثائق مفهومها، أنواعها وتقسيماتها وأهميتها في البحث العلمي»، مجلة كلية الآداب، الجزء الثاني، العدد التاسع والعشرون، جامعة الزاوية، يونيو 2020.
2-(دوبالي) خديجة، « العلاقات الإجتماعية بين الرعية والسلطة في بايلك التيطري أواخر العهد العثماني من خلال الوثائق»، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3-4.
3-(الحسناوي) عبد الرحيم، «الوثيقة التاريخية إضاءة إبستيمولوجية»، مجلة الدراسات التاريخية و الاجتماعية، العدد 13، ديسمبر 2016، ص ص 65-79.
4- (عبد اللطيف) عبد الرحمن بن أحمد، « الوثيقة ودورها في تأصيل التاريخ»، مجلة السيف، العدد الثالث، يناير 2013.
5-(مولاي) محمد، « الوثائق الأرشيفية والمخطوطات»، مجلة علم المكتبات، المجلد الرابع، العدد الأول، [د.س.ن].
6- (نعمان) عبد الغني، « التوثيق الرياضي مهمة مهملة فمن المسؤول عنها»، دنيا الوطن، فيفري 2016.
7- (بن جلول) نصيرة، عبد الغفار بن نعيمة، « تحليل وثيقة فقهيّة لابن زكري المالكي (ت 1914 م) حول صحة الوقف»، المجلة الجزائرية للمخطوطات، المجلد 13، العدد 01، جوان 2018.
8- (ب) مسعودة، « ديغول والإليزيه كانوا على علم بمجازر 17 أكتوبر»، جريدة الخبر، العدد 10257، 08 جوان 2022.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

9-(شافو) رضوان، «أهمية الدور التوثيقي للرواية الشفوية في كتابة التاريخ الوطني (التاريخ المحلي أنموذجًا)»، مجلة البحوث والدراسات، العدد 21، السنة 13، شتاء 2016.
10-(بكاي) ميلود، «أهمية التحليل المفهومي في البحوث والدراسات العلمية»، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد الأول، جوان 2010.
11-(شرفة) إلياس، « تحليل المعطيات وقرائتها كيفيًا (منهج تحليل المضمون)»، مجلة الآداب ووالعلوم الاجتماعية، العدد 16، ديسمبر 2012.

المحاضرات والدروس:

1- (معلم) وردة، « أولا تحليل الخطاب»، المحاضرة الأولى، محاضرات في مقياس: تحليل الخطاب، السنة الأولى ماستر: تخصص: تحليل الخطاب، قسم اللغة والأدب العربي: جامعة 08 ماي 1945-قالمة، 2016/2015، ص 06، نقلا عن: لطيف زيتوني، **معجم مصطلحات نقد الرواية**. بيروت: دار النهار للنشر، 2020، ص 44.
2- تاعرابتي، « تحليل الوثيقة»، محاضرات في وحدة تحليل الوثائق، طلبة السنة الثالثة ثانوي، 2018/09/27، ص 01.
3- (سعداوي) مصطفى، « المحاضرة الثامنة: جمع الوثائق الجزء الأول: الوثائق التاريخية وأنواعها»، محاضرات في مقياس: تقنيات البحث التاريخي، السنة الأولى ماستر، تخصص: تاريخ وسيط، (قسم العلوم الإنسانية، جامعة البليدة 2 (لونيسي علي)، ماي 2020).
4-(جبري) عمر، « النص التاريخي»، المحاضرة الأولى، مقياس: مدخل إلى النصوص التاريخية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ والآثار: جامعة محمد لمين دبّاغين- سطيف-، بتاريخ: 2020/03/09.
5- (ولد الصديق) ميلود، « رقم 01 منشور تعريفي بالمقياس »، محاضرات في مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية ليسانس علوم سياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-، 2019-2020.
6- (سعداوي) مصطفى، « جمع الوثائق»، المحاضرة الخامسة، محاضرات في مقياس: تقنيات البحث التاريخي، الجزء الأول: الوثائق التاريخية وأنواعها، السنة الأولى ماستر: تخصص: تاريخ وسيط، قسم العلوم الإنسانية: جامعة البليدة2 (علي لونيسي)، ماي 2020.
7-(بولقرون) تركية، « الوثائق التاريخية: وضعية إدماج الموارد»، دروس في مادة التاريخ للسنة الأولى متوسط، متوسطة كحلة بلقاسم- ليشانة-بسكرة، 2021/01/03.
8- (عمري) سوسن، « الوثائق التاريخية: الآثار القديمة»، دروس في مادة التاريخ للسنة الأولى متوسط، متوسطة كحلة بلقاسم- ليشانة-بسكرة، 2020/11/23.
9- (بن عيسى) لزهر، « ميثاق أخلاقيات المهنة»، محاضرات في مقياس: أخلاقيات المهنة، السنة الثانية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ماستر: سياسات عامة، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2020-2021.

10- (بن اعراب) محمد، « تعريف القانون الدستوري»، محاضرات في مقياس: القانون الدستوري، السنة الأولى جذع مشترك حقوق، قسم الحقوق: جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2-، 2019-2020.

11- (بن عبد الرزاق) حنان، « أنواع الوثائق السياسية»، محاضرات في مقياس: تحليل الوثائق الدولية، السنة الأولى ماستر، تخصص: علاقات دولية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2019-2020.

12-(بومدين) عربي، « الفرق بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية»، محاضرات في مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية علوم سياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، [د. م. ج].

13- (زقاغ) عادل، في مناقشة أطروحة دكتوراه الطالب: لعسل نور الدين، « السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي بين مبدأ المشروطية ومنطق المصلحة القومية- دراسة حالة العلاقة مع الجزائر-»، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة محمد خيضر بسكرة-، قاعة المحاضرات الصغرى، 2021/01/13.

14-(بولقرون) تركية، « تعاون الجزائر مع منظمة اليونسكو واليونيسيف»، دروس في مادة التربية المدنية للسنة الثالثة متوسط، متوسطة كحلة بلقاسم- ليشانة-بسكرة، 2023/05/09.

15-(بولقرون) تركية، « الوثائق التاريخية: دراسة حالة رسالة بولينياك»، دروس في مادة التاريخ للسنة الرابعة متوسط، متوسطة كحلة بلقاسم- ليشانة-بسكرة، 2020/11/23.

16- (حفيان) إكرام، (ديلخ) ابتسام، « الإطار المفاهيمي لتحليل الوثائق الدولية»، بحث مقدم في مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة- 2020-2021).

17- (نويوة) لخضر، « المحاضرة الخامسة»، محاضرات في مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية جذع مشترك علوم سياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد لمين دباغين-سطيف 2-، 2019-2020.

18-(هيشر) خليدة، « الوثائق التاريخية»، دروس في مادة التاريخ للسنة الثانية متوسط، متوسطة كحلة بلقاسم- ليشانة-بسكرة، 2021/10/04.

19-(بن عيسى) نوال، « دراسة مجموعة أدوات بمنهجية موحدة»، دروس في مادة الجغرافيا للسنة الأولى ثانوي، ثانوية الزعاطشة- ليشانة-بسكرة، أكتوبر 2021.

20-(عكنوش) نور الصباح، « الإطار البنائي لتحليل الوثائق الدولية»، المحاضرة رقم 02، مقياس: تحليل الوثائق الدولية، السنة الأولى ماستر، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2020-2021.

21-(بوقنور) اسماعيل، «الإجابة النموذجية في مقياس: منهجية العلوم السياسية»، السنة الأولى: جذع

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مشترك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945-قالمة-، 2019/06/20.

22- (زغاشو) هشام، « التحليل الكيفي للوثائق والخطاب السياسي»، المحاضرة رقم 02، مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية جذع مشترك، تخصص: علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة باجي مختار-عنابة-، 2020-2021.

23-(بركان) إكرام، « المحاضرة الثالثة: تطور التقنيات التحليلية للمواثيق الدولية»، محاضرات مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية جذع مشترك، تخصص: علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد لمين دباغين-سطيف-، 2022-2023.

24- (بركان) إكرام، « مدخل إلى الوثائق والمواثيق»، محاضرات مقياس: تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية جذع مشترك، تخصص: علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية: جامعة محمد لمين دباغين-سطيف-، 2020-2021.

25-(حقاني) حليمة، مطبوعة تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية، السنة الثانية جذع مشترك علوم سياسية، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر-03-)، 2021-2022.

26- (بلقاسمي) رقية، مطبوعة محاضرات منهجية البحث العلمي للسداسي الأول، السنة الأولى ماستر، تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية، (كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي التبسي-تبسة-)، 2020-2021.

27-(أهناني) فاروق، « ملخص تحليل الوثيقة السياسية والمواثيق الدولية»، محاضرات في مقياس: تحليل الوثائق السياسية والموايق الدولية، السنة الثانية علوم سياسية، تخصص: جذع مشترك، قسم العلوم السياسية: جامعة الشهيد حمة لخضر -الوادي-، 2017-2018.

ث-الرسائل غير المنشورة:

1- (سرار) حسين ناصر أحمد، « المصطلحات السياسية اليمنية دراسة دلالية الوثائق السياسية المعاصرة أنموذجًا»، أطروحة دكتوراه، (كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة منتوري قسنطينة، 2009).

2- (سعيد) طارق جمعة، " آليات توطين المعاهدات الدولية في القانون الوطني "دراسة مقارنة بين التشريع الأردني والتشريع العراقي"، رسالة ما جستير، (كلية الحقوق، قسم القانون العام، جامعة الشرق الأوسط- عمان: الأردن، 2020).

د- المقابلات:

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1-مقابلة مع الدكتور: سمير باهي: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، بتاريخ: 2021/01/10.

2-مقابلة مع الدكتور: نور الدين حتحوت، مكتب مساعد رئيس القسم المكلف بالبيداغوجيا، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، بتاريخ: 2021/01/18.

ذ- الملتقيات:

1- (بن عيسى) لزهر، «أخلاقيات البحث العلمي في الظاهرة السياسية: بين التنظير وإكراهات الممارسة»، مداخلة في ورشة العمل الوطنية المنظم من طرف: قسم العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر -بسكرة- يوم: 2020/02/06.

2- (عيسوي) أحمد عصام، « خدمات الوثائق في المكتبات العامة السعودية: رؤية مستقبلية»، بحث مقدم إلى الملتقى الثاني لاختصاصي المكتبات العامة بوزارة الثقافة والإعلام السعودية، الرياض 28-30/ 12/ 2013.

ر- المكتبة الإلكترونية:

1- (موسى) حسين خلف، « منهجية تحليل النصوص السياسية»، متحصل عليه من: (الموقع): https://bit.ly/37j5bnk بتاريخ: 2020/11/28.

2- جمعية أصدقاء الأرشيف والمكتبات والمعلومات في اليمن، « أهمية التحليل في عملية التوثيق»، متحصل عليه من: https://bit.ly/2Vm5LLF بتاريخ: 2020/12/01.

3_ البوبكري، « خطوات تحليل النص التاريخي»، متحصل عليه من: https://www.startimes.com/?t=27930601 بتاريخ: 2020/12/15.

4- (البدراني) فائز، « أهمية الوثائق لتاريخنا الحاضر»، 2017/10/19، متحصل عليه من: https://bit.ly/3mIPgo0 بتاريخ: 2020/12/23.

5- (زروال) محمد، « عناصر الوثيقة في القواعد الفقهية وقواعد القانون»، نقلا عن: العلمي الحرّاق، **التوثيق العدلي بين الفقه المالكي والتقنين المغربي وتطبيقاته في مدونة الأسرة**. الرباط: مطبعة دار السلام، 2005، ص 165. متحصل عليه من: بتاريخ: https://bit.ly/3taqTnJ 2021/01/30.

5- قسم المكتبات والمعلومات، كلية التربية والعلوم- جامعة ترهونة-، « مفهوم الوثيقة»، متحصل عليه من: https://bit.ly/38zQQDC بتاريخ: 2020/12/23.

6- (صالح) محسن، « عن الجدل حول الوثيقة السياسية لحماس»، 2017/05/30، متحصل عليه من: https://bit.ly/2Yh2WwU بتاريخ: 2021/01/26.

7-(موسي) نصير، « التوثيق: المنهجيات و النظم في علم تحليل الوثائق»، 2021/03/22، متحصل عليه

قسم العلوم السياسية
الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

من: https://2u.pw/qfPKH2rg بتاريخ: 2021/04/10.
8_ (الربايعة) مصطفى، « تعريف الوثيقة وأهميتها»، متحصل عليه من: https://bit.ly/39mcopg بتاريخ: 2020/11/28.
9- (الرشيد) أنور عبد القادر عبد العزيز، « التوثيق: المنهجيات و النظم في علم تحليل الوثائق »، متحصل عليه من: https://bit.ly/3FddBNd بتاريخ: 2021/01/07.
10- (صخري) محمد، « تحليل الوثائق السياسية والمواثيق الدولية»، متحصل عليه من: https://bit.ly/2XPYvN1 بتاريخ: 2021/09/24.
11_ (السيد) محمد، « ماهي الوثيقة»، 2018/02/06، متحصل عليه من: https://bit.ly/35vCNhC بتاريخ: 2021/01/12.
12-(غابريّال) ليلى، « ما هو تعريف الوثيقة وأهميتها»، متحصل عليه من: (الموقع) https://www.thaqfya.com/definition-importance-document/ بتاريخ: 2021/01/10.
13-(الحلايقة) غادة، « ما معنى ميثاق»، 2014/09/07، متحصل عليه من: https://bit.ly/3sS9P4K بتاريخ: 2021/03/04.
14- (طقطقة) شيرين، « تعريف الخطاب السياسي»، متحصل عليه من: https://bit.ly/31FeqM7 بتاريخ: 2021/04/02.
15-(زروال) محمد، « عناصر الوثيقة في القواعد الفقهية وقواعد القانون»، متحصل عليه من: https://bit.ly/3taqTnJ بتاريخ: 2021/01/30.
16-(المرشدي) أمل، « بحث قانوني و دراسة عن المعاهدات الدولية»، متحصل عليه من: https://bit.ly/2VrhmMG بتاريخ: 2021/08/04.
17-(كركوكي) كمال، « (التوافق السياسي) و(التوافق الوطني) المفاهيم، ووسائل التطبيق، والتجارب الدولية»، متحصل عليه من: https://bit.ly/2YMflfG بتاريخ: 2021/10/14.
18- (بن بريك) خميس، « مشروع دستور قيس سعيد.. أبرز الاختلافات عن دستور 2014 »، متحصل عليه من: https://bit.ly/3DC1DgP بتاريخ: 2023/02/04.
19- (الشريف) عبد الله حسين عبد الملك الشنبري، « علم التوثيق مقال لـ/ فائز البدراني»، متحصل عليه من الرابط: https://uqu.edu.sa/ahsharif/4558 بتاريخ: 2021/04/13.
20-(المحيسن) جهاد، « الوثيقة الأرشيفية: جذور عربية بدأت من الرق وانتهت عند وسائل التخزين الإلكتروني»، متحصل عليه من: https://bit.ly/3nwK2Of بتاريخ: 2021/04/26.
21- (عوكلي) مروان، « كيفية تحليل وثيقة»، متحصل عليه من: (المدونة): https://talta-sept.yoo7.com/t175-topic#521 بتاريخ: 2021/04/20.
22-(لعقيبي) حسان، « منهجية تحليل نص تاريخي»، متحصل عليه من: https://bit.ly/3izMIJF بتاريخ:

قسم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

.2021/10/04
23-(الجهني) سامية، (العريشي) سارة، "المنهج المقارن"، متحصل عليه من: https://2u.pw/yU7g8bGF
بتاريخ: 2023/08/13.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

1- Il est obtenu à partir de: https://www.cnrtl.fr/definition/charte, le: 13/01/2021.
2-(MARINI) Jean-Pierre, **Méthode Bac : analyse de document (Histoire OU géographie)**. La France, [S.D.P].
3-(Simmons), Beth A and Daniel J. Hopkins, "The Constraining Power of International Treaties: Theory and Methods", Harvard university, American Political Science Review, 2005,18-09-2017, Avalaibale at : https://dashharvardedu/bitstream/handle/1/3153315/simmons_constrainingpowerpdf?sequence=2.
4-(Bardin) Laurence, **L'analyse de contenu**. Paris : Presses Universitaires de France, 2007.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner